جامعة الدكتور مولاى الطاهر بسعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دور الجزائر في البيئة الإقليمية و الدولية
(2014 -1999)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات مغاربية

إعداد الطالبة:
أورنيد كلتومة

إشراف الأستاذ:
موكيل عبد السلام

لجنة المناقشة:

- شاربي محمد رئيساً
- عبد السلام موكيل مشرفاً ومقرراً
- بن زايد أمحمد عضوا مناقشاً

السنة الجامعية

1438- 1439 هـ / 2017- 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله – سبحانه -:

(شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ) [آل عمران: 18]

شكر و عرفان

- نحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه يملأ أرجاء السموات والأرض، الذي أعاننا ووفقنا على إتمام هذه المذكرة.
- ونصلي ونسلم على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم المصطفى صاحب الشفاعة العظمى يوم القيامة، ورضي الله عن آله وعن جميع أصحابه أجمعين.
- أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذي الفاضل "*موكيل عبد السلام*" الذي أشرف على هذه المذكرة، حيث بفضل الله ثم بفضل جهده المتواصل، وتوجهاته السديدة ورحابة صدره أثناء فترة البحث تم انجاز هذا البحث فله مني خالص التقدير، وجزاه الله خير جزاء وأكرمه ورفع شأنه.
- كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الأستاذان " *بن زايد امحمد* "و"*شاربي محمد*" على تفضلهما بقبول مناقشة هذه المذكرة والحكم عليها، وعلى نصحهم وإرشادهم الذي كان له الأثر في تصويب البحث، فجزاهم الله ووفقهم وسدد خطاهم.

فكل الشكر والتقدير لمن قدم لي المساعدة وأبدى رأياً ساهم في انجاز هذا البحث، فجزاهم الله خيراً ووفقهم وسدد خطاهم.

إهـــــداء

- إلى من قرن الله حقه بحقهما..وأوجب علينا برهما.
- إلى من ربياني صغيرا.....وعلماني كبيرا..

....و دعيا لي بظهر الغيب كثيرا.

- إلى والدي الكريمين..أطال الله في عمرهما..وأمدهما بالصحة

والعافية.... ورزقني برهما.

إليهما أهدي هذا الجهد المتواضع.

- ❖ إلى إخوتي وأخواتي تقديراً واحتراماً
- ❖ إلى قرة عيني ابني ايمن وفلدة كبدي ابنتي أيه ريتاج
- ❖ إلى كل الأصدقاء والصديقات حباً و وفاءاً واخص بالذكر غزيل
- ❖ إلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية ماستر دفعة2017/2016 صدقاً وإخلاصاً
- ❖ إلى كل من وقف بجانبي وساعدني وشجعني

أهدي ثمرة جهدي

أورنيد كلنومة. . . . . .

مقدمة

تعتبر الجزائر من بين الدول التي امتلكت صيتا كبيرا على المستوى الإقليمي والدولي نتيجة لفعالية سياستها الخارجية، ونظرا لحجم الانجازات الكبيرة التي استطاعت تحقيقها والوظائف التي استطاعت أن تؤديها، إلا انه ورغم هذا النجاح لم يبرز تطور كبير على طبيعة الدولة ومركزها ومكانتها الإقليمية أو الدولية.

فمنذ السنوات الأولى لاستقلال الجزائر عملت هذه الأخيرة على الحضور القوي في القارة الإفريقية لاسيما دبلوماسيا، فقد عرفت السياسة الخارجية الجزائرية تحولات كبير من حقبة لأخرى، فقد ميزها في فترة الستينيات والسبعينيات البعد الأيديولوجي في إطار الاستقطاب الاستراتيجي العالمي شديد الحدة بين الشرق والغرب. وفي منتصف السبعينيات تميزت هذه المرحلة بانفجار قضية الصحراء الغربية، والتي مثلت متغيرا جديدا يحكم السياسة الخارجية الجزائرية في مجالها الإفريقي فقد عرفت تجند الجزائر من أجل كسب الدعم الإفريقي لموقفها بشان هذه القضية ثم دخلت السياسة الخارجية الجزائرية في حالة من الأفول عالميا وبالخصوص في إفريقيا لاسيما في سنوات التسعينيات، بفعل عوامل عديدة عاشتها الجزائر بسبب الأزمة الداخلية.

إلا أنه مع مجئ نخبة جديدة للحكم بقيادة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في الجزائر عمل جاهدا على إعادة مكانة السياسة الخارجية الجزائرية في الساحة الإقليمية و الدولية من جديد على أسس جديدة حيث بادر بإحياء الدور الريادي للجزائر في مجال سياستها الخارجية.

أولاً: مبررات اختيار الموضوع

لكل مشروع دوافع موضوعية وأخرى ذاتية ترتبط بمجال تخصص الباحث وميوله ورغبته في كشف الحقائق فهي السبب الرئيسي الدافع لنجاح مشروعه العلمي وهي كالتالي :

1) الدوافع الذاتية

- يعود سبب اختيارنا للموضوع كوننا طلبة في هذا المجال.
- الرغبة في تقديم دراسة عن سياسة الجزائر في بعدها الخارجي.

- الرغبة الشخصية في معرفة مكاسب ودور الجزائر في البيئة الإقليمية والدولية خاصة في الوقت الراهن أي مند تولي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم.

2) الدوافع الموضوعية

- بالنظر إلى كفاءة وفعالية السياسة الخارجية للدول الغربية، والدور الذي لعبته إقليمياً ودولياً وما حققته في المحافظة على اقتصادها وحماية مصالحها ومقارنة بعمل السياسة الخارجية للدول العربية وبالأخص الجزائر التي عرفت تذبذب مابين النشاط والتراجع وخاصة في العشرية السوداء . ولهذا جاءت دراسة هذا الموضوع من أجل النظر في مدى فعالية السياسة الخارجية الجزائرية إقليمياً ودولياً وبالأخص في فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة، والنظر في الدور الذي لعبته إقليمياً ودولياً.
- كون أن الجزائر وجدت نفسها محط أنظار العالم وخاصة بعد العشرية السوداء وتحدياتها لمكافحة الإرهاب.
- مساعي الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لاسترجاع مكانة الجزائر في الساحة الدولية والأفريقية.
- كون نشاط الدبلوماسية الجزائرية في ظل الاتحاد المغاربي والافريقي وحتى الأوروبي يجلب اهتمام الكثير من الباحثين وعلماء السياسة للبحث فيه.

ثانياً: أهمية وأهداف الدراسة

1. أهمية الموضوع

يمكن تقسيم أهمية الموضوع إلى قسمين علمية وعملية

أ) الأهمية العلمية :

يستمد هذا الموضوع أهميته من كون الجزائر بلد من البلدان التي تعتبر حديثة الاستقلال والتي تمكنت من إيجاد مركز حيوي على المستوي الدبلوماسي بين البلدان النامية عموما وفي القارة الإفريقية خصوصا، رغم حداثة البناء السياسي لمؤسسات الدولة وحداثة التجربة بالنسبة للممارسة الدبلوماسية بالإضافة إلى تأثيرات الأوضاع الداخلية.

- كما ان مرور الجزائر بفترة لا استقرار سياسي لمدة تزيد عن 10 سنوات جعلها تغيب عن الساحة الإفريقية و الدولية باستثناء بعض المجالات التي جعلت الجزائر تؤكد حضورها رغم

تلك الظروف و مع إرساء دعائم لسياسة جديدة مبنية على السلم الاجتماعي داخليا ورد الاعتبار على المستوى الخارجي . و بتحكم الجزائر في الوضع الداخلي و إعادة بعث النشاط الخارجي بشكل مكثف من اجل استرجاع مكانتها المفقودة على مستوى القارة الإفريقية جعل موضوع عودة الريادة للدبلوماسية الجزائرية على المستوى الأفريقي تستحق الاهتمام و التتبع لمعرفة المحطات التي مرت بها و الظروف و الاهتمامات التي صنعت نشاطها في أفريقيا.

ب) الأهمية العملية :

وتكمن أهمية الموضوع العملية من خلال البحث عن الدور الرئيسي للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المنظمات العربية والإقليمية وحتي الدولية باسترجاع الدولة الجزائرية بقيادة الرئيس المحنك عبد العزيز بوتفليقة لمكانتها بعد الازمة الداخلية .

2. اهداف الدراسة :

هناك مجموعة من الأهداف يمكن تحقيقها من خلال هدا البحث و من أهمها

1) التعرف على محددات السياسة الخارجية و أدوات تنفيذها .
2) إبراز دور الجزائر في دعم وإنشاء الاتحاد المغاربي .
3) إبراز دور الجزائر في القارة الافريقية .
4) دور الجزائر في دعم و تأسيس مبادرة النيباد .
5) معرفة أهداف ومكاسب الجزائر من الشراكة الاورومتوسطية .
6) اهم انجازات الجزائر في القارة السمراء .

الثالث: تحديد المصطلحات

إنّ أي دراسة علمية أكاديمية تحتاج إلى تحديد بعض المصطلحات التي لها علاقة حتّى تظهر للقارئ الكلمات المفتاحية التي تبرز أهمية هذا الموضوع، حيث يمكن توضيحها فيما يلي:

1) **السياسة الخارجية:**

كورت court السياسة الخارجية للدولة من الدول تحدد مسلكها اتجاه الدولة الأخرى، إنَّها برنامج، الغاية منها تحقيق أفصل الظروف الممكنة للدولة بالطرق السلمية التي لا تصل حد الحرب.[1]

وفي تعريف أخر للسياسة الخارجية نجد انها" : هي مجموعة عمليات تنظم نشاطات الدول وسلوكياتها وعلاقتها مع الدول الأخرى ، على الصعيدين الإقليمي ، العالمي ، لتحقيق مصالحها، واهدافها الوطنية ، وحماية أمنها ومصالح.[2]

كذالك تعرف السياسة الخارجية على أنها" : الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول[3]

2) **الـــدور:**

يُعرّف الدوّر بأنه أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدّد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما يُعرّف بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية؛ ومن هذا المنطلق لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية ومدروسة.

3) **الدبلوماسية:**

هي عملية الاتصال و التفاوض في مجال السياسة العالمية و هي أداة او آلة سياسية التي تستخدم في عملية التفاوض و التمثيل التي تجرى بين الدول في حركة التفاعل الدولي و ذلك بهدف ادارة العلاقات الدولية و تسوية و تنظيم هده العلاقات بواسطة السفراء و الدبلوماسيين ، و هي مفهوم مرتبط بالسياسة الخارجية كونها فن ادارة المفاوضات بين الدول في عملية تنفيد السياسة الخارجية .

4) **الإقليـم :**

الإقليم هو عبارة عن رقعة من الأرض تتسم بخصائص معينة تميزها عما يجاورها من أقاليم أخرى، والإقليم قد يكون مناخيا؛ في هذه الحالة نجد رقعة الأرض تتسم بخصائص مناخية عامة تسودها وتميزها عن غيرها، وقد يكون الإقليم نباتيا أو طبيعيا بصورة عامة، بمعنى أن تتجانس فيه العناصر الطبيعية المختلفة من موقع جغرافي وتضاريس ومناخ وتربة ونبات وحيوان، وكل هذه الخصائص تجعله يتميز عما حوله من أقاليم أخرى.

---

[1]. أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**، ط01، عمان: دار الزهران للنشر والتوزيع، 2010، ص19.

[2]بطرس غالي وآخرون ، **المدخل إلى علم السياسة** ، .ط7 المكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، 1984 . ص351

[3]فاضل زكي محمد، **السياسة الخارجية وأبعدها في السياسة الدولية**.بغداد، العرق،1975، ص23

والعناصر الطبيعية المذكورة تؤثر على سكان الإقليم وتحدد خصائصهم وأنشطتهم المختلفة، وبالتالي مدى توفر احتياجاتهم ومدى مستواهم الحضاري، وهذا عن التحديد الطبيعي للإقليم.

أما التحديد البشري، فيتمثل في الحدود التي خطها الإنسان سواء كانت سياسية أو إدارية، وهي حدود قسمت سطح الأرض إلى دول متميزة في الغالب، وقد تنقسم الدولة الواحدة إلى ولايات أو مديريات أو مقاطعات أو محافظات أو إمارات، وقد تتفق الحدود البشرية مع الحدود الطبيعية أو تقاربها أو لا تتفق، لذلك من المراعى عند تخطيط حدود إقليم ما أن يتجانس السكان في وحدة واحدة تجمعهم خصائص مشتركة وتتكامل حياتهم الاقتصادية والاجتماعية داخل الوحدات الصغيرة، ولكن قد تشذ هذه القاعدة في كثير من الأحيان عن النمط السكاني السائد، وقد ترجع لأسباب تتعلق بالنقل والمواصلات.

5) الشراكة:

يعرفها رJean Touscoz ان الشراكة عبارة عن تنظيم او اتفاق بين بلدين او اكثر في مجال او مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي الى من البناء المؤسساتي بل الغرض منها هو بلوغ أهداف محددة و ليست بالضرورة مشتركة كما نعتبر وسيلة لتقريب سياسات الاطراف من اجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي و ترجع اهميتها الى كونها وسيلة للاستغلال الامثل للامكانيات و تحقيق المصالح المتبادلة [1]

6) **الإتحاد:**

هو إتّفاق بين دولتين أو أكثر يسمح بحريّة حركة رأس المال والعَمالة وجميع السلع والخدمات بينهما . كما يشمل تنسيق وتوحيد السياسات الاجتماعية والضريبية والنقدية اى التعاون بين الدول المتحدة في جميع المجالات.

رابعاً: أدبيات الدراسة

يفتقر هدا الموضوع لدراسات سابقة ماعدا بعض الدراسات التي تناولت موضوع السياسة الخارجية الجزائرية بصفة عامة نظرا للغموض و التعقيد الذي يميزها ماعدا بعض الدراسات نجد منها ما هو باللغة العربية ومنها ما هو باللغات الأجنبية، وهذا راجع لأهميتها البالغة في المجتمع والمكانة التي تحتلها في الفضاء السياسي، لذا سوف نشير إلى بعضها فيما يلي:

[1]. نصير العرباوي ،"مستقبل الشراكة الاورومتوسطية" **مجلة الادب والعلوم الاجتماعية** ،العدد 17 2013، ص 294.

1)مذكرة ماجيستر " **الدبلوماسية الجزائرية في ظل منظمة الإتحاد الإفريقي 2010-2011**"، لسليم العايب حيث تطرقت الدراسة إلى نشاط الدبلوماسية الجزائرية الإقيمية والعمل تحت راية منظمة الإتحاد الإفريقي لتوجيه دبلوماسيتها ودعم قضايا القارة والمساهمة في حلها وعالجت أيضا محددات السياسة الخارجية الجزائرية الموجهة والمؤثرة لصناع القرار في الدولة، وتناولت النشاط القاري لها في دعم حركات التحرر والتنافس الإقليمي مع المغرب.

2)كتاب "**منظمة الوحدة الأفريقية: التحدي والأمل**" 2000 لعبد القادر رزيق المخادمي، تناول فيه نشاط الجزائر داخل منظمة الوحدة الإفريقية كمساهمتها في تحرير الشعوب الأفريقية والسعي لمعالجة مشاكل النزاعات الحدودية والإثنية ودعم التعاون بين الدولة الإفريقية والتصدي لظاهرة الإرهاب ومعالجة مسألة المديونية كما تناول فيه الجهود التي قامت بها الجزائر من خلال انعقاد القمة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية على أراضيها.

3) مقال " **البعد الأمني الجزائري في المتوسط – التحديات والرهانات**-" لجهاد الغرام حيث تناول الكاتب المحور الأول؛ مكانة الجزائر ودورها في الشراكة الورومتوسطية والمحور الثاني؛ السياسة الأمنية الأوروبية في إطار الشراكة المتوسطية أما المحور الثالث؛التوابث الأمنية الجزائرية في المتوسط والمحور الرابع؛ تحديات الإستراتيجية الأمنية.

4) مجلة العلوم السياسية والقانون العدد01 2017 " **السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا-التطورات والمحددات**-" حيث تناول الكاتب مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية وأسسها في إفريقيا، ثم تناول قضية الصحراء الغربية وأثرها على السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا ثم الأزمة الجزائرية وأفول السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا وأخيراً فترة عودة السياسة الخارجية الانبعاث من جديد (السياسة الخارجية في عهد بوتفليقة) حيث ركز في هذا المقال على هيمنة البعد الأمني ثم أشار إلى الأزمات الأمنية في الجوار ألمغاربي(كلفة الربيع العربي) وتحدث أيضا عن غموض السياسة الخارجية الجزائرية في الساحل والبحث عن التموقع.

خامساً: إشكالية الدراسة

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية عدة تحولات تباينت ما بين الحضور القوى في فترات السبعينات والثمانينات إلا أنها دخلت حالة من الأفول خاصة في سنوات التسعينيات، ثم عاودت

البروز مجدداً في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. فبالنظر لما تقدم يمكن صياغة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للسياسة الخارجية الجزائرية أن تحقق أهدافها على المستوى الإقليمي و الدولي ؟

وتنبثق عن الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية

1 ماهي أهم محددات وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية و كيف تؤثر على مكانتها اقليميا و دوليا ؟ وكيف توظفها في الساحة الخارجية؟
2 ما الدور الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية في الساحة الإقليمية والدولية ؟
3 كيف استطاعت الجزائر استرجاع مكانتها الإفريقية و الدولية ؟
4 ما هي أهم التطورات التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية إفريقيا ودوليا؟

سادساً: فرضيات الدراسة

وللإجابة عن هذه التساؤلات نقوم باختبار الفرضيات التالية:

1) ضعف او قوة السياسة الخارجية الجزائرية مرتبط بمدى إلاستغلال للقدرات و الإمكانيات و كفاءة أدوات التنفيذ في هذا المجال .
2) نجاح او فشل السياسة الخارجية إقليميا ودوليا مرتبط بفعالية الدبلوماسية و منفذيها.
3) كلما اتسم الدور الدبلوماسي الجزائري بالحياد والموضوعية والفعالية كلما نجح تألقها الدبلوماسي إقليميا ودوليا

سابعاً: حدود الدراسة

المجال ألزماني :

أفرزت مرحلة ما بعد الأزمة الأمنية تغيرات عديدة هيكلية وبنيوية في المنظومة التي تحكم وتحدد توجهات الدولة الجزائرية، لارتباطها الكبير بالتطورات التي كانت جارية على الصعيد العالمي

والإقليمي والداخلي هذا ما أدى إلى البحث في الفترة الممتدة ما بين1999 حتي 2014 والمرتبطة بفترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة نتيجة التصور الواحد والوحيد الذي سيرت به السياسة الخارجية في جميع المجالات وعودة نشاط السياسة الخارجية و الانبعاث من جديد

المجال المكاني :

إن الموقع الاستراتيجي للجزائر في الإقليم الإفريقي والدولي أعطى لها من الأهمية ما يؤهلها للعب دور إقليمي كبير، لا ينحصر فقط حول المنطقة بل يمتد إلى مجالات أوسع إلا انه مرتبط بمنطقة المغرب العربي والإفريقي بشكل كبير

ثامناً: المناهج والإقترابات

أ) المنهج

المنهج التاريخي:

يستخدم للحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل بعض المشكلات الإنسانية والعمليات الاجتماعية الحاضرة[1]، هو المراحل التي يسير من خلالها الباحث حيث يبلغ الحقيقة التاريخية ويقدمها إلى المختصين خاصة والقراء عامة[2].

حيت يفيدنا هدا المنهج في دراستنا وذلك بتتبع مراحل الدبلوماسية الجزائرية.

منهج دراسة حالة:

يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل[3].

المنهج الوصفي:

[1]. عمار بحوش ومحمد مجمود الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**، ط: 04،الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 103.

[2]. المرجع نفسه، ص 107.

[3]. المرجع نفسه، ص 130.

طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية[1].

ب) الإقترابات

ونظرا لما تتميز به السياسة الخارجية من تعقيدات وتشابك عدة متغيرات تؤثر بشكل أو بآخر في صنع القرارات المتعلقة بها و نظرا لما تتميز به البيئة الدولية من ديناميكية وتغير مستمر، لذا اعتمدنا على نظريتين أساسيتين لتفسير السلوك الخارجي للجزائر تمثلتا في النظرية الواقعية الجديدة بشقها الدفاعي ونظرية الدور.

-تنطلق **الواقعية الجديدة أو ما تسمى بالواقعية البنيوية** من" كينيت ولتس "kenneth Waltz" " من فكرة أن بنية النظام الدولي بنية فوضوية نتيجة انعدام سلطة عليا تنظم العلاقات بين الدول التي تسعى هذه الأخيرة في البيئة الدولية إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمن القومي الذي يمثل المصلحة العليا للدولة بتحقيق الاستقلال والحفاظ على السيادة ضد أي تهديد عسكري خارجي يهددها [2].

وانطلاقا من متغير الأمن القومي يمكن الاستعانة ب:

***الواقعية الدفاعية** : (Defensive Realism) بحيث يرى الدفاعيون أمثال" ستيفن والت" « Stephen Walt »أن الدولة تسعى لتحقيق أمنها عن طريق تعزيز قدراتها الدفاعية لتجنب سيطرة الدول الأخرى على إقليمها وتوجهات قراراتها، وذلك راجع إلى" المعضلة الأمنية "التي تعني انعدام الأمن في النظام الدولي، وبالتالي فإن الدول تعطي أولوية لاستقلالها من خلال تبني موقف الدفاع في النظام الدولي، ما يدفعها نحو نهج سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى من المصالح المحددة والمقيدة وهذا ما قامت به الجزائر في فترة حكم بوتفليقة(1999-2014).

***نظرية الدور Role theory**

تنطلق هذه النظرية من فكرة رئيسية مفادها أن السلوك الخارجي للدولة يتحدد من خلال إمكانياتها

[1]. المرجع نفسه، ص 139.
[2]- مركز الخليج للأبحاث، مترجما، عولمة السياسة العالمية (الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث،) 2004 - ، ص418 .

الداخلية المتمثلة في:

1) **الإمكانيات المادية** :المتعلقة بالبيئة غير البشرية (الموقع الجغرافي، الإمكانيات والموارد الاقتصادية ومستوى التحديث والتقدم التكنولوجي.)
2) **الإمكانيات الغير مادية** : المتعلقة بالبيئة البشرية للمجتمع كالثقافة السياسية و المعتقدات السائدة
3) **المتغيرات السيكولوجية** :المتعلقة بالبيئة النفسية والإدراكية لصانع القرار

تاسعاً: صعوبات الدراسة

عند القيام بأي عمل علمي لابد أن تواجه الباحث صعوبات يحاول تدليلها من اجل الوصول لهدفه ومن بين الصعوبات التي واجهتها صعوبة التوفيق بين العمل والدراسة والتربية بالإضافة للنقص الفادح للمراجع وخاصة الكتب ولان الموضوع جديد وخصوصا في هذه الفترة التي تشهد احتضار هدا التخصص كما أن الموضوع شاسع تتداخل فيه عدة مواضيع وفي الأخير نرجو أن نكون قد وفقنا في هذا العمل.

عاشراً: خطة الدراسة

ولدراسة موضوع " **دور الجزائر في البيئة الإقليمية والدولية (1999-2014)** " نحرص على اعتماد الإطار المنهجي للدراسة المتكون من مقدمة، وثلاثة فصول وخاتمة كاستنتاجات وإجابة عن الإشكالية وإثبات أو نفي صحة الفرضيات.

وبناءاً على ذلك فقد نتناولنا في الفصل الأول، محددات وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية – إطاراً نظرياً للدراسة– من خلال إعطاء رؤية مفاهيمية للموضوع المراد البحث فيه، حتى يتسنى للقارئ الحصول على رصيد معرفي حول الموضوع.

أما الفصل الثاني فقد أشرنا إلى دور الجزائر إقليمياً من خلال سياستها الخارجية – دراسة وصفية– حيث يراعى فيها الجانب العملي لها من خلال مشاركة الجزائر وما حققته.

بينما الفصل الثالث النظر إلى دور الجزائر دوليا من حيث الإنجازات وما حققته وتقييم ذلك من الأثار المترتبة عنه.

الفصل الأول

محددات وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

- إطار نظري -

تمهيد

إن ممارسة السياسة الخارجية لأي دولة ما تتأثر بالعديد من المحددات والأدوات التي تملكها، والتي تأخذ أبعاد متعددة منها الاقتصادية وطبيعية وسياسية اجتماعية وعسكرية ،وإن فشل أو نجاح السياسة الخارجية لدولة ما مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى امتلاكها للأدوات والمقومات.

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول: المحددات الجغرافية

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية

المطلب الثالث: المحددات العسكرية

المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الأول : الأدوات الدبلوماسية

المطلب الثاني: الأدوات الاقتصادية

المطلب الثالث: الأدوات العسكرية

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية

تتسم السياسة الخارجية بالعديد من المحددات يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها، وكذا قدراتها العسكرية والثقافية السياسية السائدة في المجتمع من مستوى التحديث والنسق الدولي العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية الجزائرية.

المطلب الأول: المحددات الجغرافية

تلعب العوامل الجغرافية لكل دولة من موقع ومساحة وتضاريس ومناخ دوراً هاماً في التأثير على سياستها الخارجية بشكل مباشر وغير مباشر؛ فالمباشر يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، من تم تحديد مركزها الدولي؛ أما غير المباشرة فيكون في تحديد نوعية الخيارات المتاحة للدولة عند صناعة سياستها الخارجية .[10]

ولذلك نجد الدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي من خلال تحكمها في طرق الاتصال والمرور الدولي هي الأكثر فعالية وتأثير في مجريات الأحداث الدولية، أما الدولة التي تقع في إقليم يتسم بالأزمات السياسية والتوترات الأمنية فتأثيرها يكون محدود،[11] فالدولة التي تتمتع بمنافذ بحرية تتمتع بقوة تجارية وبقدرة حربية من الدفاع والهجوم[12]، ومن أهم هذه المحددات الجغرافية نذكر ما يلي:

الفرع الأول: الموقع الجغرافي

إن أهم ما يميز موقع الجزائر هو انتماءها إلى مجالات جغرافية مختلفة، فهي مركز المغرب العربي والدولة الوحيدة ذات الحدود المشتركة مع أقطارها، كما يمثل وجودها في شمال القارة الإفريقية بعداً استراتيجياً هاماً فهي دولة متوسطية تجاور أوروبا عبر دول المتوسط، وتشكل جزءاً

---

[10]. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** ،ط: 02، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية،1989، ص 136.

[11]. محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** ،بيروت: دار النهضة ، 1990، ص 110.

[12] عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية** ، بيروت : الجامعة اللبنانية، 2003، ص 58.

من العالم العربي في امتداده من الخليج إلى المحيط كما تجاور دول الساحل الصحراوية (مالي، النيجر) وتقاسمها جزءا كبيرا من الصحراء الشاسعة و الغنية بالمواد الباطنية[13].

حيث تحتل الجزائر موقعاً متميزاً في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي الطول 09 غرب غرينتش و12 درجة شرقاً، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوباً و 37 درجة شمالاً، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع؛ إفريقيا، أوربا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية فهذا الموقع الوسط يجعلها قريبة من كل القارات ويسهل تواصلها معهم، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوربا، وتتوفر الجزائر أيضا على منافذ بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما يعطيها دفعاً معتبر للمساهمة في التجارة الدولية[14].

الفرع الثاني: المساحة والتضاريس

إن شساعة مساحة دولة يكسب الدولة عمقاً استراتيجياً للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة العاشرة عالمياً والثانية إفريقيا وفي العالم العربي من حيث المساحة ، حيث تمثل مساحة الجزائر 2.381.741 كلم² ؛ 12/1 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ 30.000.244 كلم²، وهذا ما أعطى لها عمقاً استراتيجياً متميزاً[15]، كما تحتل الجزائر على المستوى المغرب العربي الجزء الأكبر من مساحته الإجمالية المقدرة بـ 6 مليون كلم²[16].

كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرتها

---

[13]. عبد السلام قريقة،"**دور الجزائر في إطار المغرب** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والإعلام، نخصص: العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والأعلام، (2003-2004)، ص 13-14.

[14]. سليم العايب،" **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية (2010-2011)، ص 25.

[15]. سليم العايب، **مرجع سابق**، ص 25.

[16] . عبد السلام قريقة، **مرجع سابق** ، ص 14.

على الدول ذات التضاريس الجبلية الوعرة، ولهذا نجد الجزائر تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال وهي تحتوى على تضاريس صعبة جداً مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحرير الجزائرية، كما أن طبيعة المناخ السائد في الدولة هو الذي يحدد مقدرتها الزراعية والنشاط السكاني بها، ومن تم تحدد مدى استقلاليتها أو تبعيتها لغيرها[17].

الفرع الثالث: العامل السكاني

تعتبر الموارد البشرية دعامة النظام الاقتصادي لأي بلد لأنها من عوامل الإنتاج الرئيسية التي تساعد على رسم سياسة رشيدة للتنمية تتماشى مع الأهداف الإستراتيجية الكبرى[18]، حيث تشمل الموارد البشرية للسكان التابعين للدولة وخصائصهم المختلفة من حيث الحجم والتوزيع فتوافر السكان يوفر للدولة أساسا بشرياً للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية، خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطاً بتوافر الموارد الطبيعية و بتوفر القدرة التكنولوجية على الاستفادة من حجم السكان زمن ثم فان حجم السكان في حد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطاً بعوامل أخرى ، ولذا يتحدث علماء السكان عن الحجم الأمثل ؛ وهو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين السكان وبين الموارد الاقتصادية المتاحة.[19]

إضافة إلى حجم السكان فهناك مسألة توزيعهم في الدولة من الأصول العرقية والدينية فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو أثنية في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، فالأقلية عادة تمتلك مصالح وارتباطات تختلف عن مصالح وارتباطات الأغلبية، كما أن تلك الأقلية قد تضغط على الأغلبية لتحقيق مصالحها، وقد تستعين بقوى خارجية للتدخل لحمايتها مما يهدد الأمن القومي للدول التي تضم تلك الأقليات[20].

---

[17]. محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص ص153-154.

[18] . سلاطنية بلقاسم وقيرة اسماعيل وغربي علي، **المجتمع العربي: التحديات الراهنة وآفاق المستقبل**، قسنطينة: منشورات جامعة منتورى، 1997،ص110.

[19] . موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، تر:الأتاسي وسامي الدروبي، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع،1992، ص 67.

[20] . زايد عبيد الله مصباح،" إتحاد المغرب العربي: الطموح والواقع"، **المستقبل العربي**، العدد: 236، بيروت 98/10، ص 282.

حيث كشفت الحصيلة الديموغرافية المنبثقة عن نتائج إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء أن عدد سكان الجزائر بلغ 37،1 مليون نسمة في عام 2012 ووصل عام 2014 حوالي 39 مليون نسمة وحسب الديوان بأن نسبة النمو الطبيعي بدأت منذ 2008 في الارتفاع بنسبة 1،96% سنة 2009 و2،03 % سنة 2010م و2،04 % سنة 2011،[21]غير أن هذا لا يبعد عن تصورنا مشكل الاختلاف في تركز السكان على الشريط الساحلي نظراً لتوافر موارد الحياة الاجتماعية، إذ أن أهم مرجع رئيسي للموارد البشرية في الجزائر عن غيرها من البلدان هو التركيبة الاجتماعية المتميزة بنسبة عالية من الشباب، حيث تمثل فئة أقل من 20 سنة حوالي 55 % من السكان، كما تصل النسبة الإجمالية للشباب أقل من 35 سنه إلى 75% ونجد ضمن هذه النسبة 08 مليون متمدرس وحوالي ½ مليون جامعي.

المطلب الثاني : المحددات الاقتصادية

يقصد بالمواد الاقتصادية؛ المواد الطبيعية وتشمل مصادر الطاقة(كالبترول،الفحم، الغاز،والموارد النووية) والمعادن الخام(الحديد الخام، القصدير.....) والمواد الغذائية (كالقمح والذرة) والمواد الزراعية (كالقطن الحبوب).

والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي ويمكنها الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدراتها في دخول سباقات التسلح وعلى اختيار نظم معينة للتسلح،أو إنتاج الأسلحة النووية أو الدخول في حرب دولية والاستمرار فيها، ولهذا نجد الدول تتأثر إلى حد بعيد بمدى امتلاك الدولة للموارد الاقتصادية [22]، ولهذا سوف نركز في هذا البحث على الموارد الأكثر تأثيراً وهي كالتالي:

الفرع الأول: النفط

الجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا بأس بها وأهمها النفط حيث أنها من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، حيث يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري إذ يشكل 95,5 % من صادرات الجزائر الإجمالية ويبلغ احتياطي البترول المتمركز

[21]. عيساني نور الدين ،" ظاهرة الشيخوخة للسكان في الجزائر وعوامل تطورها"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد: 19،جوان 2015، ص 67.

[22] . محمد السيد سليم، **مرجع سابق** ، ص 155.

أساساً في منطقة حاسي مسعود 980 مليار م³ رابع أكبر احتياطي عالمي بعد حركة التأميمات التي عرفها القطاع في سنوات السبعينات[23] غير أن اقتصادها يعتمد كلياً على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاذ حيث أن سعر برميل النفط في عام 1989 وصل إلى 12 دولار وهو سعر يقل عن نظيره قبل أكتوبر 1973 وخاصة مع فشل دول الأوبك في التنسيق بين سياستها الإنتاجية والالتزام بحصصها المقررة، وهذا التذبذب في أسعار النفط يترك آثار عميقة للاقتصاد الجزائري، مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية خصوصاً أن الجزائر لا تحقق اكتفاء ذاتياً فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي.[24]

وبعد الأزمة النفطية لسنة1986 فقد اهتمت الجزائر بإحداث تغيرات في القوانين المتعلقة باستغلال الحقول البترولية والتنقيب فيها، حيث فتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار، حيث كانت بدايتها شركة توتال الشركة الأجنبية الوحيدة الحاضرة في الجزائر بمساهمة رمزية وذلك إبان مرحلة التأميمات ، كما كان إنتاج الشركة الجزائرية للبترول (سونطراك) لا يلبي الحاجيات المطلوبة، لا يواكب التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم في هذا القطاع مما جعل إنتاج النفط الخام ينخفض 40% خلال عشر سنوات وعرفت الجزائر في هذه الفترة تراجعاً كبيراً في عائدات البترول حيث وصلت 13 مليار دولار سنة 1981 و9,2 مليار دولار سنة 1985م و 4,8 مليار دولار سنة 1986، ومع خضم هذه الأزمات اعتمدت سونطراك سياسة الانفتاح على الشركات الأجنبية إذ عرفت نجاحاً ملحوظاً حيث أمضت أكثر من 30 اتفاقية تعلقت جلها بالتنقيب على البترول وتنمية حقول النفط.

تعد الجزائر ثاني منتج للنفط في منطقة المغرب العربي وذلك بعد ليبيا إذ يقدر إنتاج ليبيا بـ 50،12 مليون طن ، في حين تنتج الجزائر 44،357 مليون طن ويبلغ إنتاج تونس 5،405 مليون طن، كما ينتج المغرب 15 ألف طن لا غير[25].

إذ تتوفر الجزائر على إمكانيات طاقوية تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي إذ يستغل قطاع الصناعات الحديدية 48% من الإنتاج الوطني، والصناعات الكيماوية المعدنية تشغل نسبة

---

[23]. عبد السلام قريقة، مرجع سابق، ص 24

[24]. العايب سليم، مرجع سابق ، ص 15.

[25]. محمد الأسعد،" السكان و التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 155، جانفي 1992، ص 107.

مئوية تقدر بـ 32% كما تخصص نسبة 29 % لقطاع صناعة الأدوية ، 23% لمواد البناء[26].

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري سواء من حيث الصادرات والجباية البترولية وهو كالتالي:

أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مساهمة قطاع المحروقات في PIB(%)	33,89	32,55	35,58	37,70	45,10	43,60	43,90	45,30
صادرات قطاع المحروقات (مليون دولار)	18531	18109	23988	31550	45588	53608	59605	77194
الاحتياطات من العملات الأجنبية (مليار دولار)	17,96	23,11	32,92	43,11	56,18	77,78	110,18	143,10
الجباية البترولية مليار دج	1001,4	1007,90	1350	1570,90	2352,70	2799	2796,8	4088,06
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	
مساهمة قطاع المحروقات في PIB(%)	31,20	34،9	35,9	34,2	29,8	27	18,9	
صادرات قطاع المحروقات (مليون دولار)	44415	56121	71662	70571	63326	58361,6	33080,70	
الاحتياطات من العملات الأجنبية (مليار دولار)	148,91	162,22	182,22	190,66	194,012	178,988	144,133	
الجباية البترولية مليار دج	2412,7	2905	3979,7	4184,3	3678,10	33884	2373,50	

المصدر : تقارير بنك الجزائر سنوات 2015،2012،2008،2005.

من خلال هذا الجدول نلاحظ مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي استمرت في الارتفاع حتى سنة 2008 أين عرفت هذه النسبة انخفاضا نتيجة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على المستوى الكلي بسبب تراجع معدلات النمو ، حيث يساهم هذا القطاع

[26] . محسن تومي، **تصور جغرافي لوحدة المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومركز دراسات العربية المتوسطة، 1987، ص 180.

بنسبة كبرى في قيمة الصادرات تتراوح بين 96,7% سنة 2013 وأعلى نسبة مسجلة عام 2005 بقيمة تقدر بـ 98,39 %، وقد أدى تطوير الصادرات إلى تطوير الاحتياطات من العملات الأجنبية باعتبارها مصدر لها و التي عرفت بدورها اتجاه تصاعدي من 17,96 مليار دولار عام 2001 إلى 194,66 مليار دولار عام 2013، ويعود الفضل في ذلك إلى زيادة الصادرات كما تعرف الجباية البترولية هيمنة مطلقة على مجموع الإيرادات الكلية أين ارتفعت من 1001,4 مليار دينار عام 2001 إلى 4088,6 عام 2008 بنسبة تقدر بـ 308,28% نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي تخطي عتبة 100 دولار عام 2008 لتعرف انخفاض بين سنتي 2009-2010 وارتفعت سنة 2012 و هذا بعد استرجاع الاقتصاد العالمي مكانته.

ولتوضيح أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري نضع مفارقة مابين صادرات الإجمالية للاقتصاد الجزائري وصادرات النفط وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة(1999-2015)

السنوات	إجمالي الصادرات (مليار دولار)	صادرات القطاع النفطي (مليار دولار)	النسبة المئوية % لمساهمة قطاع النفط
1999	12,32	11,91	96,67
2000	21,65	21,06	97,27
2001	19,09	18,53	99,03
2002	18,71	18,11	94,87
2003	24,47	23,99	98,03
2004	32,22	31,55	97,92
2005	46,33	45,59	98,40
2006	54,74	35,61	65,05
2007	60,59	59,61	98,38
2008	78,58	77,19	98,22
2009	45,16	44,41	98,33
2010	57,09	56,12	98,30
2011	72,88	71,66	98,32

2012	71,73	70,58	98,39
2013	64,37	63,32	98,37
2014	59,99	58,36	97,28
2015	34,56	33,08	95,71

المصدر : تقارير بنك الجزائر سنوات 2015،2012،2008،2005،2000.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية تساهم بنسبة جد كبيرة في الصادرات الكلية، حيث عرفت قيمة الصادرات نموا كبيراً خصوصاً سنة 2001 إذ بلغت 18,53 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل 99,03% من مجموع الإيرادات الكلية للدولة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط بنسبة كبيرة جداً تفوق 97% .

الفرع الثاني: الغاز الطبيعي

أصبحت الجزائر تتوفر على احتياطي هام جداً من الغاز الطبيعي المقدر بـ 3650 مليار م³، حيث تملك الجزائر خامس أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم وهذا بعد كل من روسيا، إيران، الولايات المتحدة الأمريكية، قطر،و ثاني أكبر مصدر له في العالم ، و ثاني أكبر مصدر للغاز لأوربا إذ تصل حوالي 1،4 تريليون م³ من الغاز كل سنة إلى أوربا من خلال خطي أنابيب التصدير يمتدان تحت مياه البحر الأبيض المتوسط[27].

ولهذا نجد الجزائر استغلت الأسواق الأوربية كإيصال الغاز الجزائري إلى إيطاليا عبر تونس بسعة12،5 مليار م³ سنوياً، كذلك إلى اسبانيا عبر المغرب.

المطلب الثالث: المحددات العسكرية

يعتبر العامل العسكري المؤثر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية وهو لا يقل أهمية على **العامل السياسي**"* فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى

---

[27]. السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ،بيروت: دار الجيل، 2001، ص 155.

* **العامل السياسي:** يتمثل أساساً في طبيعة النظام السياسي للدولة والذي يلعب دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية سليمة وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسبة المشاركة السياسية ، أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعية، لكن ما يلاحظ في الواقع أن الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق القوة و تتنافس

قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية بالإضافة إلى امتلكها تكنولوجيا متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة ، مما يعطي الدولة وزناً وهيبة دوليين يساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن حروب[28].

تلعب المؤسسة العسكرية دوراً مهماً في عملية صنع السياسة الخارجية، فكلما ازدادت حدود الصراع الدولي وأصبحت قضايا الأمن الوطني تحتل مركز الصدارة، توقع المرء تلعب المؤسسة العسكرية دوراً أكثر أهمية في السياسة الخارجية، ولأنها تملك وسائل الإكراه في المجتمع، فإن بمقدورها في كثير من الحالات أن تحدد شخص صانع القرار، ولهذا يتوقف دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية على شكل الحكومة ولإيضاح هذه النقطة، فإنه يتعين تحليل العلاقات المدنية – العسكرية في حكومة الأقليات العسكرية المنتشرة في دول العالم الثالث كما يبين ذلك تكرار الانقلابات العسكرية في تلك الدول.[29]

الفرع الأول: خصائص المؤسسة العسكرية الجزائرية

تعتبر المؤسسة العسكرية من بين المؤسسات الرسمية الفاعلية التي يناط إليها مهمة أمن الدولة سواء داخلياً أو خارجياً؛ و ذلك لما تملكه من معدات سواء بشرياً أو مادياً، إلا أن مهمتها لا تقتصر على الأمن فحسب وإنما تتعداها إلى التدخل في الحياة السياسية ولهذا يمكن الإشارة إلى أهم خصائص هذه المؤسسة.

1- **المشروعية الثورية**؛ وذلك من خلال مشاركته الفعالة إبان حرب التحرير، فالجيش منذ نشأته يعتبر الوظيفة السياسية أصيلة في تكوينها ومهمة أساسية في مهامه، وأصبح بعد الاستقلال المحتكر لحق

على المجالات الحيوية للنفوذ وتعتمد لتحقيق ذلك على القوة والعنف مبررة بذلك نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات، ويلعب الاستقرار السياسي دور فعالا في تبلور السياسة الخارجية للدولة بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها كما أن هذا الاستقرار يعطي للدولة صورة حسنة في الخارج مما يساعد على انفتاح الدول الأخرى عليها مما يساهم في حركة السياسة الخارجية لها و حالة الجزائر في فترة التسعينات أصدق مثال على ذلك، فعدم الاستقرار في الجزائر حولها إلى دولة منبوذة مما ادخلها في عزلة عن العالم لأكثر من عشر سنوات و لازالت آثاره باقية إلى حد الآن.

[28].عربي لادمي محمد، " السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم،التوجهات والمحددات"، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد: 25 ديسمبر 2016،السنة الثامنة، ص 16.

[29]. لويد جنس، تر: محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، **تفسير السياسة الخارجية** ، الرياض: عمادة شؤون المكتبات ،1989، ص ص 148- 149.

تعيين الرئيس أو تنحيته طيلة ثلاثة عقود من الاستقلال، حيث كان يتم اختيار القادة السياسية من طرف الجيش التحرير الوطني حيث تم اختيار أحمد بن بلة رئيس سنة 1962 وخليفة هواري بومدين سنة 1979، والقدرة حتى على تنحية القيادات مثل ما حدث في انقلاب 19 جوان 1965 بالتالي يصبح الجيش حامل المشروعية الثورية.

2-**التركيبة البشرية**؛ إن المؤسسة العسكرية الجزائرية من حيث تركيبتها البشرية تكاد تكون فريدة من نوعها من حيث أنها امتداد لجيش التحرير، فالقيادة العسكرية تضمنتها ثلاثة فئات أساسية: الأولى تعرف بضباط جيش التحرير الوطني؛ هم المجاهدون الذين واكبوا مسيرة الثورة التحريرية ومنهم من تحصل على تكوين أثناءها في أحدى الكليات الحربية العربية أو السوفياتية وشغلوا مراكز هامة في قيادة المؤسسة العسكرية، وكان هذا الجيل إلى بداية الثمانينات ممسكا بمراكز القرار في المؤسسة العسكرية، ما يعاب على هذه الفئة هو اهتمامها المفرط بالشؤون السياسية، أما الفئة الثانية وتضم ما يسمى بضباط الجيش الفرنسي؛ وهم ضباط الذين تكونوا في المدارس العسكرية الفرنسية خلال الخمسينات والتحقوا بالثورة بين 1958 و1961 وقدر عددهم عشية الاستقلال بـ 200 ضابط[30]، دافع وزير الدفاع بومدين عن وجودهم في الجيش خلال مؤتمر الحزب سنة 1964 بحجة افتقاد الجيش لإطارات بمستواهم، وأكد أن مهمة هؤلاء الضباط تقنية بالدرجة الأولى، أما الفئة الثالثة؛ فيمثلها جيل الشباب من الضباط الذين تكونوا في المدارس الجزائرية بعد الاستقلال وهم لم يشاركوا في الثورة بسبب صغر سنهم، أهم ما يميز هذا الجيل هو أنه لم يعتمد في ترقيته على مبدأ الشرعية الثورية وإنما يعتمد على كفاءته المهنية ومدى استيعابه للعلوم العسكرية وتفوقه فيها. أما بعد الاستقلال فقد أصبح الاعتماد على الشعب الجزائري لتشكيل قواته، إذ يعد شرط الجنسية الجزائرية الأصلية أساساً لكل راغب في الانخراط في صفوفه. بالإضافة إلى عصرنة الجيش وإدخال تكنولوجيا عالية ومتطورة وخاصة بعد 2001.

3-**المساهمة في المجال التنموي**، بمساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد طيلة العقدين الأولين من الاستقلال، حيث ساهم أفراد الجيش بصفة مباشرة في انجاز المشاريع الاقتصادية لاسيما تلك المتعلقة بإنجاز البنى التحتية من طرق وجسور وسدود : مشروع السد الأخضر، طريق

---

[30]. مسلم بابا عربي،" المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، ص 4-5 أنظر الرابط التالي:

http://www.ingdz.net/vb/showthread.php?t=53439 *22/01/2018 H 16:45*

الوحدة الأفريقية، القرى الاشتراكية، بناء المطارات والمرافق الصحية[31] .....وحتى التصدي للكوارث الطبيعية.

4-إن المؤسسة العسكرية وبحكم طبيعتها وتنظيمها وكفاءتها هي المؤسسة الوحيدة القادرة على تجسيد القرارات المتخذة إلى أفعال ووقائع إلى درجة وصفها بأنها هي المؤسسة الوطنية الأولى[32].

5-إن الأزمة التي تعيشها الجزائر جزء كبير منها هي أزمة أمنية فمن غير الطبيعي أن تكون الممارسة السياسية بعيدة عن إشراك مؤسسة الجيش وذلك من أجل الحفاظ على سلامة البلاد من أي خطر.

الفرع الثاني: ظروف تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية

مع إقرار دستور 1989 الذي حدد الإطار القانوني للمؤسسة العسكرية وبالرغم من الإصلاحات السياسية التي عبر عنها المواطنين حيث تضمنت الالتزامات الجديدة لمؤسسة الجيش التي تفرض حيادها عن العمل السياسي، إلا أنها لم تصمد إزاء أول امتحان حقيقي حيث عادت لتمارس دور الوصاية والتدخل في الشأن السياسي وهذا ما سنتطرق إليه.

1- استعمال حق الاعتراض أو النقد (VETO)

هذا النوع من تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية يسود عموماً في حالات عدم الاستقرار السياسي، وتدخل الجيش بهذه الصفة يكون في حالتين؛ الأولى هي انتصار حزب أو حركة سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية، والثانية إتباع السلطة القائمة لسياسات راديكالية أو إذا حاولت السلطة استقطاب جماعات سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية، هذا النوع من التدخل حسب ما تراه المؤسسة العسكرية فوضى وأزمة خطيرة تهدد البلاد فتتدخل لإعادة الاستقرار وتهيئة الظروف لإقامة حكومة شرعية، لكن الوعود العودة إلى الحياة المدنية قد تتحقق وقد يستمر الجيش في الاحتفاظ بالسلطة فإما أن ينتهي هذا التدخل بعودة الجيش إلى الثكنات أو انتقاله إلى نمط آخر هو نمط الحاكم.

---

[31]. ويس ابتسام،" دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسات الأمنية في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في السياسات العامة والتنمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة دكتور مولاي الطاهر – سعيدة– 2016/2015، ص ص 20 – 21.

[32] .Luis Martinez,**la guerre civile en Algérie**, Edition khartala,1998, p 249 .

ولعل تدخل الجيش الجزائري لوقف المسار الانتخابي في جانفي 1992 يعد تجسيداً واضحاً لهذا الشكل من التدخل، حيث أن القيادة المؤسسة العسكرية رأت في قرب حصول حزب سياسي معين على الأغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان في أول انتخابات تشريعية تعددية تهديداً للطابع الجمهوري للدولة والتجربة الديمقراطية الحديثة معاً، ومن هذا المنطلق تدخلت القيادة العسكرية لتعترض على نتائج الانتخابات وتوقيف المسار الذي رأت فيه انحرافاً لعملية التحول الديمقراطي[33].

2- اختيار أو تزكية القيادات السياسة

النخبة العسكرية في الجزائر قد اختارت الاستمرار في ممارسة الوصاية من خلال اختيار وتزكية القيادات السياسية للبلاد، وهو الوضع الذي تجسد من خلال فوز مرشح الجيش " المتمثل في شخص وزير الدفاع ورئيس دولة بأول انتخابات رئاسية تعددية في نوفمبر 1995 بدعم وتأييد واضح من الجيش.

أما انتخابات أفريل 1999 التي انتهت بوصول أول شخصية مدنية إلى الحكم في الجزائر وإن اختلفت عن سابقاتها من حيث طبيعة وانتماء الوافد الجديد إلى السلطة، فإنها من ناحية أخرى شكلت استمرارية لفلسفة التدخل والوصايا ففي رأي الباحث " عدي الهواري" يعتبر تعيين بوتفليقة كمرشح للجيش في انتخابات أفريل 1999 عن رغبة العسكريين في التغيير، فاختيار مدني يعبر عن إرادة في نفي الطابع العسكري للنظام[34].

المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

إذا كانت محددات السياسة الخارجية عبارة عن ما تملكه من مقومات اقتصادية مادية طبيعية، فإن الأدوات التي تستعملها الدولة في سيادتها الخارجية عبارة عن قدرات وإمكانيات تكتسبها الدولة من خلال حنكتها السياسة وتطوراتها الاقتصادية.

المطلب الأول: الأدوات الدبلوماسية

[33]. مسلم بابا عربي، **مرجع سابق**، ص ص4-5 .

[34]. مسلم بابا عربي، **مرجع سابق**، ص 6 .

قبل التحدث على المؤسسات التي تقوم بصناعة السياسة الخارجية لابد من الإشارة إلى مراحل الدبلوماسية الجزائرية.

الفرع الأول: مراحل الدبلوماسية الجزائرية

وهنا يمكن الحديث سمات الدبلوماسية الجزائرية في شكل مراحل قبل الاستقلال وإلى يومنا هذا.

1) **مراحل الدبلوماسية الهجومية**

إن السياسة الخارجية في مراحلها الهجومية يمكن حصرها في الفترات التالية:1954-1968،1965-1979،1975-1988، حيث انطلقت منها الدبلوماسية الجزائرية للتعامل مع معطيات السياسة الدولية ومحاولة التأقلم معها، زمن ثم العمل على توظيفها بقدر الإمكان وراء ما كانت تنادي به فالفترة الأولى(1954-1965) تمثل أزمة عميقة في نضال الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي وقيادته التي تميزت بالمنهج العنفي مما ولد انفجار ثورة التحرير عام 1954 واستمر الأمر إلى غاية انقلاب 19 يونيو 1965[35]، وتمثل المرحلة الثانية (1968-1975) تعتبر أهم مرحلة هجومية لأن الجزائر في هذه المرحلة أصبحت سيدة العالم الثالث وصانعة قراراته حيث كانت تنقل قضاياه وتدافع عنها وفق تصورات وتوازنات تلك المرحلة محلياً وإقليمياً وعالمياً، حيث عرفت رواجاً دبلوماسياً عالياً وتمثل ذلك في انعقاد المؤتمر الخامس لمنظمة الوحدة الأفريقية ببلادنا عام 1968، ثم توجت بأكبر تجمع في العالم دعت إليه الجزائر لمناقشة المواد الأولية على مستوى الأمم المتحدة عام 1974، أما المرحلة الثالثة (1979-1988) ذات أهمية في تطور السياسة الخارجية من كونها استطاعت أن تنفذ إلى كثير من الدول المحافظة التي وقفت في البداية في معظمها ضد الجزائر بشأن قضية الصحراء الغربية ولهذا كانت مساعي الدبلوماسية الجزائرية عبر تجسيد جملة من الأهداف هي:

---

[35]. محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الإرثيرية**، الجزائر : دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004، ص 32.

– تحييد تونس عبر اتفاقيات الإخاء و الوفاق الموقعة في مارس عام 1983.

– وكذلك مصر بعد الاتفاق على برنامج عمل يوازي على ما يبدو بين اتفاقيات كامب دفيد والسياسة الإفريقية الجديدة لبلادنا في علاقاتها بتقرير مصير الشعب الصحراوي .

– كما اتجهت بلادنا نحو الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين العلاقات معها ولاسيما بعد النجاح الذي سجلته الدبلوماسية الجزائرية بشأن إطلاق الرهائن الأمريكيين المحتجزين بالسفارة الأمريكية بطهران[36].

2) مراحل الدبلوماسية الدفاعية

تتعلق السياسة الخارجية في مراحلها الدفاعية بفترات ثلاث أيضا كما هو الحال بالنسبة للدبلوماسية الهجومية، وهي الفترات : 1965–1968، 1975–1979، 1988–1999، حيث عرفت فيها الدبلوماسية الجزائرية تراجعاً واضحاً ففي الفترة الأولى (1965–1968) وهنا بدأت الجزائر تبحث عن الشرعية الواسعة اعتماداً على نفس الشعارات التي كانت مستعملة في عهد الرئيس بن بلة فاستقبلت الجزائر مجموعة 1977 و1967 وخاصة مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية عام 1968 وبهما انتهت الدبلوماسية الدفاعية التي كانت تبرز قيام النظام الجديد لدى المجموعة الدولية أكثر من تقديم مبادرات أو التأثير في الآخر.[37]

وفي الفترة الثانية(1975–1979)، حاولت الجزائر الدفاع عن موقفها الذي ربطته بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ولكنها لم تفلح كثيراً نظراً لممارسة ضغوط على الدول الناطقة بالفرنسية من أجل الوقوف إلى جانب النظام المغربي ومعادة الجزائر، ومع مرض الرئيس بومدين تعقدت الأزمة لدى الدبلوماسية الجزائرية، حيث انعكس سلباً على نشاط المؤسسات والشبكة الدبلوماسية والمسؤولين عنها.

وفي الفترة الدفاعية الثالثة(1988–1999) وهي أخطر المراحل الأزموية التي واجهتها الجزائر، وفي هذه المرحلة النشاط الخارجي وخاصة ابتداء عام 1992 إلى مجرد رد فعل عبر

[36]. محمد بوعشة، **مرجع سابق** ، ص 34.

[37]. محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص 36.

العالم في علاقاته بالأزمة الجزائرية الكبرى ولمدة سنتين ظلت الجزائر تتفرج على انتقادات وحصار قوى دولية عديدة دون أن تستطيع الرد عليها أو التفاعل و إياها كما ينبغي.

مع مجيء عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم عام1999 تغير الأمر باتجاه تكثيف النشاط الخارجي على مستوى العالم تقريباً مركزاً على أمريكا وأوروبا والمجال الجغرافي الطبيعي للجزائر، وقد قاد هذا النشاط الرئيس بوتفليقة شخصياً حيث عادت الجزائر تنشط على مستوى الساحة الدولية وخاصة منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 التي كانت فرصة أمام دبلوماسية عبد العزيز بوتفليقة للمضي قدماً في تصوره الخاص بالعودة للعالم.

وفي كل الأحوال فإن هناك جملة من المعطيات اعتمدتها الدبلوماسية الجزائرية، سنوضح أهمها على الصعيد الأفريقي والمتمثلة فيما يلي :

– لقاء الجزائر الخامس والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية جويلية 1999، شاركت الجزائر بصفتها رئيس للمنظمة الأفريقية في لقاءات عديدة مثل: القمة الاستثنائية للوحدة الأفريقية بسرت ليبيا سبتمبر 1999.

– دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك (سبتمبر–أكتوبر1999) .
– تجمع ريميني بإيطاليا (أوت 2000)
– القمة الأفريقية – الأوروبية بالقاهرة (أفريل 2000) .

والعديد من اللقاءات التي جمعت رئيس الجزائر بقادة أفريقيا وخصوصاً رئيس نيجيريا وجنوب إفريقيا ضمن "**مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية**" في القارة والموضوع الذي قاد الزعماء الثلاثة إلى عرض أمام الدول الكبرى ومجموعة الدول السبعة عناية بمشاكل أفريقيا والطلب منها المساهمة في معالجتها، وخصوصاً المديونية والاستثمار في ربوع القارة.

ومن خلال هذه اللقاءات وغيرها حاولت الجزائر تقديم معاينة لهذه المشاكل منها:

أ) أن القارة مريضة ومعتلة بالصراعات و النزاعات العرقية المدمرة يشترك فيها أكثر من 20 دولة.

ب) يواجه الاقتصاد الإفريقي أزمات عديدة منها: ضعف وتهميش القطاع الزراعي، وانهيار أسعار المواد الأولية، تدني مداخل التجارة والتسويق، ركود الاستثمارات الأجنبية، الثقل الحاد للمديونية[38].

ت) وعلى الصعيد الاجتماعي، حيث يعيش 50 %من سكان جنوب صحراء القارة تحت عتبة الفقر أي حوالي 400 مليون شخص وهي النسبة الأكثر ارتفاعا في العالم.

ومن خلال هذه المشاكل التي تعاني منها القارة، يمكن الإشارة إلى بعض المبادئ التي يمكن اعتمادها في القارة الإفريقية هي كالتالي:

1) السلم مسألة حتمية للنهوض بالقارة الأفريقية حيث أن السلم يعتبر قاعدة حتمية لإعادة الشراكة في العلاقات بين أهل القارة وهذا ما أكده الرئيس في إحدى خطاباته ما يلي:

" لا سبيل لتحقيق أي إصلاح داخلي أو على مستوى القارة ما لم تعمل على استتباب السلم في أفريقيا....و أن تتفتح القلوب للتضامن والإخاء و التسامح....".

"السلام وحده يمكن أن يقضي على المشاكل و النزاعات والأوبئة و الأمراض الاجتماعية....."

" لابد من العمل على تنمية ثقافة السلم في جميع أنحاء القارة.....لبناء أفريقيا وتحقيق الاندماج الاقتصادي-الاجتماعي و الالتحاق بالحضارات الأخرى.....".

– من أجل شراكة متوازنة مع الخارج؛ بإقامة شراكة ليست فقط مع الخارج وإنما أيضا في الداخل وما بين الأفارقة وبخصوص الشراكة مع الخارج ركزت الدبلوماسية الهجومية على مستوى القمة على مواضيع كثيرة مثل:

– إن إفريقيا والشرق الأوسط بحاجة مستعجلة للسلم لكي تهتم بفعالية بالتنمية والاندماج الاجتماعي والدخول في شراكة منصفة مع الخارج.

– إن الهوة شاسعة بين أفريقيا وأوروبا،وإن إفريقيا بحاجة إلى أن يفهم الآخرون واقعها المأساوي والمعقد....إنها بحاجة إلى دعم لتوسيع الخدمات الاجتماعية والتعليم والمعرفة من

[38] محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص 39- 40.

أجل تطوير الذهنيات والسلوكيات وتأقلمها مع النماذج الجديدة لمبادلات والإنتاج .....من أجل تطوير الشراكة في مجال التمويل....."."[39]

2) تركيز الدبلوماسية على الخارج لفك الحصار على الداخل الجزائر وتحولت من الدفاع عن وضع داخلي خاص بها إلى طرح قضايا أمنية.

الفرع الثاني: المؤسسات الدبلوماسية الجزائرية

إن الدبلوماسية تتمثل في التفاوض بين دولتين أو أكثر من مساومات وحوارات قصد تحقيق مصالح مشتركة تجارياً إقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

I. وزارة الشؤون الخارجية

أداء السياسة الخارجية الجزائرية يبرز في أجهزة محددة نجدها متمثلة فيما يلي:

1) وزارة الشؤون الخارجية
2) الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية
3) السفارات أو الجهاز الدبلوماسي
4) المراكز الثقافية
5) الممثلون الشخصيون أو المفوضون
6) أجهزة الدولة المختلفة

فوزارة الخارجية مكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للأمة وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة حيث تحرص على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج، وكذا انسجام العمل الدولي للدولة ونشاطاتها الدبلوماسية، فوزير الخارجية يعبر

[39] .محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص ص 40 – 41.

عن مواقف الجزائر ويتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة ويقود المفاوضات الدولية الثنائية أو متعددة الأطراف وهو مخول لتوقيع أي اتفاقات وبروتوكولات وتنظيمات ومعاهدات[40].

تتولى وزارة الشؤون الخارجية بتنسيق وتحضير جميع الأعمال مثيرة الاهتمام من شأنها المساهمة في ترقية التعاون الاقتصادي،المالي،التجاري،الثقافي،الاجتماعي، العملي مع الحكومات وتشارك في بحث الشراكة مع المتعاملين الأجانب وضبطها، وكذا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر على الصعيد الثنائي، حيث يتولى مسار التعاون الثنائي في علاقات الجزائر المغاربية المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي والمكلفة بتحضير مختلف الملفات المتعلقة بالتعاون الثنائي ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المتعلقة بالتعاون الثنائي، وتتكون المديرية الفرعية لبلدان المغرب العربي من أربع مكاتب، ليبيا،المغرب، تونس،موريتانيا.

ويستند وزير الشؤون الخارجية في ممارسة المهام المخولة للوزارة إلى هياكل الإدارة المركزية وأجهزتها التي تبرز فيما يتعلق بالمغرب العربي في مديرية المغرب العربي واتحاد المغرب العربي، حيث تشرف على تنفيذ سياسة الجزائر مع بلدان المغرب العربي ومتابعتها.

كذلك يستند إلى المصالح الخارجية الخاصة والتي تبرز في التمثيليات الدبلوماسية والقنصلية والمراكز الثقافية الجزائرية بالخارج، والتي تتمثل في السفارات فيعتبر السفير ممثل لرئيس الجمهورية الذي يعتمد بصفته مفوضاً للدولة والحكومة[41].

II. مؤسسة الرئاسة

تلعب مؤسسة الرئاسة دورا مركزيا في صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، وفق نظرية "المجال المحجوز" التي تعتبر أن عملية صنع القرار هي حكر على الذين يحتلون قمة الهرم السلطوي في الدولة،ولتميزها بطابع الحياد جعلها بعيدة عن الخلافات والصراعات التي تثيرها الأحزاب.

وفي الجزائر نستطيع القول أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية

[40] رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-403مؤرخ في 2002/10/26يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،ع: 01،79/12/ 2002.

[41]. رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-406مؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،ع: 79، 2002/12/01.

وتخصيصا مؤسسة الرئاسة، لما أتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات كبيرة في ذلك، ويبقى للبرلمان إمكانية فتح نقاش حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين، كما أوردته المادة 130من دستور 28 نوفمبر 1996 ومن خلال إحدى الغرفتين،الدساتير التي عرفتها الجزائر نلاحظ أنها منحت لمؤسسة الرئاسة التحكم في صنع السياسة الخارجية ،فمثلا رئيس الجمهورية يحدد السياسة الداخلية والخارجية وينسق بينهما ،والمادة 58 من دستور1996 تمنح لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها وتسييرها والمادة 74من دستور 1989* تنص على أن الرئيس "يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها كما يأخذ صلاحية تعيين السفراء والمبعوثين إلى الخارج وينهي مهام الممثلين الدبلوماسيين الأجانب فمن الناحية الدستورية ينفرد الرئيس بصنع سياسة الجزائر الخارجية لكن ليس بمعزل عن علاقته بالمؤسستين العسكرية والرئاسية[42].

حيث نجد أن الرئيس بوتفليقة لطالما كان منذ توليه سدة الحكم سيد الموقف الخارجي فالمجهود الدبلوماسي الجزائري طيلة فترة حكمه 1999-2009 كان مجهودا مشخصنا سواء في الصياغة، أو الأداء، أو في طبيعة الوسائل المستخدمة والأدوات التي يمكن من خلالها القيام بأداء السياسة الخارجية.

إذ نجد رئيس الجمهورية دائم الحضور شخصيا الدائم في الندوات والملتقيات والاجتماعات الدولية والزيارات المستمرة للدول في كل القارات، هذه العملية لطالما برزت خصوصا خلال عهدته الأولى حيث نجد أنه قام بـ 32 زيارة رسمية في ظرف سنتين. ناهيك عن البعثات الرسمية التي يشرف على تعيينها شخصيا من خلال ممثليه الشخصيين حتى وإن

---

*. وقد اختصر دستور 1989و1996 هذه المبادئ في ثلاثة نقاط كبرى تقوم عليها السياسة الخارجية للبلاد،فقد جاء في الفصل الثالث من دستور 1989 ما يلي:

أ) المادة25: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

ب) المادة 26: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والإقتصادية والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري.

ت) المادة 27: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

[42] . السعيد بوشعير،**النظام السياسي الجزائري**،الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 1990، ص248.

تعلق الأمر بقضايا يمكن للمصالح الخارجية أداءها.

إلا أن الأمر هنا لا يتعلق بعجز لدى المصالح الخاصة، فالسياسة الخارجية الجزائرية هي من صلاحيات الرئيس بوتفليقة، وباعتبار العمل في الشؤون الخارجية يتعلق بالأمن القومي الجزائري بمعناه الشامل والذي يبقي التصور القائم عليه مدركا في ذهن صانع القرار وليس نتاج بيئة مؤسساتية قادرة على ضمان الاستمرارية.

وبالتالي فالسياسة الخارجية الجزائرية صياغة وأداء، تكرست في إرساء تقليد مرتبط بالتغير الذي يحدث في مؤسسة الرئاسة، فتغير أعلى هرم السلطة يلغي كل الارتباطات المؤسساتية والفكرية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة، بل يلغي كل الإطارات التي كانت تعمل على تسيير القطاع وهذا ما يلاحظ سواء داخل الإدارة المركزية أو الممثليات الدبلوماسية والقنصلية، أو المراكز الثقافية والمعاهد واللجان المتخصصة بالقطاع.[43]

المطلب الثاني: الأدوات الاقتصادية

يلعب العامل الاقتصادي دوراً كبيراً في علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي مقارنة بالعوامل الأخرى ويرجع هذا إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في عائداته المالية على المحروقات،الأمر الذي جعل جزء كبير من السياسة الخارجية للجزائر تقع تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية[44].

الفرع الأول: التغيير في القوانين

لقد فرضت العولمة الاقتصادية إلى تغيير المعاملات التجارية من حيث تحرير المبادلات التجارية الدولية من خلال فرض قيود من طرف المؤسسات المالية المتمثلة أساساً في الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، إذ أن مع الأزمة البترولية سنة 1986 ، التي عرفتها الجزائر على إثرها أزمة اقتصادية حادة ومن تم التوجه نحو اقتصاد السوق.

---

[43] . محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص 160...164 .

[44] . وهيبة دلع، " دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999– 2006 "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2007– 2008، ص 106.

مع سنة 1999 كانت حاجة الدولة الجزائرية إلى إدماج الاقتصاد الجزائري في منظومة الاقتصاد العالمي حيث عملت على جلب الاستثمارات الأجنبية مما أدى إلى إحداث إصلاحات داخلية ، حيث تم وضع وتعديل العديد من القوانين المساعدة على تحسين البيئة الجاذبة للاستثمار منها قانون الاستثمار الذي تم وضعه في أوت 2002 وتنص القوانين المعدلة على إنشاء وكالة وطنية لدعم ومتابعة الاستثمارات تحتوي على شباك واحد تمثل فيه مختلف الإدارات قصد تسهيل الإجراءات المتعلقة بالعمل الاستثماري وتقليص الآجال لإنجاز المشاريع، وكذا لإنشاء صندوق لدعم والاستثمار ووضع نظام استثنائي متميز في المناطق التي تستلم تجربة خاصة،كما يمنح قانون الاستثمار الجديد امتيازات للمستثمرين خاصة بنقل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها بالإضافة إلى امتيازات جبائية خاصة في مجال الاستثمار المنتج، وفي هذا الصدد دائماً انضمت الجزائر إلى كافة الاتفاقيات الدولية المتصلة بترقية وضمان الاستثمارات الأجنبية.[45]إضافة إلى وضع قوانين مضادة للرشوة و الفساد في إطار الإصلاحات الهيكلية التي مست كذلك القطاع المصرفي من خلال العمل على تطهيره من الديون، إضافة إلى الإصلاحات التي شملت جملة من الضمانات القانونية والتشريعية قصد جلب الاستثمارات الأجنبية.

حيث لعبت الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر دوراً محوريا خلال هذه الفترة ، وظهر ذلك من خلال الدعوات المتكررة للرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة لمجموعة المستثمرين ومختلف المتعاملين الاقتصاديين في زيارته لعواصم متعددة مثل روما،باريس، نيويورك، تورينو ، مونريال، برلين،موسكو ، مدريد،بروكسل،أبوجا، بريتوريا، بومباي وكذا المشاركة في عدة مؤتمرات اقتصادية دولية ومنتديات متخصصة في مواضيع التمويل،التنمية،المديونية،التغذية،الطاقة، الاستثمار ، البيئة، التنمية المستدامة،في موناكو ،مونتري،بانكوك،بكين، روما،كرانس،مونتانا،واشنطن،كركاس، جوهانسبورغ، القاهرة،أبوجا، دكار ،هيوستن، بالماردي وغيرها من العواصم المعروفة[46].

وقد كانت أغلب تدخلات الرئيس في هذه المنتديات تدور حول التعريفات بإمكانيات الجزائر، ومصداقية الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد التي تقوم عليها الجزائر كخطوة للاندماج

---

[45]. **المرجع نفسه** ، ص ص 108 – 109.

[46]. دلع وهيبة، **مرجع سابق**، ص ص 110– 111.

في الاقتصاد العالمي، والدخول في المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر عضواً ملاحظاً فيها، وفي إطار المفاوضات المتتالية للإنظمام، قامت الجزائر بمراجعة حوالي 70 نص قانوني و تنظيمي يهدف إلى تفكيك الحواجز الجمركية و تكييف النظام التجاري الجزائري مع النظام التجاري العالمي[47].

الفرع الثاني: الشراكة الاقتصادية

أصبح خيار الشراكة من الخيارات الناجعة للاندماج في الاقتصاد العالمي، لذلك سعت الجزائر للدخول في مختلف الشراكات الاقتصادية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، وأبرزها اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، الذي وقعت عليه مبدئياً في 19 ديسمبر 2001، وخلال قمة فالنسيا باسبانيا 2002، ولكنه دخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 وهذا بعد أن صادق عليه البرلمان الجزائري الأوروبي[48].

وينص هذا الاتفاق على إعفاء تعريفي بنسبة 10% و يسمح بتحرير فوري وتدريجي لكمية من المنتجات الفلاحية الجزائرية باستثناء المنتجات الحساسة الخاضعة لنظام تعريفي خاص كما ينص على التفكيك التدريجي للتعريفة المتعلقة بالمنتجات الصناعية وعلى تنازلات متبادلة في المبادلات الفلاحية، وهذه الشركة اقتضتها طبيعة علاقة الجزائر مع الإتحاد الأوربي، والذي تزوده الجزائر بالطاقة وتستورد منه جزء مهم من المواد الاستهلاكية وتجهيزات البنية التحتية والصناعية،حيث يستقبل الإتحاد الأوروبي 4،5 %من الصادرات الجزائرية، في حين أن الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي تبلغ 60% من مجموع الواردات، مما يعني بأن الجزائر تركز في تجارتها الخارجية على الإتحاد الأوروبي[49].

أما فيما يتعلق بالشراكة الثنائية فقد وقعت الجزائر على عدة اتفاقيات مع مختلف القوى الاقتصادية كالولايات المتحدة الأمريكية التي طورت الجزائر معها علاقات الشراكة الاقتصادية خاصة بعد الإعلان عن مشروع ليزنستات (EZENSTET) في سنة 1998، الذي يشجع الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول شمال إفريقيا.

---

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الاقتصادي**، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، ص 93

[48]. جمال بوشاقور،" مسار برشلونة أية حصيلة ؟"،**مجلة الجيش**، العدد 510،جانفي،2006، ص 32.

1. رشيد لمواري،" تحرير الاقتصاد نتائج وتطلعات"، **مجلس الأمة**، العدد 26، ماي، جوان 2006، ص 08.

ويعتمد هذا البرنامج أساساً على تشجيع الخصخصة والتبادل التجاري داخل المنطقة والاستثمار في المغرب العربي، وتمنح هذه المبادرة دول المغرب العربي الثلاث؛ المغرب،الجزائر، تونس 2,5 مليار دولار لتحقيق التنمية الاقتصادية وبموجبها تحصل كل من المغرب وتونس على نصف مليار لكل دولة،في حين تحصل الجزائر على مليار ونصف دولار، وذلك من أجل ربط الدول الثلاث بمصالح اقتصادية، وتعتبر الولايات المتحدة أهم شريك تجاري للجزائر بتبادلات بلغت أكثر من 8،5 مليار دولار في سنة 2004. كما تأتي في صدارة زبائن الجزائر في كل المواد المصدرة بما فيها المحروقات بـ 6،36 مليار دولار، ما يمثل 20 من الصادرات الجزائرية ثم إيطاليا بـ 4،4 مليار دولار ، اسبانيا بـ 3،20 مليار دولار، فرنسا بـ 3،18 مليار دولار، في حين تعتبر هذه الأخيرة أهم مورد للجزائر أمام كل من إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغت الواردات الجزائرية 20 مليار دولار في سنة 2005، وهذا ما يحدد طبيعة العلاقة الخارجية للجزائر، وأهم شركائها الاقتصاديين[50].

الفرع الثالث: التكتلات الاقتصادية

لقد تمخض عن عولمة الاقتصاد العالمي استحداث تكتلات اقتصادية إقليمية كبرى أبرزها الإتحاد الأوروبي الذي كان له أثر في تغيير سياسة الجزائر الخارجية من خلال سعيها إلى تعزيز وبناء مختلف التكتلات الإقليمية ذات البعد الاقتصادي، فعلى الصعيد العربي قامت الجزائر بتوقيع اتفاقية تنمية التجارة وتسيير التبادل التجاري العربي في 2004 ، من أجل إعادة إحياء السوق العربية المشتركة، وتحرير التبادلات ورفع مستواها الذي لا يتعدى 8% .

".....السوق العربية المشتركة أصبحت ضرورة بفعل التحديات التي يفرضها العالم اليوم، وهي تحتاج مزيد من التعمق والتدبر وعيا بخصوصيات كل بلد، وضمن تدرج موضوعي في تحقيق الاندماج الاقتصادي بين البلدان العربية.....[51]".

وظهر ذلك في إفريقيا من خلال مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا – النيباد– التي تهدف إلى إنعاش وتنمية إفريقيا وذلك عن طريق الالتزام بالحكم الراشد، حقوق الإنسان

---

[50]. وهيبة دالع، **مرجع سابق** ، ص ص 114– 115.

[51]. كلمة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في المؤتمر التاسع للإتحاد البرلماني الثاني العربي، الجزائر 2000/02/21، في خطب ورسائل ، ج 1، 14 جويلية ، أفريل 2002، ص 390.

الديمقراطية، والسعي لحل النزاعات في القارة وتوفير الاستقرار، وذلك بخلق الشروط الباعثة للاستثمار[52].

وقد ساهمت الجزائر في وضع آليات تفعيل النيباد كسبيل لمواجهة العولمة منها آلية التقييم من قبل النظراء، وهذه الآلية طريقة للمراقبة الذاتية لمبادرة النيباد لرصد التقدم في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي.

وذلك كمحاولة لإقناع الدول المتقدمة لفعالية هذه المبادرة، في إطار العمل على إخراج القارة الإفريقية من التهميش والفقر، وبتوصية من القمة الإفريقية الخامسة والثلاثون بالجزائر في جويلية 1999 تم تكليف كل من الجزائر وجنوب إفريقيا بالتكفل المشترك بملف المديونية الإفريقية من خلال اتصال بدائني إفريقيا بغرض الإلغاء الكلي لهذه المديونية أو التخفيف منها، والمرافعة من أجل ذلك أمام مجموعة الثمانية والإتحاد الأوروبي ، وفي اجتماعات هيئة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(CNUCED).

المطلب الثالث: الأدوات العسكرية

في دول العالم الثالث تعتبر مؤسسة الجيش كمورد اقتصادي نستطيع دراسته كجانب من الشؤون الدولية، فقد حققت أعمال كثيرة إبان الاستعمار، الامبريالية،الاستعمار الجديد،إلا أن تأثير العامل العسكري في السياسة الخارجية يبقى غير معروف في بحوث العلوم السياسية وهذا نتيجة لاعتماد دول العالم الثالث على برامج مساعدات عسكرية هامة، من بينها الجزائر ولمعرفة دور مؤسسة الجيش في السياسة الخارجية نقوم باختبار العلاقة بين السلطة السياسية و العسكرية من خلال معرفة طبيعة مؤسسة الجيش الجزائرية ودور مؤسسة الجيش في السياسة الخارجية الجزائرية.

الفرع الأول: طبيعة مؤسسة الجيش الجزائرية

الجيش الوطني الشعبي ليس جيشا كلاسيكيا ولا جيش ثكنة بل هو الجيش الوريث المشرف لجيش التحرير الوطني، فالقوة العسكرية الجزائرية تشكلت مع الكفاح من أجل التحرير

---

[52] ." النيباد الشراكة الجديدة للتنمية، القارة السمراء"،موسوعة الجزيرة، أنظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/23/01/2018
H12 :10

الوطني وقد ضمت عدد كبير من الأعضاء القدامى "للمنظمة السرية" الذين أسسوا اللجنة الثورية للوحدة والعمل والذين نظموا وأعلنوا عن تأسيس جيش التحرير الوطني في أوت 1956 من خلال مؤتمر الصومام والذي دعم الثورة الجزائرية بمؤسسات سياسية حقيقية، ومع تشكيل الحكومة المؤقتة G.P.R.Aفي 1958 أنشئت وزارة تسمى" وزارة القوات المسلحة" ، لكن وابتداء من جانفي 1960 ترك هذا القطاع الوزاري مكانه للجنة ما بين وزارات الحرب وسرعان ما تم تعبئة وتجنيد حوالي أكثر من 35000عضو من جيش[53] التحرير الوطني يتمركزون على الحدود الشرقية(تونس)، وعشرة آلاف جندي 10000 على الحدود الغربية(المغرب) ووجود 15000 مجاهد 100000 فدائي داخل الوطن.

وبعد الاستقلال أصبح جيش التحرير الوطني يسمى:" الجيش الوطني الشعبيANP حيث أصبح يواجه كل التحديات الداخلية والخارجية(تمرد القبائل،الحرب الجزائرية– المغربية) التي كانت تهدد وحدة البلاد، وهو يختلف في نشاطاته وتركيبته الاجتماعية وفي قدراته و كفاءته، كما يجسد السيادة الوطنية في الداخل و الخارج و يمتلك تركيبته الهرمية والتقنية الخاصة ، وهو يتكون من ثلاثة قوات تُكون المؤسسة العسكرية الجزائرية:

أ) القوات البرية؛ وهي الأكثر عدداً حسب معهد الدراسات الإستراتيجية بلندن.

ب) القوات البحرية الجزائرية و التي تأسست مع نهاية 1962.

ت) القوات الجوية والتي أنشأت عام 1963 وتبقى من الميادين العسكرية التي حظيت من طرف القادة الجزائريين بمجهودات جدية من أجل تحديثها[54].

الفرع الثاني: دور وإمكانيات مؤسسة الجيش في السياسة الخارجية الجزائرية

كما أشرنا سابقا الجيش الجزائري لم يكن مجرد مؤسسة عسكرية فحسب، بل هو مؤسسة ديناميكية سياسية حاسمة في مختلف المجالات، فمن الناحية التاريخية نجدها حاضرة في بعض الأزمات والنزاعات في العالم، فقد شارك منذ 1962 في ثلاثة نزعات إقليمية؛ في 1993 في الخلاف الجزائري – المغربي، في جوان 1997 وأكتوبر 1973 في الشرق الأوسط أين برهن على كفاءاته.

[53] .Mohamed Hadef ,**la politique exterieure de l'algerie à l'egand du tiers monde**(these doctorat),Institut de sciences politique de paris, p 81 .

[54] . André Dessens,**les forces armees mondiales**(1976-1977) , notes et etudes documentaire,n : 4362 , 08 fevrier 1977, p 53 .

غير أن الفترة التي يمكن التركيز عليها مع رئاسة عبد العزيز بوتفليقة بإرساء قانون المصالحة الوطنية الذي يعتبر أحد الخطوات التي ساهم فيها الجيش الوطني لمكافحة الإرهاب حيث حقق نتائج باهرة بمكافحة الإرهاب واستقر المجتمع أمنياً ومع استجابة ومساندة القيادات العسكرية والأمنية وضع حداً للإرهاب ، فكانت بداية 2000 أولى سنوات تحقيق السلم والأمن داخل البلاد ، وفي هذه الفترة رد الاعتبار للمؤسسة العسكرية والأمنية واعتمادها مبدأ الاحترافية وتغيير بعض القيادات واستبدالها بكفاءات ذات خبرة علمية وميدانية في مواجهة المشاكل الأمنية، خاصة مع بداية 2010 التي شهدت عدة تغيرات مثل ثورات الربيع العربي التي أدت إلى إسقاط عدة دول عربية كليبيا وتونس ، وكذا التهديدات الأمنية المستمرة سواء الإرهاب المنتمي لدولة داعش أو القاعدة الذي يحدث على مستوى الساحل . كل هذا فرض واقعاً أمنياً صعباً للحدود الجزائرية إذ يشكل تحدياً أمنياً للجزائر ومؤسسة الدفاع الوطني وخطورة الهاجس الأمني؛ فمن جهة الشرق تواجه الجزائر مشكلة إمكانية اختراق الإرهابيين المنتمين للقاعدة وداعش ومن الجهة الغربية مشكلة المتاجرة بالبشر والمخدرات والتهريب، ومع خطورة الوضع قامت الجزائر بتحديث التقسيم الإقليمي وصارت سبعة أقاليم أساسية مما سمح بتطويق كافة المشاكل الأمنية وإنشاء مديريات مختلفة ذات مهام محددة، اقتناء وتحديث وسائل الدفاع من عتاد تجهيزات متطورة حيث بلغت ميزانية تطوير الجيش ما يفوق 10,75 دولار خلال سنة 2016 بـ 512 ألف جندياً وضابطاً وفضلا عن تزويد الجيش بأسلحة متطورة وطائرات ومركبات مزودة بأحدث التقنيات وبحسب آخر التقارير فإن عدد الطائرات وصل 451 طائرة مختلفة الامتيازات والاستعمال و975 دبابة، و69 قطعة بحرية، لتحتل الجزائر المرتبة الثانية إفريقيا[55].

بعد تحديد الإطار النظري للدراسة في حصر المحددات والأدوات التي تتمتع بها الدولة الجزائرية لتنفيذ سياستها الخارجية والنظر إلى جميع المقومات والقدرات التي تملكها الجزائر دبلوماسياً وعسكرياً واقتصادياً والتي كان لها دفعا قوياً في مدى نجاح أو فشل سياستها الخارجية؛ لذا أوجب علينا الخروج بمجموعة من الاستنتاجات يمكن إيجازها فيما يلي:

[55]. "ميزانية الجيش الجزائري ضمن أقوى 20 ميزانية في العالم"،**جريدة الصوت**،عدد: 4298، 2016/12/13.

1) إن الموقع الإستراتيجي للجزائر أكسبها أهمية بالغة في السياسة الخارجية؛ فهي مركز المغرب العربي والدولة الوحيدة ذات الحدود المشتركة مع أقطارها، كما يمثل وجودها في شمال القارة الإفريقية بعداً استراتيجياً هاماً فهي دولة متوسطية تجاور أوروبا عبر دول المتوسط، حيث تحتل الجزائر موقعاً متميزاً في المنطقة العربية والإفريقية، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع؛ إفريقيا، أوربا، آسيا، أمريكا، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين إفريقيا وأوربا.

2) كما الجزائر تكتسي تضاريس جغرافية صعبة جعلها تؤثر في مركزها الدولي وفي نوعية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، ولهذا نجد الجزائر تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع فيا الشمال وهي تحتوى على تضاريس صعبة جداً، كل هذه المقومات الطبيعية التي تسخر بها الجزائر جعلها عين على أنظار الدول الأوروبية وحتى الأسيوية.

3) تملك الجزائر موارد بشرية يؤهلها لأن يكون لها دافعاً قوياً اقتصاديا وعسكريا حيث تعتبر الموارد البشرية دعامة النظام الاقتصادي لأي بلد لأنها من عوامل الإنتاج الرئيسية التي تساعد على رسم سياسة رشيدة للتنمية تتماشى مع الأهداف الإستراتيجية الكبرى، ولذلك يمكن النظر إلى حجم السكان الأمثل هو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين السكان وبين الموارد الاقتصادية المتاحة.

4) تتمتع الجزائر بموارد طاقوية هامة حيث تعتبر من الدول المصدرة للنفط والغاز بامتياز، حيث يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري إذ يشكل 95,5 % من صادرات الجزائر الإجمالية ويبلغ احتياطي البترول المتمركز أساساً في منطقة حاسي مسعود 980 مليار م^3، غير أن اقتصادها يعتمد كلياً على النفط وهو بطبيعته قابل للنفاذ إذ تتوفر الجزائر على إمكانيات طاقوية تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

5) تعتبر المؤسسة العسكرية من بين المؤسسات الرسمية الفاعلية التي يناط إليها مهمة أمن الدولة سواء داخلياً أو خارجياً؛ وذلك لما تملكه من معدات سواء بشرياً أو مادياً، إلا أن مهمتها لا تقتصر على الأمن فحسب وإنما تتعداها إلى التدخل في الحياة السياسية، إذ كانت فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هامة، حيث بادر الرئيس برد الاعتبار للمؤسسة العسكرية

والأمنية واعتمادها مبدأ الاحترافية وتغيير بعض القيادات واستبدالها بكفاءات ذات خبرة علمية وميدانية في مواجهة المشاكل الأمنية ساهم الجيش الوطني لمكافحة الإرهاب حيث حقق نتائج باهرة بمكافحة الإرهاب واستقر المجتمع أمنياً.

6) تعتبر الدبلوماسية أداة فاعلة في عملية صنع السياسة الخارجية، حيث عكست خلفيات الرئيس الدبلوماسية التي تميزت بالحنكة والحكمانية السياسية على نجاح الدبلوماسية الجزائرية ، حيث تغير الأمر باتجاه تكثيف النشاط الخارجي على مستوى العالم تقريباً إقليميا ودولياً، وقد قاد هذا النشاط الرئيس بوتفليقة شخصياً حيث عادت الجزائر تنشـط على مستـوى الساحة الـدولية وخـاصة بعـد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي كانت فرصة أمام دبلوماسية عبد العزيز بوتفليقة للمضي قدماً في تصوره الخاص بالعودة للعالم.

7) لقد لعب المتغير الاقتصادي دوراً كبيراً في علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي مقارنة بالعوامل الأخرى ويرجع هذا إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في عائداته المالية على المحروقات،الأمر الذي جعل جزء كبير من السياسة الخارجية للجزائر تقع تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية؛ فقد كان أثر العولمة الحاجة إلى إدماج الاقتصاد الجزائري في منظومة الاقتصاد العالمي حيث لعبت الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر دوراً محورياً في إنعاش الاقتصاد الجزائري من خلال الشراكة والتكتلات التي أخذت بعداً إقليميا ودوليا.

الفصل الثاني

دور الجزائر في البيئة الإقليمية

- دراسة وصفية -

تمهيد

إن التكتل في عالم اليوم هو خيار ضروري وحيوي تفرضه التحديات الدولية التي تجعل من التجمعات الإقليمية وسيلة للاحتماء من المخاطر الخارجية المتزايدة في أبعادها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدخلاً لربح رهانات التنمية الشاملة، حيث بادرت الجزائر بالانضمام إلى التكتلات الإقليمية (مغاربيا، إفريقياً) قصد تطوير اقتصادها ومجتمعها .

المبحث الأول: دور الجزائر في الإتحاد المغاربي

المطلب الأول: نشأة الإتحاد المغاربي وأهم مؤسساته

المطلب الثاني: أهداف انضمام الجزائر للإتحاد المغاربي

المطلب الثالث: تقييم دور الجزائر مغاربيا

المبحث الثاني: دور الجزائر إفريقياً مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا(النيباد)

المطلب الأول : الجزائر والإتحاد الإفريقي

المطلب الثاني: الجزائر ومبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا(النيباد)

المبحث الأول:دور الجزائر في الإتحاد المغاربي

تمتد الدول المغاربية على امتداد موقع استراتيجي مهم، كما تواجه دول المغرب الكبير مجموعة من التحديات الاقتصادية والأمنية والبيئية والاجتماعية والتي لا يمكن التعاطي معها بناجعة إلا في إطار من التعاون والتنسيق المغاربي قصد تحقيق أهداف مرجوة.

المطلب الأول: نشأه الإتحاد المغاربي وأهم مؤسساته

فلكل مؤسسة أو تنظيم مهما كان نوعه ومهما بلغ تأثيره سواء على المستوى المحلي والإقليمي[56] أو حتى العالم العربي يمر بمراحل، وإتحاد المغرب العربي باعتباره أحد المنظمات الإقليمية مر بعدة مراحل أثناء تشكله وبالخصوص عند تأسيس الهيكل والبناء المؤسساتي لتنظيم العمل بين هذه الدول، والمغرب العربي ككتلة جغرافية واحدة فهي متقاربة ومتميزة وهي متجانسة إلى حد كبير أثنيا عرقيا ودينيا ولغويا وثقافيا وحتى التاريخ مشترك.

الفرع الأول : نشأة الإتحاد المغاربي

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-1958/4/30 والذي ضم الملايين من ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائري.[57]

لقد بدأت وحدة المغرب العربي كمشروع بناء إقليمي، تتردد في الخطاب الرسمي للأنظمة السياسية الحاكمة، ولدى النخب السياسية والثقافية، منذ أن أصبح أسلوب خلط الأوراق في السياسة الرسمية المغاربية، وقلب التحالفات على أرضية لجم التناقضات المستعصية التوفيق فيما بينها، تقليداً عريقاً عند الأنظمة، في ظل سيطرة ممارسة تركيز المحاور، وتكوين التجمعات الإقليمية.[58]

---

[56]. كعبوش الحواس،**اتحاد المغرب العربي كآلية لمواجهة التحديات الداخلية**، ط 1،القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017، ص87.

[57].محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في العصر العولمة**، ط:01، بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2011، ص305.

[58]. توفيق مدني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، دراسة تاريخية سياسية**، دمشق:اتحاد كتاب العرب، 2006، ص10.

فقد كانت أولى صور التقارب جسدتها معاهدة الإخاء والوفاق المبرمة بين تونس والجزائر في 1983/03/19 والتي تركت المجال مفتوحا لانضمام دول أخرى هذا ما نصت عليه المادة السادسة فقد جاءت المعاهدة كتتويج لعميلة التقارب التي طبعت العلاقات الجزائرية التونسية منذ مطلع الثمانينات، فالجزائر رأت في تونس دولة تسعى لتحقيق مصالحة جزائرية – لحل مشكلة الصحراء الغربية، وتونس رأت أن مصلحتها تكمن في التقارب خاصة وأنها في تلك الفترة عرفت مشاكل كثيرة كحدة الصراعات الداخلية والتهديدات الليبية تجتاحها، فقد خلفت هذه المعاهدة نوعا من التخوف في أوساط دول المنطقة خاصة المغرب الذي رأى فيها حلفا موجها ضده خاصة وإنها جاءت بعد أيام من لقاء القمة من 1983/02/26 وتعززت مخاوفه أكثر بانضمام موريتانيا في ديسمبر 1983.[59]

تضمنت هذه المعاهدة 7مواد إضافة إلى الديباجة معظمها ذات طابع أمني دفاعي مشترك بالدرجة الأولى وقد فتحت المجال بالتعاون الثنائي بين الدولتين خاصة في المجال الصناعي حيث أقيمت مجموعة من الشركات المختلطة نذكر منها مصنع الاسمنت... بالإضافة إلى تمرير الغاز الطبيعي الجزائري إلى ايطالية عبر الأراضي التونسية .

وعليه فان الانجازات المحققة في إطار المعاهدة تكشف على أن الأمر لا يتعلق فقط بمجرد تنشيط فكرة المغرب العربي بل أنه يضع الأرضية الصلبة التي يعتمد عليها لبناء التكامل المغاربي.

تعود فكرة وحدة الاتحاد منذ الاستعمار فحسب الباحث **سانتوسي j-santucci** فإن فكرة الوحدة المغاربية تندرج ضمن إطار النضال ضد الاستعمار وهو العامل الذي يقوي الوحدة بين شعوب المنطقة فنظرا لتوسعه والإمكانيات التي كانت متاحة له كان من الصعب التصدي له بشكل منفرد والذي كان من يسهل السيطرة على الإقليم بدون عناء، فغياب التنسيق بين الأقطار المغاربية كان العامل الذي أدى إلى استمرار وامتداد الاستعمار فترة طويلة، هذه الظروف جعلت من سكان المنطقة يشعرون بضرورة التضامن والنضال المشترك،

[59]. صبيحة بخوش، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2007)**، ط: 1، القاهرة: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010، ص148.

فأصبحت مسألة الوحدة موجها للعمل التحرري في المنطقة[60].

لقد شهدت بلدان المغرب العربي خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي سلسلة كاملة من الإنفجارات الشعبية الكبيرة، والانشقاقات العارمة، وشكلت جميعها حركة تصاعدية من النضال الاجتماعي والسياسي ضد الطبقات الحاكمة. وقد أحدثت هذه الانتفاضات اختلالاً في بنية الأنظمة السياسية، في تونس، والجزائر، والمغرب، وهو ما جعلها تقدم على تقديم تنازلات اضطرارية، تمثلت في انتهاج سياسة "الانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية". غير أن هذا الإصلاح الديمقراطي المحدود والمبتور، والمقنن والمضبوط بقواعد جذرية، لم يقض على الاحتكار السياسي من قبل النخب الحاكمة، ولم يقض على التسلط الاستبدادي الذي تمارسه الأجهزة الأمنية على رقاب الجماهير والقوى الوطنية والديمقراطية.

وينطلق البناء الإقليمي لاتحاد المغرب العربي من الأرضية التي تقوم عليها هذه الأنظمة المعنية، أي أرضية التبعية والتخلف والتجزئة، والاستسلام لخط التسوية على الصعيد القومي. وهو كمشروع وحدة إقليمية، يحكمه منطق التعاون الجماعي المتعدد الأوجه بين هذه الأنظمة، في محاولة لبناء وحدة فوقية من طبيعة تأليفية بين الدول الخمس لبناء لبنة المغرب العربي الكبير، يحقق السلم لهذه الأنظمة عبر حل الأزمات المتفاقمة سياسياً واقتصادياً وأمنياً ، ويعمل على منع الانفجارات غير المتوقعة، والسيطرة على بؤر التوتر، ويحمي فيه النظام القوي النظام الضعيف.

فهو بناء إقليمي يحافظ على الخصوصيات القُطرية، ولا يعمل على إزالة الحدود الموروثة من عهد التقسيم الكولونيالي، والتي دعمتها ورسختها الطبقات والنخب الحاكمة وهو لايعدو أن يكون محوراً سياسياً مؤقتاً محدود الأهداف، لا يلزم أطرافه بتغيير اختياراتهم السياسية والاقتصادية، ولا يقطع علاقاتهم بالإمبريالية الأمريكية، ولا يطرح موضوع الوحدة الاندماجية الكاملة التي تزيل الحدود، وهو ما طرحه العقيد القذافي مراراً دون أن يجد آذاناً صاغية.[61]

من الجدير بالذكر هنا أن مفهوم القومية العربية الذي يحيل في الخطاب الأيديولوجي والسياسي في المشرق العربي على أيديولوجية الوحدة العربية التي جسدتها كل من الناصرية

---

[60]. كعبوش الحواس، **مرجع سابق**، ص88.

[61]. توفيق المدني، **مرجع سابق**، ص11.

والفكر البعثي، ينحصر في الخطاب السياسي المغاربي كهوية عربية معيشة. ذلك أن العروبة السياسية التي تبدو كمرجعية قوية في المشرق العربي، نجدها في المغرب العربي مبنية بشكل ضعيف.إذ لم تستطع بلورة منطقها المستقل في هذه البلدان، لأنها ارتبطت بردود الفعل الوطني في جل مراحل تطوره.

وتتميز العروبة في بلدان المغرب العربي، وبالتأكيد لعدة عوامل، منها إخفاق التجارب القومية العربية بالمشرق، وطبيعة سلوك النخب السياسية المغاربية الحاكمة، **بسمتين***[62] طبعاها بشكل واضح.

إن الميتودولوجيا المغاربية للوحدة تقوم على التدرجية، ذلك أن الخطابات السياسية المغاربية مرحلية في عمقها ومنطقها. ومع ذلك استبشرت الجماهير العربية خيراً لولادة هذا الاتحاد المغاربي، الذي يشمل المنطقة من حدود ليبيا مع مصر،إلى نهر السنغال. وفي هذا الاتحاد دولتان مهمتان، من حيث الموقع وعدد السكان، هما المغرب والجزائر. فقد حاولت الجزائر أن تلعب الدور الرئيس في اتحاد المغرب العربي، إلا أنها لم تتمكن من ذلك، لتخلف قيادتها السياسية، وضعف جيشها، واضطراب وضعها الاقتصادي، ودخولها في أتون حرب أهلية طاحنة طيلة عقد التسعينيات بين العسكر والأصولية الإسلامية، وإن كان النظام المغربي، الأدهى سياسياً لم يستطع الفوز بالسبق، بسبب تفاقم مشكلاته الاقتصادية، وعدم رغبته في تنمية قواته العسكرية، وعدم قدرته عليها، إضافة إلى قضية الصحراء الغربية التي تمثل عقدة الاستعصاء في تطبيع العلاقات الجزائرية – المغربية.

لقد قام الاتحاد المغاربي، والحركة الشعبية والأحزاب والقوى السياسية مسلمة لقياداتها، والحركة القومية العربية منيت بهزيمة تاريخية عادلة، وبالتالي، فإن الحركة الشعبية وقوى ومنظمات المجتمع المدني لا تستطيع أن تدعي أنها أسهمت الآن في فرض قيام مثل هذا

---

* التشبث بالدولة الوطنية، ذلك أن النخب السياسية التي قادت حركات التحرر الوطني ضمن الشروط التاريخية والسياسية محددة لتطور حركات الاستقلال وسيرورتها في هذه البلدان، اتخذ وعيها القومي العربي معناه الكامل في الوعي الوطني الخاص، واضطرت إلى تفضيل الجانب الوطني.

* * التلازم بين العروبة والإسلام، إذ تشكل هذه العلاقة عنصراً يميز المغرب عن المشرق. ففي المغرب العربي يستحيل العثور على وعي قومي عربي من دون الرجوع إلى الإسلام سواء في الكتابات المغاربية في فترة ما قبل الاستعمار[62]، أو في النصوص السياسية المعاصرة. فالأمر يسير وكأنه لا انفصام بين بُعد العروبة والإسلام في الخطاب السياسي المغاربي.

التجمع الإقليمي، أو أن لها برامج لتطويره.[63]

الفرع الثاني: مؤسسات الاتحاد المغاربي

1. مجلس الرئاسة

يعتبر أعلى هيئة في الإتحاد ويتألف من رؤساء المجلس الدول الأعضاء ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسة المجلس لمدة سنة. يعقد المجلس دوراته العادية كل سنة وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك، ويتم اتخاذ القرارات فيه بإجماع الأعضاء.

اختصاصات مجلس الرئاسة

يتولى مجلس الرئاسة اختصاصات متعددة التي جعلت منه الجهاز الأعلى مثل ما هو الحال بالنسبة لعدة تجمعات أخرى، فمن خلال الدورات الستة للمجلس من شهر جانفي 1990 إلى غاية شهر أفريل 1994، نلاحظ أنه لم يوجد تقريبا و لا نشاط واحد لم يفلت من تدخل المجلس.

حيث يقوم اتخاذ القرارات الأساسية وسن الاختيارات الكبرى، ومباشرة مهام التحفيز والتوجيه، مع الانفراد بمهام التعديل والتحكيم عند الاقتضاء، وفي الحالات التي تستوجبها الممارسات أو النزاعات القائمة.[64]كما يقوم المجلس بوضع السياسة العامة للإتحاد وكذلك الخطوط الأساسية التي ينتهجها هذا الأخير بإنشاء ما يراه ضروريا من لجان وزارية متخصصة للإتحاد مع تحديد نظامها الداخلي، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى) الجامعة المغاربية والديوان المغربي، كما يقوم بالمهام التالية:

– يصادق على مختلف الاتفاقيات التي تقوم بين دول الإتحاد) الجمركية، والتجارية.....إلخ.

– تعيين مقر هيئات الإتحاد كمقر الأمانة العامة، والهيئة القضائية واختصاصاتهما، والمصادقة

---

[63] . توفيق مدني، **مرجع سابق**، ص 14.

[64]. مصطفى الفيلالي، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، ط2، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1989، ص67.

على نظامها الأساسي، وكذا النظام الداخلي لمجلس الشورى وتعيين الأمين العام .كما يقوم المجلس بالنظر في طلبات الانضمام إلى الإتحاد.

وأخيرا فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للإتحاد، يبدي مجلس الرئاسة رأيه في أهم الأحداث الدولية ويتخذ موقفا حول علاقات الإتحاد مع التجمعات العربية، والإفريقية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية والتجمعات الأخرى.[65]

2. مجلس وزراء الخارجية

يتكون من الوزراء وأمين اللجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد.مهمته التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في الاقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الرئاسة، كذلك يعمل على تنسيق جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة، كما يعمل على تنسيق السياسيات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية.[66]

أ)مجلس رؤساء الحكومات (الوزراء الأولين)

لرؤساء الحكومات أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى اجتماعهم.

ب) الأمانة العامة

للاتحاد أمانة عامة مقرها الرباط، وحسب المعاهدة عامة مقرها الرباط، وحسب المعاهدة التأسيسية تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة 3 سنوات قابلة لتجديد مرة واحدة من موظفين من الإتحاد وفق الهيكلة الداخلية للأمانة العامة تعمل تحت إشراف رئيس الدورة ومجلس وزراء الخارجية، وتقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية الآتية:

– ترجمة القرارات الأساسية والاختيارات الكبرى الصادرة عن المجلس المغاربي الأعلى إلى مشاريع وبرامج مضبوطة تتولى الأمانة العامة درسها إما بإمكاناتها الخاصة أو بالتعاون مع

[65]. كعبوش الحواس، **مرجع سابق**، ص110.

[66]. كعبوش الحواس، **المرجع نفسه**، ص111.

بيروت الخبرة والمصالح الوزارية المعنية داخل الحكومات المغاربية أو مع المنظمات المختصة داخل أجهزة الأمم المتحدة.[67]

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل التحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق الرأي المتخصص.
- إعداد تقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الإتحاد.
- الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية الخارجية المتخصصة بتوثيق الأعمال.

3. لجنة المتابعة

تتألف من الأعضاء الذين تم طل واحد منهم في مجلس وزراء دولتهم أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد، تقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع باقي هيئات الاتحاد وتعمل بتنسيق مع باقي الهيئات ولاسيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية كما تطبق قرارات التحاد والجهاز لتنشيط العمل الوحدوي، وتعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها على مجلس وزاراء الخارجية،وتؤمن لجنة المتابعة تنسيقا محكما مع اللجان الوزارية المتخصصة من اجل تهيئة وتنفيد برنامج عمل الاتحاد، وتعمل لجنة المتابعة بالتعاون مع الأمانة العامة على تطوير أشغال مختلف الهيئات وإعطاء ديناميكية لعمل الاتحاد، نعقد لجنة المتابعة لقاءات دورية مع الأمانة العامة لتقييم التقدم الحاصل وتحديد العوائق واقتراح الحلول المناسبة.[68]

4. مجلس الشورى

يتألف من ثلاثين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة، يعقد دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة. يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه، ومقره بالجزائر.

---

[67]. مصطفى الفيلالي، **مرجع سابق**، ص 80.

[68]. "مؤسسات الإتحاد المغاربي "، أنظر الرابط التالي:
www .eeni .org /arab-maghreb-union.shtml 20/02/2018 H 10 :34

5. الهيئة القضائية

تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة وتعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، تختص بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع، وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية، كما تقوم بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة، ومقرها بنواكشوط في موريتانيا[69].

المطلب الثاني:أهداف انضمام الجزائر للاتحاد المغاربي

وبطبيعة الحال فان لكل تنظيم أهداف يسعى إلى تحقيقها، أي الأغراض التي وجد هذا التنظيم لأجلها، ويمكننا القول أن الجزائر قد وجدت للدفاع عن مصالحها ومصالح شعبها، ويمكن تصنيف هذه الأهداف إلى سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية[70].

1) الأهداف السياسية

تمتين أواصر الإخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها البعض، وذلك عن طريق الاندماج التدريجي في الإتحاد بغية مجابهة جميع أشكال الانقسام التي شهدتها المنطقة سواء بفعل المستعمر أو نتيجة لأهواء القادة وبهذا الهدف يمكن المحافظة على الاستقلال دول المنطقة وتوجيه جهودها نحو تنمية بلدانها، من أجل تحقيق تقدم ورفاهية المجتمعات المغاربية عامة والمجتمع الجزائري خاصة والدفاع عن حقوقها، عبر تنسيق الجهود على كافة الميادين، وتعد هذه الأهداف من أهم الأهداف التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها فتساعد على مواجهة التحديات والأخطار التي تعترض هذه المنطقة.[71]

جاءت الفكرة من منطلق أن يكون للجزائر دور سياسي هام على الساحة الدولية وأن تكون شريكة فعالة على مستوى التوازنات الإقليمية، حيث تعتبر من بين الأهداف الأساسية

---

[69]. "اتحاد_المغرب_العربي"، أنظر الرابط التالي :

https://ar.wikipedia.org/wiki/ 27/02/2018 H 22:30

[70]. مسالي نسيمة، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، 2010/2009، ص 120.

[71]. كعبوش الحواس، **مرجع سابق**، ص89 .

التي سعت الجزائر لأجلها، لتحقيق من خلال العمل الجماعي، إلا أن هذا أصبح صعباً نظراً لتباينات في المواقف اتجاه النزاعات والقضايا الجهوية والدولية.[72]

2) الأهداف الدفاعية والأمنية

ولتحقيق المساهمة في صيانة السلام المرتكز أساسا على العدل والإنصاف، تعمل الجزائر في الاتحاد في ميدان الدفاع على صيانة استقلال كل دولة من دول الأعضاء" ولا شك أن هذا المبدأ من المبادئ العامة في العلاقات الدولية يرتبط ارتباطا وثيقاً بموضوع مبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها، ففي ميدان الدفاع يجب الإشارة في أن الجزائر ركز بالحديث عن أمن الدول الأعضاء ضد التهديدات الخارجية، وعن أمن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء.[73]

3) الأهداف الاقتصادية

قضت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في إحدى مضامينها على أن الهدف من تعاون دول الإتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها؛ ولهذا كان تركيز الجزائر على تطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث؛ وكذا تطوير القطاع الزراعي وتحقيق التوازن مع القطاع الصناعي بحيث يتم توفير حاجات دول المغرب العربي من المنتجات الزراعية والطبيعية والصناعية وذلك من أجل تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، والاستفادة الاقتصادية من المشاريع المشتركة وخاصة في مجال التجارة الخارجية للتخلص من البطالة والأزمات اليومية، وكذلك تنمية لمناطق الحدودية خاصة مع جارتها تونس عن إقامة مشاريع تستفيد منها المناطق المحرمة تؤمن لها الحدود؛ وتحقيق عائدات أكثر من تجارتها الخارجية خاصة مع أوروبا وبالأخص في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره إليها عن طريق المغرب مرورا باسبانيا[74]. العمل تدريجيا على

---

[72]. صاغور هشام، **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي**، ط1، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانوني، 2014، ص169.

[73]. **المرجع نفسه**، ص169.

[74]. مسالي نسيمة، **مرجع سابق**، ص135.

تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء، عبر إصدار التشريعات اللازمة لذلك[75].

هذه الأهداف يمكنها تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية عامة والجزائر خاصة عن طريق التنسيق فيما بينها، حيث تجد الترجمة الفعلية لها في توصيات اللجنة الفرعية الاقتصادية. ذلك عن طريق رصد كافة الإمكانيات المادية والبشرية التي تزخر بها منطقة العربي وتشغيلها عن طريق مشاريع مشتركة بين دولتين أو أكثر بغية الاستفادة منها ككل.[76]

4) الأهداف الثقافية

إقامة تعاون يرمي إلى التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلامية السمحة وصيانة الهوية القومية واتخاذ ما يلزم من وسائل لبلوغ هذه الأهداف خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.[77]

إن التشديد على التعاون في مجال التعليم وتنمية، إنما ينم على أن للثقافة والتعليم من أهمية في اكتساب المعارف والتكنولوجية وتطويرها بل وإنتاجها وما يلاحظ هنا على أنه من خلال هذه الأهداف يمكن القول بان الجزائر لا يستثني أي مجال من مجالات التعاون، حيث نجد أنها ركزت على التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والأمنية والدفاعية والاقتصادية والثقافية كمجالات أساسية للاتحاد، ورغم أن معاهدة إنشاء الاتحاد قد وضعت هذه الأهداف نصب أعين الدول الأعضاء، لكنها لم تخصص بندا تحدد فيه المبادئ الواجب إتباعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف، مثلما تفعل الوثائق المنشئة لتنظيمات مماثلة.[78]

وما يلاحظ على مستوى أهداف الاتحاد المغاربي، أنه لم يستثني أي مجال من مجالات التعاون، حيث نجد أنه ركز على التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والأمنية والدفاعية

---

[75]. كعبوش الحواس، **مرجع سابق**، ص91 .

[76]. كعبوش الحواس، **مرجع سابق**، ص99 .

[77]. المرجع نفسه، ص109.

[78]. صاغور هشام، **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي**، مرجع سابق، ص172.

والاقتصادية والثقافية كمجالات أساسية للاتحاد، وفي سبيل التحقيق الأمثل لهذه الأهداف يتم الاعتماد في ذلك من خلال مؤسسات متخصصة، وعلى مجموعة من الأجهزة.[79]

إن انخراط الجزائر في اتحاد المغرب العربي من نشأنه أن يمهد لها للعب دورا بارزا ومؤثرا سواء على الدول العربية أو الإفريقية، نتيجة لإمكانياتها المادية والبشرية وموقعها الاستراتيجي.[80]

المطلب الثالث: تقييم دور الجزائر مغاربياً

قبل التطرق إلى تقييم دور الجزائر مغاربياً لا بد من الإشارة إلى الدور الذي لعبته الجزائر من خلال مشاركاتها.

الفرع الأول: دور الجزائر في الاتحاد المغاربي

في ظل ما عرفته تجربة التكامل المغاربي من فشل وجمود، يكون دور الجزائر أساسيا في تفعيل هذه التجربة وبعثها من جديد وفق ما تقتضيه مصالحه، وحتى تؤكد على مكانتها الرائدة في المنطق. ولا يتسنى هذا إلا بمراعاة كل الأسباب السابقة الذكر، وعلى كل المستويات، ويتجلى دور الجزائر في ترقية الاندماج المغاربي في العناصر التالية:

أ – سعي الجزائر إلى ضرورة تركيز البناء المغاربي على فكرة النواة المركزية "وليس على مغرب الأربعة أو الخمسة أو الستة، وهي الفكرة التي تقوم عليها مختلف تجارب التكامل في إطار التكتلات الاقتصادية الجهوية[81].

ب –استغلال المعطيات والإمكانات المختلفة التي تؤهل الجزائر للعب دور المحور، كالاستغلال الأمثل للطاقات البشرية، والموارد الطاقوية من نفط وغاز على الصعيد المغاربي، خاصة وأن دول الجوار لا تملك هذه الطاقات بنفس الكمية.

---

[79]. مسالي نسيمة، **مرجع سابق** ، ص136.

[80]. صاغور هشام، **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي**،مرجع سابق، ص173.

[81]. عبد السلام قريقة، **مرجع سابق**، ص114.

ج –على الجزائر أن تسعى إلى تفعيل المجالات التي تمتلك فيها بنية تحتية هامة في إطار التكامل المغاربي لتحقق مصالحها ، وتركز مجهوداتها لاحتلال مكانة على مستوى محيطها الإقليمي.

د –تفعيل دور المبادلات المغاربية، والاستفادة من السوق الجهوي خاصة في مجال تسويق قطع الغيار والمواد الحديدية والخمور.

هـ –الدعوة إلى تشجيع طريقة الاندماج الفعال والذي لا يكون إلا من خلال نمط الاندماج الإنتاجي بدلا من اندماج الأسواق الذي أثبت فشله.

و –العمل على فرض التدرج في إقامة الاندماج انطلاقا من الطريقة القطاعية ، التي تتم بتنسيق مختلف القطاعات الاقتصادية على أساس اتفاق مجموعة من الدول في إطار التجمع الاقتصادي، والوصول إلى الاندماج الإجمالي الذي يقوم على تقوية التعاون وإقامة إتحاد اقتصادي.[82]

هذا على المستوى الاقتصادي والتنموي، أما المجال الأمني فقد أدركت الجزائر حقيقة التحديات الأمنية المتشابكة في دوائرها الجيوسياسية، حيث يمكن رصدها فيما يلي:

1) عملت الجزائر على إعادة النظر في مبادئ ومفاهيم الرؤية الأمنية المشتركة والتعاون والاعتماد المتبادل أمنياً وخاصة مع سقوط شمال مالي في يد الجماعات المسلحة في أفريل 2012، حيث أوجب ضرورة بلورة إستراتيجية موحدة بين بلدان المغرب العربي تجسد في اجتماع بالمملكة المغربية في 21 أفريل *2013، تطرق فيه وزراء داخلية المغرب العربي للتهديدات الأمنية التي من شأنها زعزعة أمن واستقرار المنطقة.كما تم الاتفاق على تشكيل

[82]. عبد السلام قريقة، **المرجع نفسه**، ص114.

*. تضمن هذا الاتفاق بين وزراء داخلية الدول المغاربية على:

أ) التأكيد على ضرورة تكاثف الجهود من أجل مكافحة الإرهاب وهو ما يسعى التنسيق الجماعي المستمد، بحكم علاقات الانتماء والجوار من جهة والتحديات والتهديدات من جهة أخرى.

ب) تكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات والخبرات.

ج) العمل على تطوير مقاربة تكون أساسها التنمية بالتنسيق مع الشركاء الاستراتجيين.

د) دعم وإرساء أسس الشراكة بين الدول المغاربية ودول منطقة الساحل الأفريقي والصحراء.

هـ) العمل على قطع التمويل للجماعات الإرهابية سواء التمويل المباشر أو عن طريق دفع الفدية.

لجنة متابعة وتوصيات وقرارات هذا الاجتماع يجتمع أعضائه كل ثلاثة أشهر كلما دعت الضرورة لذلك[83].

2) كما عقد اجتماع مجلس وزراء خارجية إتحاد المغرب العربي في الرباط يوم 05 ماي 2013، تم فيه تبني إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب والتصدي لحالة اللأمن التي تعرفها المنطقة خاصة في ظل تنامي المتطرفة في منطقة الساحل خصوصاً شمال مالي، حيث تم التأكيد على الحلول السلمية من خلال دعم عملية التحول الديمقراطي لإعادة بناء دولة مالي[84].

وفي اقتناع الجزائر بضرورة العمل الجماعي في إطار المغرب العربي فقد صرح وزير الخارجية مراد مدلسي في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر قائلا:" أن سعي الجزائر إلى التركيز على موضوع التعاون الأمني في منطقة المغرب العربي ينطلق من قناعاتها بأن استتاب الأمن في المنطقة هي مسألة الجميع وهو ما يستلزم منا تضافر الجهود لإقامة تعاون مغاربي فعال في هذا المجال، أما تزايد الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة كل الأوطان"[85].

الفرع الثاني: تقييم دور الجزائر في الإتحاد المغاربي

باعتبار أن الجزائر من أهم الدول المغاربية والعربية التي تلعب دوراً محورياً في الأمن القومي العربي، بما فيه منطقة شمال إفريقيا وأيضا في المحافظة على التوازنات الدولية في القارة السمراء وباعتبار الجزائر من الدول المؤسسة لاتحاد المغرب العربي ومن أهم دوله من الناحية الجغرافية الجيواستراتيجية فإنها عملت منذ مراحل الاستقلال الأولى على بناء منظومة أمنية استخباراتية وعسكرية بالتعاون مع الدول المغاربية الأخرى من أجل التصدي لأخطار الكبرى التي تهددها كوحدات سياسية وكيانات عضوية لا تزال مستهدفة في أمنها السياسي والاقتصادي والطاقوي، ويمكن تبيان الدور الذي لعبته الجزائر فيما يلي:

---

[83]. بوحنية قوي وكروشي ، **مرجع سابق**، ص 62.

[84]. عبد الجبار تونسي،" الجزائر تشدد على التعاون الأمني بين البلدان المغاربية"، **جريدة الأيام**، العدد: 2301، 28 ماي 2013، ص 04.

[85]. عبد الجبار تونسي.**مرجع سابق**،ص 04.

1) ولضمان أمنها الإقليمي وأمنِ جيرانها المغاربة سعت الجزائر لتكوين علاقات سياسية وأمنية مع دوله باستثناء المغرب التي تشهد العلاقات الثنائية بينها وبين الجزائر توتراً حاداً وعميقاً بسبب السِّيادة على القارة الإفريقية وتضارب مصالحهما الإستراتيجية.

2) الموقف الجزائري من حقِّ الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، إذ تمَّ غلق الحدود بينهما منذ 1994وتخفيض العلاقات السِّياسية والمبادلات التجارية والاقتصادية والتعاون الأمني إلى حده الأدنى.

3) أما تونس فهناك تعاون أمني وثيق وكبير بين المؤسستين الأمنيتين في البلدين، فالزيارة التي قام بها وزير المجاهدين السيِّد الطيب زيتوني والتقى بها السيِّد فرحات الحرشاني وزير الدفاع التونسي في بداية شهر فيفري سنة 2016 بمناسبة ذكرى ساقية سيدي يوسف أين تم الاتِّفاق على تعزيز التعاون بين البلدين وخاصة في مجالات مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب وإمضاء أكثر من 10إتفاقيات في عدة مجالات حيوية،وزيادة التنمية الجهوية عن طريق إقامة مشاريع مشتركة، وكان معه السيِّد نور الدين بدوي وزير الداخلية وعدد كبير من المسئولين من الدولة الجزائرية، وكذا التعاون ألاستخباراتي العالي المستوى مع تونس بعد زيارة قيادات أمنية جزائرية إليها في نهاية سنة 2012 وتزويد الجيش الجزائري لنظيره التُّونسي بوسائل تكنولوجية، وأسلحة عالية التِّقنية لضرب أوكار الإرهاب وجماعاته والقيام بعمليات مشتركة في الشَّريط الجبلي على الحدود بين البلدين[86].

4) أمَّا على الجانب الموريتاني فالجزائر تحرص دوماً على أن تكون لها علاقات ثنائية متميزة وإستراتيجية وعلى كافة الأصعدة والمستويات بحيث وقعت الجزائر حوالي 14 اتفاقية مع الدولة الموريتانية الشقيقة وهذا ما أكد عليه السيِّد عبد القادر مساهل وزير الشؤون المغاربية وجامعة الدول العربية عند تطرقه إلى الحديث عن اجتماع الدورة 18 للجنة المشتركة الكبرى الجزائرية الموريتانية، والتي ترأسها السيِّد عبد المالك سلال ونظيره الموريتاني السيِّد يحي ولد حدمين وفي إطار سعي الجزائر إلى توسيع أمنها الإقليمي المغاربي فإنها وسعت علاقاتها لتشمل مجالات مكافحة الإرهاب والجماعات المسلَّحة التكفيرية، وكذلك التعاون الأمني العالي المستوى خاصة إذا علمناَ أنَّ تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي وجماعة الإرهابي مختار بالمختار الإرهابي يتَّخذون من موريتانيا أحد الملاذات الآمنة خلال تنقلاتهم الكثيرة في

[86]. عميرة أيسر،"دور الجزائر في الأمن الإقليمي المغاربي"، **جريدة تايمز**،أنظر الرابط التالي:
http://www.algeriatimes.net/algerianews37070.html 15/02/2018 H 12:45

الصحراء الكبرى بغية تنفيذ عمليات نوعية في الجنوب الجزائري انطلاقاً من موريتانيا شبيهة لتلك المنفَّذة في **تيقنتورين.***

5) أمَّا الجزائر ظلت محايدة بشأن ما كان يحدث في ليبيا من ثورة ضد نظام القدافي، على اعتبار الجزائر كانت تخشى من وصول الربيع العربي إليها، عملت الجزائر جاهدة على البحث عن حلول سياسية عبر حوار شامل بين الفرقاء السياسيين مخافة من تصعيد الجهاديين الإسلاميين[87]، ولهذا سارعت في نشر القوات خاصة على الحدود الجغرافية معها والتي تقدر بأكثر من 982كلم،ونشر مجسَّات تكنولوجية عالية التقنية لمراقبة جماعات الجهاد التكفيري المتطرف كداعش والجماعة الإسلامية المقاتلة وغيرها[88].

المبحث الثاني : دور الجزائر إفريقياً (مبادرة النيباد)

نظراً لانعدام التنمية الاقتصادية في الجزائر، وكثرت المحاولات نحو التوصل إلي حلول جذرية لتلك المشكلة التي ترتب عليها مخاطر كثيرة كالفقر والتخلف والمرض انعدام الاستقرار السياسي الحروب الأهلية والصراعات الإثنية والانقسامات، سارعت الجزائر للانضمام إلى مبادرة لشراكة الجديدة من أجل التنمية "نيباد" لخلق تنمية حقيقية لدول إفريقيا، وتلك المبادرة التي برزت على الساحة الأفريقية في اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية.

المطلب الأول: الجزائر والإتحاد الأفريقي

لقد اهتمت الجزائر بالقارة الإفريقية عرفت السياسة الخارجية الجزائرية حيث عملت الجزائر على الحضور القوي في إفريقيا لاسيما دبلوماسيا، وهذا من خلال مشاركتها في الإتحاد الأفريقي ولطالما استثمرت الجزائر في الأمن الإقليمي فأصبح لها وجودها في مختلف هيكليات التعاون الأمني الأفريقي.

---

*. في 16 يناير/ كانون الثاني 2013 هاجم مسلحون حافلة لدى مغادرتها موقع منطقة الغاز المستغلة بشراكة بين " بي بي شتلن أويل" و" سونطراك " بتقنتورين الواقعة على بعد 30 كلم غرب أميناس، حيث **هجوم شنه مسلحون ينتمون لمجموعة تتبع تنظيم القاعدة عام 2013، على وحدة إنتاج الغاز في عين أميناس جنوب شرقي الجزائر، احتجزت فيه مئات الرهائن من جنسيات مختلفة وقتلت ثمانية منهم، كرد فعل على التدخل العسكري الفرنسي في مالي، فيما قتل 32 مسلحا و23 رهينة في عملية نفذتها قوات الجيش الجزائري قررت التدخل لإنهاء الأزمة، وبعد فشل هذه المحاولة توجهت المجموعة نحو قاعدة الحياة واحتجزوا 650 شخص رهائن من بينهم 573 جزائرياً 132 من جنسيات نرويجية ويابانية وفرنسية وأمريكية وبريطانية يعملون في حقل استغلال الغاز.**

[87].قط سمير، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**،العدد: 01، جانفي 2017 ص ص 78-79.

[88]. عميرة أيسر،"دور الجزائر في الأمن الإقليمي المغاربي"، **جريدة تايمز**،أنظر الرابط التالي:

http://www.algeriatimes.net/algerianews37070.html 15/02/2018 H 12:45

الفرع الأول : نشأة الإتحاد الإفريقي ومؤسساته

منذ سنة 1964، بدأت المطالبة هذه الوحدة خاصة من قبل الرئيس "نكروما، وتتلخص رؤيته في انه دعا للوحدة الإفريقية انطلاقا من وجود بدائل.[89] حيث أن الدعوة إلى الاتحاد الإفريقي، ليست جديدة فقد بدأت منذ سنوات طويلة على حد قول وزير الوحدة الإفريقية "عبد السلام التريكي" في الحديث المطول إلى جريدة "الشرق الأوسط" الذي جاء فيه: " حتى قبل إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، عام 1985م، بدأت الدعوة إلى الاتحاد الإفريقي، وأطلقها قادة كبار مثل" جمال عبد الناصر" "كوامي نكروما" "جوليوس نيريري" و" موديبو كينا" وغيرهم.

1) نشأة الإتحاد الإفريقي

الاتحاد الإفريقي هو منظمة دولية تتألف من 52 دولة افريقية، تأسس الاتحاد في 09 يناير 2002 مشكلا خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية تتخذ قرارات التحاد لرؤساء الدول وممثلي الحكومات دول الأعضاء من خلال ما يسمى بالجمعية العامة لاتحاد الإفريقي، يقع مقر الأمانة العامة ولجنة الاتحاد الإفريقي في "اديس بابا اثيوبيا". وفي اجتماع الجمعية العامة للاتحاد في فبراير 2009 الذي ترأسه الزعيم "معمر القدافي " أعلن عن حل لجنة الاتحاد الإفريقي وإنشاء سلطة الاتحاد الإفريقي.

يعتبر يوم 2001/5/26 يوما تاريخا فاصلا بالنسبة للقارة الإفريقية وذلك بميلاد الاتحاد الإفريقي وريثاً لمنظمة الوحدة الإفريقية والذي صاحب تأسيسه تأسيس مؤسسات مالية، عدلية، تشريعية وهي المصرف المركزي، محكمة العدل، البرلمان الإفريقي وصندوق النقد الإفريقي.

جاءت الحاجة إلى التكامل بين أنشطة المنظمة السياسية والقضايا الاقتصادية التنموية كما عبرت عنها (معاهدة أبوجا) والتي وقعت في يونيو 1991م بأبوجا ودخلت حيز التنفيذ في عام 1994م[90]، فقد نصت على إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية من خلال عملية تدريجية

---

[89]. ستار جبار الجابري، **مشاريع التعاون والشراكة العربية الاوروبية**، ط:01، القاهرة: دار المجد للنشر والتوزيع،2015م ، ص40.

[90]." الإتحاد الإفريقي" ،أنظر الرابط التالي:

http://www.Sudantv.tv/Africa/alathadalafrigi.php 24/03/2018 H 13 :45

تتحقق بالتكامل التدريجي والتنسيق بين أنشطة الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية في إفريقيا والجماعات القائمة هي إتحاد المغرب العربي، والجماعية الاقتصادية لدول وسط إفريقيا،والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا، وجماعة تنمية جنوب إفريقيا والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا. وتنفذ اتفاقية أبوجا على ست مراحل خلال 34 عاما ليكتمل تنفيذها في عام 2028م.

وبتوقيع معاهدة أبوجا أصدر مجلس رؤساء الدول والحكومات بالمنظمة توجيهاته إلى لجنة مراجعة الميثاق بمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بغية اتساقه مع معاهدة الجماعة الاقتصادية الإفريقية إلا أن اللجنة لم تتمكن من الوصول إلى مقترحات أساسية[91].

2) مؤسسات الاتحاد الإفريقي

لدى الاتحاد الإفريقي العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية

أ)مجلس السلم والأمن الإفريقي

تم اقتراحه في قمة "لوساكا عام 2001م وتأسس عام 2004م بموجب بروتوكول القانون التأسيسي الذي اعتمدته الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي في يوليو 2002م ويعرف البروتوكول المجلس على انه المحقق للأمن الجماعي للشعوب والباعث للإنذارات والصراعات على ارض إفريقيا، وسند البروتوكول مسؤوليات أخرى إلى المجلس، تشمل مع إدارة وتسوية النزاعات، وضع سياسات للدفاع المشترك وإعادة بناء وتأسيس السلام بعد انتهاء الصراعات، يضم مجلس السلم والأمن خمسة عشر عضوا ينتخبون على أساس إقليمي من قبل الجمعية العامة، وبتشابه عمل وغرض المجلس مع مجلس السلم والأمن في الأمم المتحدة.

ب) البرلمان الإفريقي (برلمان عموم إفريقيا)

[91]. **المرجع نفسه**

هو أعلى سلطة تشريعية في الاتحاد الإفريقي يقع مقره الرسمي في مدينة " ميدرادذ" جنوب تفريقيا وهو برلمان يتألف من 265 ممثلا منتخبا في جميع الدول 53 للاتحاد الإفريقي (52 بالإضافة للمغرب)، يهدف إلى توفير مشاركة الشعب والمجتمع المدني في عمليات الحكم الديمقراطي ويرأس دورته الحالية التشادي إدريس موسى.[92]

ج) الجمعية العامة لاتحاد الإفريقي

يتألف من رؤساء دول الأعضاء وحكوماتها وهي حالية الهيئة الرئاسية العليا لاتحاد الإفريقي وتقوم تدريجيا لتفويض بعض من الصلاحيات صنع القرار للبرلمان الإفريقي ويعقده مرة سنويا ويتم اتخاذ القرارات بالإجماع أو أغلبية الثلثين، كان الزعيم الليبي القديم " معمر القذافي" يرأس الجمعية.

د) لجنة الاتحاد الإفريقي

هي لجنة تقوم بدور الأمانة العامة للاتحاد الإفريقي مؤلفة من عشر مفوضين وموظفين دعم، يقع مقرها الرئيسي في " أديس أبابا" بطريقة مماثلة لنظيرتها الأوروبية "المفوضة الأوروبية" يقع على عاتقها مسؤوؤلية الإدارة وتنسيق أولويات مهام الاتحاد.

هـ) محمكة العدل الإفريقية

تم اعتماد بروتوكول لإنشاء محكمة العدل الإفريقية في 2003 والتي ينص قانونها التأسيسي على البث في الخلافات الحاصلة حول تفسير الأعضاء لمعاهدة الاتحاد الإفريقي ومن المرجع أن يحيل محل هذا البروتكول بروتوكول لإنشاء محكمة العدل وحقوق الإنسان والتي تتضمن محكمة العدل الإفريقية وحقوق الشعوب الموجودة الحالية والمتضمنة شق قضائي للمسائل القانونية وأخر لإحكام وعاهدات وحقوق الإنسان وهذا المشروع مزال قيد المناقشة منذ عدة سنوات غير لم يعتمد به حتى الآن.[93]

و) المجلس التنفيذي

---

[92]. ستار جبار الجابري، **مرجع سابق**، ص44.

[93]. **المرجع نفسه**، ص45.

يتألف من وزراء معينون من قبل الحكومات الأولى الأعضاء ويهتم بشؤون مثل التجارة الخارجية والضمان الاجتماعي والأغذية والزراعة والاتصالات ويكون مسؤولا أمام الجمعية العامة حيث يقوم بإعداد مواد وقرارات للجمعية العامة للمناقشة والموافقة.

ز) الممثلون الدائمون للجنة الاتحاد الإفريقي

هم الممثلون المرشحون الدائمون لدول الأعضاء ويقومون بإعداد المهام للمجلس التنفيذي قبل تحويلها إلى الجمعية العامة.

الفرع الثاني:أهداف الاتحاد الإفريقي

أشارت المادة الثالثة من القانون التأسيسي للاتحاد إلى الأهداف التي جاءت على النحو التالي:

1) تحقيق الوحدة والتضامن اكبر فيما بين البلدان والشعوب الإفريقية؛ حيث يجب على الدول الإفريقية الأعضاء في الاتحاد أن تتحد فيما بينها حتى تستطيع ان تصل الى وحدة بين دول الأطراف التي صادقت على هذا القانون التأسيسي لاتحاد.

2)الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها؛ هذا الهدف من الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها أي وحدة في الاتحاداستفادة من تجارب الماضي وعلى هذا الهدف الذي بدونه لن يكون هناك اتحاد من أصله. [94].

3)التعجيل بتكامل القارة السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ يهدف الاتحاد إلى أن يكون هناك كيان سياسي موحد فالحياة السياسية غير المستقرة، تؤثر على الوضع الاقتصادي الإفريقي سلبا فالوحدة الاقتصادية لا تتجسد إلا بالاستقرار السياسي الذي يكون له الأثر الكبير في توحيد التشريعات والقوانين الاقتصادي ورفع العوائق والحواجز بين اقتصاديات الدول الاتحاد وحتى اجتماعيا لابد أن يكون هناك تبادل بين الدول و وحدة لا يمكن تفكيك

[94]. ستار جبار الجابري، **مرجع سابق**، ص48.

5) تعزيز المواقف الإفريقية المشتركة حيال قضايا مصالح القارة وشعوبها والدفاع عنها؛ هذا الهدف ورغم عدم وضوح مقاصده إن كانت تعني المصالح الداخلية للدول الأعضاء، أو المصالح الخارجية، أي العلاقات الدولية فيما بينها فالمهم هو الاهتمام.

6) **حماية حقوق الإنسان والشعوب طبقا للميثاق الإفريقي والمواثيق الأخرى لحقوق الإنسان؛** هذا الحق لم يكن منصوصا عليه في منظمة الوحدة الإفريقية إلا أن الآن ضمن الأهداف الاتحاد لأنه بدأ يهتم بحقوق الإنسان في أي مكان.[95]

7) تحسين وضع القارة بتهيئة الظروف المناسبة على الساحة الدولية؛ يحاول الاتحاد الدفع بالقارة إلى الأمام للسير في ركاب القارات الأخرى، لتأخذ مكانتها على الساحة الدولية وهذا بالمشاركة الفعالة ليتوج بمعاهدات واتفاقيات دولية بينها وبين غيرها من الدول الأخرى وهذا للحفاظ على مصالح دول الاتحاد واثبات الوجود في مجال العمل الدولي.

8) الوصول بالقارة لافريقية إلى التنمية المستدامة والتكامل في النواحي الاجتماعية والاقتصادية؛ يحاول الاتحاد بالوصول للقارة إلى مرحلة التكامل في شتى الميادين أي أحداث اكتفاء الذاتي لدى دول الأعضاء وإخراجها من مرحلة الحاجة والتبعية للدول خارج الاتحاد.

9) تشجيع التعاون في جميع مناحي النشاط البشري لرفع مستوى المعيشة؛ توفير الحياة الكريمة للمجتمع الدولي فالاتحاد يسعى لخلق نوع أخر من التعاون إلا وهو التعاون البشري أي تبادل الخيرات البشرية بين الدول الإفريقية التي يمكنها الرفع من مستوى المعيشة المواطن الإفريقي، ومنه تتيسر سبل التبادل و يزداد التعاون بين دول الاتحاد.[96]

إذ يعتبر توطيد أسس السلم من أكبر الرهانات والأهداف التي تعمل الدبلوماسية الجزائرية على كسبها وتحقيقها، ذلك أن الجزائر تناضل من أجل تعزيز سبل التعاون بين الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي، فيما يتعلق بالوقاية وفض النزاعات في القارة الإفريقية، هذا من جهة، ومن ناحية أخرى تسعى دائما لحفظ السلم والأمن في إفريقيا عن طريق آلية مؤسساتية المتمثلة في

[95]. **المرجع نفسه**، ص49.

[96]. ستار جبار الجابري،**المرجع نفسه**، ص 49.

مجلس السلم والأمن الإفريقي ودوره البارز في محاولته لتحقيق السلم والأمن ومنع حدوث النزاعات[97].

الفرع الثالث: دور الجزائر في الإتحاد الإفريقي

إن أهمية البعد الإفريقي للجزائر على كافة الأصعدة؛ السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والإستراتيجية والأمنية ليست جديدة فقد أدركت أهمية الدائرة الأفريقية لحركتها الجيوسياسية، فقد كان الشغل الشاغل للرئيس عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه رئاسة الجمهورية بإحياء دور الجزائر الريادي في إفريقيا،وتجلى ذلك باستحداث لأول مرة منذ الاستقلال لمنصب وزاري للشؤون المغاربية والإفريقية **السيد عبد القادر مساهل***[98] ودورها في تسوية العديد من النزاعات في القارة.

وعليه فان السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القارة الإفريقية في الفترة التي امتدت من 1999 إلى 2014 سعت إلى النشاط عبر ثلاث محاور:

أولا؛ السعي إلى **استعادة مكانة الجزائر الإفريقية** وهذا ما نجحت فيه الجزائر عندما احتضنت القمة الإفريقية رقم 35سنة 1999 واعتبرت أول قمة تعقد في الجزائر بعد الأزمة الجزائرية وتمكنت الجزائر من خلالها فتح باب المفاوضات بين ايريتريا و اثيوبيا التي كانتا في حالة الحرب.

ثانيا؛ السعي **لتوطيد العلاقات الإقتصادية** مع الدول الكبرى على مستوى القارة مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وأيضا تقديم المساعدات المالية لدول الأكثر فقرا على مستوى القارة .

---

[97]. وهيبة خبيزي،" النشاط الدبلوماسي الجزائري على الصعيد الإفريقي"، جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة، ص279.

* ولقد أكد وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية السيد عبد القادر مساهل فإن المقاربة العامة للسياسة الخارجية الجزائرية في تعاملها مع الأحداث الجارية تنطلق من مبدأين أساسيين هما: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومبدأ فض النزاعات بالطرق السلمية.و هو ما أكده رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في أحد خطابه:"...**الجزائر تتابع بطبيعة الحال التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية ويعض البلدان العربية خاصة تؤكد الجزائر تشبتها بسيادة البلدان الشقيقة ووحدتها ورفضها لكل تدخل أجنبي و احترامها لقرار كل شعب من محض سيادته الوطنية....**"، وأرادت الجزائر أن تبعث دورها في إفريقيا من جديد، من خلال محورين؛ **الأول:** مكافحة الإرهاب، **والثاني:** الاهتمام بالتحديات والمشاكل التي تعانيها إفريقيا ،

ثالثا؛ أهمية **العامل الأمني** اتجاه القارة الإفريقية وخاصة اتجاه دول الساحل ، لان التدهور الأمني في دول الساحل بالخصوص مالي و النيجر ل انعكاسات مباشرة على الأمن في الجنوب الجزائري.[99]

وهنا يمكن الإشارة إلى أهم الأدوار التي لعبتها الجزائر في الإتحاد الإفريقي وهي كالتالي:

1) كانت الجزائر السباقة في الدعوة إلى إبرام اتفاقية ضد الإرهاب على المستوى الإفريقي، حيث أعدت المشروع ولقيت الفكرة الترحيب من طرف اللجة المركزية للوقاية، وفض النزاعات على مستوى منظمة الوحدة الأفريقية، صادق على المشروع مجلس وزراء العدل للدول الأفريقية بالإجماع،وحمل إسم " **الإتفاقية الأفريقية لمكافحة الإرهاب**"[100]، دخلت حيز التنفيذ خلال القمة الأفريقية المنعقدة بالجزائر يوم 14 جويلية 1999.

2) مع أحداث 11 سبتمبر 2001 أعطت دفعاً قوياً وثقة أكبر لمقترحات ومشاريع الجزائر لمكافحة الإرهاب مما أدى إلى تثمين التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب إقليماً ودولياً، واستغلت الجزائر لذلك ترؤسها منظمة الوحدة الإفريقية، حيث قامت بإعداد خطة تنموية في إفريقيا بمساعدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والرئيس جنوب إفريقيا تابومبيكي الرئيس النيجري مبادرة تنموية عرفت بإسم "الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا"MAP، ركزت على تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها بصفة مشتركة، وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن فيما بينها[101]، كما بادر الرئيس السينغالي عبد الله واد بمخطط عرف باسم أوميغا OMEGA PLAN أعلن عنها خلال مؤتمر القمة الفرنسية الأفريقية المنعقدة في ياوندي جانفي2001 وقد بادرت بتحديثها من أجل خلق تنمية شاملة ومستدامة في القارة، حيث لاقت المبادرتين الترحيب من قبل القادة الأفارقة،مما أدى إلى إدماجها وإعادة صياغتها في " **مبادرة الشراكة الجديدة من أحل تنمية أفريقية**"**NEPAD** من أهم أهدافها العمل على إيجاد طرق لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي.

---

[99]. العمري منير، **مرجع سابق** ، ص92.

[100]. رزيق المخادمي عبد القادر، **منظمة الوحدة الأفريقية: التحدي والأمل**، الجزائر:دار النشر والتوزيع، 2000، ص 37.

[101]. علاء جمعة،" المبادرة الجديدة للتنمية الإقتصادية الأفريقية "، **السياسة الدولة**،العدد: 149،أفريل 2002، ص 240.

3) أما موقف الجزائر من الأزمة الليبية عام 2011، فقد رفضت التدخل العسكري وفق محدد سياسي وأمني؛ فسياسياً في حال قبول الجزائر التدخل الجزائري فسوف لن يكون هناك مانع من التدخل العسكري في الجزائر أما أمنياً فيتمثل في التخوف الجزائري من التداعيات التي قد تنجر عن التدخل العسكري والمتمثلة أساسا في انتشار المليشيات المسلحة، ومازالت الجزائر حريصة على الأزمة الليبية وذلك من خلال مشاركتها يوم 2015/01/28[102] أشغال الدورة 26 لمجلس التنفيذي للإتحاد الأفريقي حيث أكد وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة بأديس أبابا أن الجزائر تنظم بشكل تام إلى جهود الإتحاد الأفريقي و المجتمع الدولي إلى تكريس الحوار والمصالحة بعيداً عن التدخل الأجنبي، وفي نفس السياق يوم 2015/12/01[103] حيث عقد وزراء خارجية دول جوار ليبيا الاجتماع السابع بالجزائر برئاسة عبد القادر مساهل وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الأفريقي أكدوا على الوضع الخطير الذي يعيشه الشعب الليبي الشقيق جراء الأزمة السياسية والأمنية وتداعياتها، كما أعربوا عن قلقهم البالغ أمام تنامي النشاط الإرهابي في ليبيا لاسيما " **داعش، القاعدة، أنصار الشريعة**"

4) أما تفاقم النزاع في مالي والنيجر بسبب المطالب الانفصالية للطوارق الذي حتم على الجزائر التحرك دبلوماسي لإدارة النزاع ودرء أي احتمالات لتعرضها لتداعيات هذا النزاع و إدراك الجزائر لأهمية الدائرة الساحلية الصحراوية لأمنها القومي فرض عليها لعب دور ريادي في المبادرات الأمنية الإفريقية، وزاد اهتمام الجزائر بقضية مالي والنيجر ففي 2015/08/03 منحت الجزائر[104] 30 طنا من المساعدات الإنسانية لصالح سكان مدينتي أغاديز ونيامي بالنيجر تضم مواد غذائية ومواد صيدالنية،وفي 2015/12/03[105] نظم ملتقى"

---

[102].الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، **الإتحاد الأفريقي**،" الجزائر تنضم بشكل تام إلى كافة الجهود الرامية الرامية إلى تكريس الحوار والمصالحة في ليبيا". أنظر الرابط التاالي:
http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA_15.aspx 11/01/2018 H 11 :05

[103].الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية،**الإتحاد الأفريقي**، " البيان الختامي للاجتماع السابع لوزراء خارجية دول جوار ليبيا". أنظر الرابط التاالي:
http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA_15.aspx 11/01/2018 H 11:05

[104]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية،**الإتحاد الأفريقي**، " الجزائر تمنح مساعدات للنيجر". أنظر الرابط التاالي:
http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA_15.aspx 11/01/2018 H 11:05

[105]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، "**الإتحاد الإفريقي**، ملتقى التنمية في الساحل ومالي حشد الجهود من أجل تفعيل الإستراتيجية الإفريقية ". أنظر الرابط التاالي:
http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA_15.aspx 11/01/2018 H 11 :05

مبادرات التنمية للإتحاد الأفريقي في الساحل وآفاق تفعيل اتفاق السلم والمصالحة في مالي، فالجزائر أعطت أهمية بالغة لكونه يعزز "الإستراتجية التنمية في الخاصة في الساحل " المتمركزة على ثلاثة محاور أساسية ؛ الحكامة، التنمية،الأمن.

فقد نجحت **الدبلوماسية الجزائرية*** خلال فترة 2011-2015 نظراً لما شهدته منطقة الساحل من تأزم في الوضع الأمني، فمع بداية الثورات العربية(الربيع العربي)،والانقلابات العسكرية خاصة في مالي 2012، وما انعكس من تداعيات سلبية على الأمن الجزائري، حيث نشطت و بصورة أكبر الجماعات المسلحة مستفيدة من الانفلات الأمني في ليبيا وما تبعته من دخول أسلحة حديثة إلى الإقليم،وكذلك فشل حكومة " أمادوتوري" في مالي من مواجهة قوات الطوارق الذين انظموا إلى الجماعات الإسلامية وخطورة تقربها من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ومن جهة أخرى صرح وزير الداخلية الجزائري" دحو ولد قابلية" بوجود مخطط أجنبي يهدف إلى الإستحواذ على ثروات منطقة الساحل الأفريقي، وهو ما يعكس التنافس الواضح للقوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا،حيث تتذرع كلاهما بمكافحة الإرهاب للتدخل الأجنبي، وهو الأمر الذي رفضته الجزائر قطعياً لأنه من شأنه زعزعة الاستقرار وتفجير الأوضاع[106].

المطلب الثاني : الجزائر ومبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)

جاءت مبادرة لشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا "النيباد"، والتي برزت على الساحة الأفريقية في اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية "37" في زامبيا يوليو 2001، وفيه تم اعتماد الإستراتيجية المؤسسة للمبادرة. وهي احدي المحاولات الجادة لتنمية القارة الأفريقية والقضاء على الفقر من خلال الشراكة مع المجتمع الدولي والشراكة الإقليمية على مستوي الدول وعلى مستوي التكتلات الاقتصادية الموجودة داخل القارة الأفريقية.

---

*. وعموما فإن الدبلوماسية الجزائرية تتحرك في الفضاء الأفريقي وفقاً للمعايير القانونية التالية:

أ) توظف الجزائر دائما دبلوماسية الفعل على دبلوماسية التصريحات، وهو ما يعكسه تحركات في حالة الاستقرار واللاستقرار مع دول الجوار..

ب) تحبذ الجزائر لمواجهة التحديات أو المشاكل المطروحة التحرك جماعياً في إطار المجموعة الأفريقية وهو برأيها الحل الأكثر كفاءة والأقوى فعالية.

[106]. يحيى زبير ،**الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب**، بيروت: مركز الجزيرة للدراسات،2012، ص 08.

الفرع الأول: نشأة مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)

ترجع جذور تأسيس **مبادرة النيباد*** إلى القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية (OUA) التي عقدت في سيرت بليبيا في سبتمبر 1999م، وقد مرت المبادرة بعدة مراحل وتطورات حتى أصبحت في شكلها الحالي:

المرحلة الأولى؛ تم تكليف الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" ورئيس جنوب إفريقيا "تابو ميبكي"بمهمة إجراء مشاورات مع الدول الغربية بشأن إلغاء الديون لنصف دول الأعضاء في المنظمة ودعا الرئيس النيجري "اويا ساجو" بالعمل مع الرئيسين السابقين، تبعا لذلك اقترح الرؤساء الثلاثة التركيز على اهتمامات أخرى عوض التركيز فقط على إلغاء الديون كقضية أساسية وهذا ما أدى إلى إعلان عن الأجندة للتنمية في عام 2001م عرفت بخطة "**شراكة ألفية للإصلاح الإفريقي MPA**"(the Millennuim partnership for recovery plan the african) التي تم إعدادها من طرف رئيس جنوب إفريقيا بالاشتراك مع الرئيس الجزائري والرئيس النيجيري.[107]

فهي رؤية في إطار إستراتيجي التي انبثقت من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول تتمثل بكل من(الجزائر، مصر، نيجيريا، السينغال، جنوب إفريقيا)من قبل منظمة الوحدة الإفريقية (O.A.U) لتنمية وتوحيد صيغ التنمية الاجتماعية والاقتصادية لإفريقيا، في الاجتماع الـ 37 لمنظمة الاتحاد الإفريقي في زمبيا تموز 2001" م.[108]

---

*. قد عرفتها" مجلة إفريقيا قارتنا "بأنها":عبارة عن إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف و تعزيز التنمية المستقلة و النهوض بالحكم الاقتصادي والاجتماعي في الشعوب الإفريقية و مواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية والتي تتمثل بالفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش.

وجاء أيضا في توطئة" وثيقة الشركة الجديدة لتنمية إفريقيا الصادرة بأبوجا في أكتوبر 2001 من موقع النيباد بأنه هو":تعهد بين القادة الأفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون فيه القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خط النمو المستدام والتنمية وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد والحياة السياسية العالمية.

[107].رضوان بروسي، الدمقرطة والحكم الراشد بإفريقيا، دراسة في مدخل النظرية، الآليات والعمليات، والمؤشرات قياس نوعية الحكم، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية،جامعة باتنة، 2009/2008، ص200.

[108]. أسماء حني، مبادرة النيباد وأثرها على القارة الإفريقية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، 2017/2016م، ص50.

المرحلة الثانية؛ حيث بادر رئيس السنغال **عبد الله واد** بوضع خطة جديدة لحل مشاكل القارة الأفريقية فجاءت خطة "أوميجا" والتي تهدف إلى إحراز التنمية في أفريقيا والعمل على خلق تنمية متواصلة لشعوب القارة ومحاربة أسباب التخلف، على أربعة محاور أساسية؛ تدعيم البنية الأساسية بما في ذلك المعلومات والاتصالات، والاهتمام بالتعليم وتنمية الموارد البشرية، والصحة، والزراعية.

المرحلة الثالثة؛ تمثل إجراءات تنفيذ المبادرة تم طرح المبادرتين آخرين أمام قمة سرت غير العادية في مبادرة واحدة وتزامن ذلك مع طرح فكرة تفعيل منظمة الوحدة الأفريقية وتحويلها إلى الاتحاد الإفريقي ولاقت قبولا واسعا من القادة الأفارقة، ودعوا إلى دمجهما في مبادرة واحدة لتكون السبيل لتقديم القارة السمراء إلى الشركاء الدوليين، وتعبر عن موقف أفريقي موحد وواضح تجاه قضايا القارة الإفريقية الملحة.

المرحلة الرابعة؛ تم تشكيل لجنة لتنفيذ المبادرة من رؤساء 15 دولة أفريقية، لكي تتولي إدارة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة، وفي أول اجتماع لهذه اللجنة بالعاصمة النيجيرية ابوجا في 3 أكتوبر 2001 إعلان الصيغة النهائية للمبادرة، مع تغيير اسمها إلي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا" نيباد "" NEPAD The New Partnership for Africa>s .Development"

المرحلة الخامسة؛[109] تم اعتماد الوثيقة الإستراتيجية الإطارية لهذه المنظمة في مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية عام 2001، المنعقد في عاصمة زامبية لوساكا، ووضع القادة المشاركين فى المؤتمر وثيقة إستراتيجية للشراكة الجديدة حول التحديات التي تواجه القارة.

الفرع الثاني :أهداف مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)

يعد برنامج عمل الوثيقة بمثابة الذراع التنموية للاتحاد الإفريقي، كونه يجمع بين الأهداف التنموية البحتة، لإحداث الإنعاش الاقتصادي الكفيل بإحداث تقدم معيشي واجتماعي للقارة

[109]. سالي يوسف وكوثرمبارك،" دور ومستقبل النيباد في القارة الأفريقية"،**المركز الديمقراطي العربي**، 11 أوت 2012، أنظر الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية الرابط التالي:

https://www.politics-dz.com/search/ 23/02/2018 H 09:14

وبين الإطار السياسي الملائم لتنفيذ هذا البرنامج، نظرا لاستحالة تحقيق التنمية في غياب الديمقراطية الحقيقية ومعاييرها العالمية التي تقوم على التعددية وتسمح بوجود الكثير من الأحزاب ومجتمع مدني فاعل، واحترام حقوق الإنسان والحكم الراشدي المكرس للسلم وتتبلور أهم أهداف نيباد حول النقاط التالية:

أ) **إقامة شروط التنمية المستدامة من خلال التأكيد على:**

- التعاون والاندماج الإقليمي،السلم والأمن.
- الديمقراطية والحكم الراشد سياسياً واقتصاديا.
- بناء القدرات والخبرات،الإصلاحات السياسية.
- وزيادة الاستثمار في القطاعات الرئيسية الآتية: (الزراعة، التنمية البشرية مع التركيز على الصحة والتعليم والعلوم التقنية وتنمية المهارات، بناء وتحسين البنية الأساسية بضمها المعلومات وتقنية الاتصالات والطاقة والنقل والمياه، تعزيز وتنويع المنتجات والصادرات مع احترام الصناعات الزراعية والتصنيع وفوائد الأجزاء الصغيرة والسياحة، تشجيع التجارة داخل أفريقيا وتعزيز منافذ أسواق الدول النامية، الإهتمام بالبيئة).

ب) **الاستخدام الأمثل للموارد من خلال:**

- زيادة الهوائد الرأسمالية من خلال زيادة تقليص الدين وزيادة عوائد التنمية،
- زيادة التوفير والإستثمار الداخلي،
- جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة،
- تحسين إدارة العوائد والنفقات العامة، تحسين حصة إفريقيا في التجارة العالمية.
- العمل على إدخال المنتجات الإفريقية إلى الأسواق العالمية.
- إنعاش الاندماج الاقتصادي الجهوي في القطاعات الحيوية مثل الهياكل القاعدية.[110]

بعد ما حددت أهم أهداف مبادرة النيباد حيث سطرت في وثيقة النيباد مجموعة من المبادئ التي تسير وفقاً لها المبادرة وهي[111]:

---

[110] – Salah Mouhoubi ، **le NEPAD une chance pour l'afrique** ? Algerie : office des publications universitaires ، 2005، P. 147- 149.

[111]. سالي يوسف وكوثرمبارك،" دور ومستقبل النيباد في القارة الأفريقية"،**المركز الديمقراطي العربي**11 أوت 2012،أنظر الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية الرابط التالي:

أ) الحكم الراشد كمطلب أساسي للسلم والأمن والاستمرارية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب) الملكية والقيادة وكذلك المشاركة الواسعة والفعالة في كل قطاعات المجتمع.

ج) تعزيز التنمية الإفريقية للموارد والفوائد لشعوبها.

د) الشراكة مع الشعوب الإفريقية.

هـ) تعزيز التعاون الإقليمي القاري.

و) بناء تنافسي للدول الأفريقية والقارة.

ز)شراكة دولية جديدة خارجياً والتي تغير العلاقات غير المتكافئة بين إفريقيا والعالم.

ك)التأكيد من أن كل الشركاء مع النيباد يرتبطون بأهداف التنمية العصرية وأهداف التنمية واضحة المنطلقات.

الفرع الثالث: دور الجزائر في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)

منذ أن سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودتها إلى الساحة الإفريقية بقوة وبشكل مفاجئ، من خلال قمة 35 لمنظمة الوحدة الأفريقية ورئاستها لها زاد إهتمامها بالقضايا الإفريقية، خاصة وأن مشكل الجزائر هي جزء من مشاكل إفريقيا، حيث بادرت الجزائر ببعث دورها في إفريقياً من جديد والسعي للهيمنة على الفضاء الإفريقي، وذلك من خلال مشاركتها التالية:

انطلاقا من قمة الجزائر عام 1999 وبعد أن حدد القادة الأفارقة التحديات التي تعترض التنمية في إفريقيا اغتنموا حضور ممثل عن الإتحاد الأوروبي، ليرفعوا دعوة بعقد قمة إفريقية أوروبية، هذه الدعوة لقيت إهتمام البرتغال التي كانت ترأس الإتحاد الأوروبي حيث قدمت مبادرة بعقد قمة إفريقية أوروبية بدعم من أطراف أوروبية مهتمة بالشأن الأفريقي حيث عقدت هذه القمة يومي03و04 أفريل 2000 بالقاهرة *هدفها تنمية القارة الإفريقية والسعي لإرساء قواعد دولة القانون وقواعد الديمقراطية والحكم الراشد.

---

https://www.politics-dz.com/search/ 23/02/2018 H 09:14

*. تعتبر أول قمة إفريقية أوروبية حضرها عن الجانب الأفريقي 51 دولة وعم الجانب الأوروبي 15 دولة تهدف إلى قيام شراكة بين أوروبا وأفريقيا وكانت وجهة نظر الطرف الأفريقي الذي عبر عنه رئيس الدولة المضيفة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية سالم أحمد سالم ورئيسها عبد العزيز بوتفليقة تدول حول تنمية القارة الأفريقية في المقام الأول مسؤولية أبنائها وحكوماتها وشعبها، أما الطرف الأوروبي فكانت تهدف إلى إظهار التفهم الأوروبي للمشاكل الاقتصادية والسياسية التي تعيشها إفريقيا وإرساء دولة القانون والحكم الراشد، وإدراك الإتحاد الأوروبي الحاجة الماسة لإفريقيا في مجال الإستثمارات والتكنولوجيا.

أول بادرة لدور الجزائر من خلال مبادرة النيباد؛ اجتماع أبوجا في أكتوبر 2001، وقد تبلورت المبادرة بتوحيد ثلاث مبادرات هي[112]: **المبادرة الأولى** التي عرفت باسم "**برنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقياMAP**، وقد تم تبني هذه المبادرة كل من رئيس جنوب إفريقيا" تابومبيكي" مع الرئيس النيجيري " أوليسيجسون أوباسانجو" والجزائري عبد العزيز بوتفليقة وتم كشف النقاب عنها في مؤتمر دافوس بسويسرا ف يناير 2001،**أما المبادرة الثانية؛** فأعد بواسطة الرئيس السينغالي " عبد الله واد" وأطلق عليها مخطط أوميغا OMEGA PLAN التي أعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة في "ياوندي" في جانفي 2001، حيث تركزت هذه المبادرة على تطوير البنية التحتية وتحديث القطاعات المختلفة التي من شأنها إحداث تنمية شاملة ومستدامة، ثم رحب القادة الأفارقة بقمة سيرت الاستثنائية المنعقدة في مارس 2001 بالوثيقتين OMIGAوMAP ، والتي كانت بمثابة انطلاقة حقيقية لمعالجة المشاكل الإفريقية المتعلقة بالتنمية والديون والسلم والأمن وترشيد الحكم[113]، حيث تقرر دمجهما في مبادرة واحدة تتقدم بها إفريقيا إلى شركائها الدوليين وتعبر عن موقف موحد تجاه القضايا الملحة وتم ضم مصر والسينيغال إلى لجنة التسيير التي تضم دول MAP الثلاثة،ومن تم المبادرة الثالثة التي عرفت بالتعاهد لإنعاش إفريقيا **Compact For African Recovery،حيث صاغتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر 2001 وثم دمج المبادرات الثلاث في صفة نهائية لمبادرة إفريقية موحدة هي "مبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية الإفريقية " المعرفة بإختصار NEPAD وتهدف إلى تقليص الفارق الذي يصل إفريقيا عن الدول** المتقدمة والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد بتكريس مبادئ الحكم الراشد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة.

---

[112].علاء جمعة،"قمة النيباد: مبادرة ثلث سنوات"،**مجلة السياسة الدولية**، العدد:159 ،2005،ص 220.

[113]. أبو حسن سوسن،" قمة الإتحاد الأفريقي تؤكد على إعلان سيرت – اليوم الالتزام بالحكم الراشد–"، **الشرق الأوسط**، 05 جويلة 2005، أنظر الرابط التالي:

http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=309957&issueno=9716

04/03/2018 H 22:35

ومن أجل شراكة جديدة مكثفة بين إفريقيا والبلدان المتطورة جاءت قمة الثمانية المنعقدة بكندا يوم 27 جويلية 2002، حيث طرح من جديد القادة الأفارقة (الجزائر،النجيريا،جنوب إفريقيا، مصر، السنيغال) انشغالات أفريقيا بخصوص التنمية والسلم والديون، وطالبوا بضرورة وفاء القادة الثمانية بتعهداتهم اتجاه إفريقيا،وناقشوا خطة العمل وتم إقرارها في نهاية القمة وتضمنت تقديم ملايين الدولارات من المساعدات لأشد البلدان فقرا كما أكدوا استعدادهم لمساعدة الأفارقة على معالجة القضايا الهامة ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، كما قرروا تقليص ما مقداره 8 مليار دولار ديون لـ 22 بلد إفريقي ينتهج سياسات اقتصادية حكيمة ويمارس الحكم الراشد والإدارة الجيدة وتمويل عجز الصندوق الإنمائي لهذه البلدان، وقد أشادوا القادة الثمانية بالمبادرة وأن استجابتهم للمطالب الإفريقية جاءت بناءا على هذه المبادرة.

ظل القادة الأفارقة للمبادرة يتواصلون مع مجموعة 8 ، ففي قمة جلينيجلز بإنجلترا 2005 استطاعوا اقتطاع وعد من القادة المجموعة 8 لتعزيز المساعدات للدول النامية بمبلغ 50 مليار دولار سنوياً حتى عام 2010، وخلال قمة طوكيو 2008[114] الذي كان موضوع المناخ يشكل الهاجس الأكبر حيث جاءت وعود أخرى من الإتحاد الأروبي تتمثل في الإعلان عن سلة جديدة من المساعدات الزراعية بقيمة مليار يورو لمساعدة الدول النامية في مشاريعها الزراعية ، وبعدها أصدرت المجموعة 8 مع المجموعة الأفريقية بيانا مشتركاً عبرتا فيه عن عزمهما في بناء شراكة أقوى لتحقيق زيادة في توفير المياه والصحة والأمن الغذائي.

تم جاء تنظيم القمة الفرنسية الإفريقية عام 2003 تحت شعار" من أجل الشراكة مع أفريقيا" أكد البيان الختامي على أهميتها وعلى ضرورة استمرار المساعدات وزيادتها في الفترة القادمة للقارة الأفريقية، وهو ما أكدته القمة الفرنسية الإفريقية التالية المنعقدة في04 ديسمبر 2004التي شاركت فيها كل الدول الأفريقية على أن حل ظاهرة الهجرة غير الشرعية لا يتم إلا من خلال تنمية البلدان الأفريقية عن طريق دعم متزايد من البلدان المصنعة وخفض الديون.

وجاءت قمة (إفريقيا–الاتحاد الأوروبي) الثالثة، المنعقدة في العاصمة الليبية طرابلس يومَي (29 ، 30) نوفمبر[115] 2010، دفعة جديدة لمستقبل العلاقات الإفريقية–الأوروبية وطبيعة الصراع الدولي حول موارد القارة الإفريقية، حيث أدرجت القمة في جدول أعمالها ما

---

[114]. قمة مجموعة الثمانية تناقش التنمية فى إفريقيا أنظر الرابط التالي:

http://arabic.people.com.cn/31663/6441940.html 23/02/2018 H 15 :40

[115].رتيبة برد ،"إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لاستعادة الهيمنة على القارة الإفريقية "، **دراسات وبحوث، قراءات إفريقية**، أنظر الرابط التالي:

http://www.qiraatafrican.com/home/new/ 23/02/2018 H 15 :40

يتعلق بالنقاط الحسّاسة المتعلقة بملفات: السلام والأمن، الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، التجارة والتكامل الإقليمي، البنيات التحتية، أهداف التنمية في الألفية الثالثة، الطاقة، التغيّر المناخي، الهجرة، الحراك السكاني والتوظيف، العلم ومجتمع المعلومات والفضاء .

جاءت بدورها القمة الأورو–إفريقية الرابعة في بروكسل يومَي (2 ، 3) أبريل 2014م[116]، في ظلّ تحديات كبرى، دفعت الأوروبيين مرّة أخرى الاهتمام بالقارة الأفريقية، مما دفع الرئيس الفرنسي هولاند إلى طرح مبادرة إقامة تحالف أوروبي–إفريقي لمواجهة الأخطار والتحديات المشتركة للجانبَيْن، حيث توجت بإعلان خريطة الطريق الممتدة بين (2014م – 2017م) والتي تحدّد الأولويات الإستراتيجية في خمسة مجالات، هي: (الأمن والسلام، والديمقراطية والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والتنمية البشرية والتنمية المستدامة، والنموّ والتكامل القاري)، فإنها سوف تظلّ شعارات لا يُرجى من ورائها نفع ما لم يتمّ التعامل مع التحديات والمعوّقات التي تعترض إقامة شراكة حقيقية بين أوروبا وإفريقيا، وذلك يبقى دوماً التحدّي الجوهريّ والحقيقي.

المطلب الثالث: تقييم دور الجزائر إفريقيا

لقد لعبت الجزائر دوراً هاماً في السياسة الخارجية سواء لدى الإتحاد الأفريقي أو مبادرة النيباد وخاصة مع التحديات والتهديدات الأمنية التي أفرزتها البيئة الجديدة للأمن وشكلت خطرا على الأمن الوطني الجزائري حيث فشل أو نجاح هذه السياسية مبني على الكفاءة والحنكة السياسية في حل مشاكل أفريقيا، ولهذا يمكن تقييم فشل أو نجاح دور الجزائر إفريقيا.

الفرع الأول: تقييم دور الجزائر في الإتحاد الإفريقي

ما يميز السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا في السنوات الأخيرة غلبة البعد الأمني عليها فالجوار المباشر للجزائر سواء المغربي أو الساحلي الصحراوي، عرفت تحولات سياسية واضطرابات أمنية خطيرة فرضت على الجزائر وضع هذه المنطقة في سلم أولويات أجندة سياستها الخارجية.

حيث أن اهتمام الجزائر بإفريقيا يقوم على العامل الأمني الذي له الأولوية القصوى في السياسة الخارجية خاصة ما تعانيه من العديد من المشاكل والنزاعات والحروب جعل من الوضع الأمني غير مستقر حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها والأزمات الداخلية

---

[116]. رتيبة برد ،"إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لاستعادة الهيمنة على القارة الإفريقية "، **دراسات وبحوث، قراءات إفريقية**، أنظر الرابط التالي:

http://www.qiraatafrican.com/home/new/ 23/02/2018 H 15 :40

ومشاكل الأقليات إضافة إلى التنظيمات الإرهابية،[117] وهذا ما أكدته الجزائر من خلال الاجتماع الوزاري الثالث ببيامي بتاريخ 2014/02/19[118]، حيث أكد وزير الخارجية "رمطان لعمامرة" تعزيز التعاون الأمني وتفعيل الهندسة الإفريقية للسلم والأمن في الساحل. وقد أكد وزير الشؤون الخارجية الليبي " محمد عبد العزيز" في تصريح للصحافة "أن الجزائر تلعب دوراً محوريا في تعزيز السلم بمنطقة الساحل، و أن الجزائر تتمتع بتصور شامل حول التعاون القاري، مؤكداً تعزيز هذا الدور بإرادة سياسية قوية للبلدان الأخرى بالمنطقة" ومن جهة أخرى أشار الممثل السامي لبعثة الإتحاد الأفريقي حول مالي والساحل" **بيار بويويا**" إلى أن الجزائر تعود بلد هاماً في منطقة الساحل الصحراوي.

وفي نفس السياق أكد وزير لعمامرة في أشغال الدورة العادية الخامسة والعشرون يوم 2014/06/24 [119]للمجلس التنفيذي بالإتحاد الأفريقي المنعقد بمالابو؛ أن الجزائر تعد قاطرة من الدول الخمس الرائدة إفريقيا التي تقوم بدور فعال في إزالة أسباب النزاعات مستمدة من تجربتها لحمل أطراف النزاعات على قبول الحلول السلمية ثم المساعدة على ابتكار الحلول الناجعة، وأضاف أيضاً تنمية القارة الأفريقية مرتبط أساساً لتحقيق الاستقرار وترقية منظومة الحوكمة، مشيراً إلى أن كافة نشاطات الإتحاد الإفريقي تتمحور حول بلورة أجندة التنمية لعام 2063 التي اعتمدتها القمة شهر يناير الماضي بأديس أبابا. كما قامت الجزائر بإعادة عضوية النظام المصري وهذا كان بعد تجميدها خاصة بوصول النظام المصري الجديد بقيادة عبد الفتاح السيسي وهو نظام انقلابي على شرعية الرئيس محمد مرسي؛ وهذا تناقض صريح بين ما هو موجد على مستوى بنود الإتحاد الإفريقي التي تصر على عدم التعامل مع الحكومات الإنقلابية.

---

[117]. محمد الأمين بن عائشة،" تصور الأزمة في منطقة الساحل الأفريقي وأبعاد اهتمام الجزائر بالمنطقة"،مجلد: 01، العدد: 05، **مجلة العلوم السياسية والقانون(المركز الديمقراطي العربي)**، ديسمبر 2017، ص 159.

[118]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، "**الإتحاد الإفريقي**، "إبراز دور الجزائر المحوري في تعزيز الأمن بالساحل ". أنظر الرابط التالي:

http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA_15.aspx 11/01/2018 H 11 :05

[119]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، "**الإتحاد الإفريقي**، " الجزائر تعد قاطرة على المستوى الإفريقي في مجال العمل الجاد على إزالة أسباب النزاع". أنظر الرابط التالي:

http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA_15.aspx 11/01/2018 H 11 :05

احترافية الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات بالطرق السلمية في مجال الوساطات[120] ، فقد بادرت بتسوية النزاع بين إريتيريا وأثيوبيا، وقامت الجزائر بمساعي الوساطة بين حكومتي النيجر ومالي والمتمردين الطوارق وكذا نجاحها في رعاية المفاوضات السياسية بين باماكو والقوى الأزودية بشمال مالي .....إلخ،فخلال الفترة الممتدة من 2011 إلى غاية 2015 شهدت الجزائر تحركات دبلوماسية ذهابا واستقبالا في حملة لترويج مواقفها الناجحة للدبلوماسية الجزائرية في إدارة ملفات إقليمية وحل النزاعات، وهذا نتيجة كسب الثقة في اجتماع القمة بالمجلس التنفيذي للإتحاد الأفريقي يوم 2016/01/29[121] حيث قام بتجديد تشكيلة مجلس السلم والأمن وسمح بالاقتراح بإعادة انتخاب الجزائر عضو بالمجلس بأغلبية الأصوات المعبر عنها والتي كانت عضو منذ 2013 إلى2016 لعهدة جديدة تكرس دورها الريادي ومساهمتها الإستراتيجية في تعزيز السلم والاستقرار في القارة.

أما المجال الاقتصادي فقد ساهمت الجزائر في محاولة إنعاش دعم الاقتصاد الإفريقي عامة والجزائر خاصة وذلك من خلال حضور الجزائر اجتماع يوم 2014/06/26[122] تضمن المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية في إفريقيا تستند على إستراتيجية زراعية شاملة ضمن إطار شامل من التنمية من التنمية المستدامة على المستوى القاري، وقد أشار رئيس الدبلوماسية الجزائرية على الفعالية المعترف بها للجزائر من خلال 10 سنوات الأخيرة بفضل الإستراتيجية الشاملة ويتجلى ذلك من خلال زيادة مضاعفة الإنتاج الفلاحي وزيادة التوظيف المباشر وغير المباشر في هذا القطاع وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي،ضف إلى ذلك لقاء الجزائر في يوم 2015/08/03 أقر على منح مساعدات إنسانية للنيجر؛ حيث منحت الجزائر 30 طن من المساعدات الإنسانية لصالح سكان مدينتي أغاديز ونيامي بالنيجر تضم مواد صيدالنية ومواد غذائية.وكذا الندوة الدولية في طوكيو حول التنمية في افريقيا حيث مثل الوزير مساهل رئيس الجمهورية

---

[120]. قط سمير، **مرجع سابق**، ص 79.

[121]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، "**الإتحاد الإفريقي**،" إعادة إنتخاب الجزائر بمجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقي". أنظر الرابط التالي:

http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA_15.aspx 11/01/2018 H 11 :05

[122]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، "**الإتحاد الإفريقي**،" المقاربة الجزائرية المتعلقة بالأمن الغذائي تندرج ضمن إطار شامل من التنمية في إفريقيا". أنظر الرابط التالي:

http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA_15.aspx 11/01/2018 H 11 :05

يوم 2016/08/24[123] القمة السادسة لندوة الدولية لطوكيو حول التنمية في إفريقيا تحت شعار" المضي قدماً بأجندة التنمية المستدامة في أفريقيا".

أما من حيث مكافحة الإرهاب فقد أثبتت الجزائر نجاحها إقليمياً ودولياً في مكافحة الإرهاب وذلك وفي هذا الصدد قال السيد إيساكا كلمته خلال افتتاح أشغال الورشة الدولية يوم 2016/06/07[124] حول" دور الديمقراطية في مواجهة ومكافحة التطرف العنف والإرهاب" حيث يعد ثمرة التزام الجزائر المتواصل بالعمل من أجل مكافحة الإرهاب بكل الوسائل مؤكدا عن التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب تعد رائدة في العالم،وفي نفس السياق يوم 2016/07/04[125] أكد رئيس الجمهورية في مذكرة بشأن " آفاق منع ومكافحة التطرف العنف والإرهاب في إفريقيا" تتضمن شهادة لوعي إفريقيا بخطورة التهديد الإرهابي للقارة ككل وأداة هامة في المكافحة المشتركة ضد هذه الآفة مع وضع خطة عمل الإتحاد الأفريقي لمنع الإرهاب ومكافحته.

الفرع الثاني: تقييم دور الجزائر في مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد)

تندرج السياسة الخارجية الجزائرية في نطاق التظامن الإفريقي من أجل التحرر السياسي للقارة ومحاولة النهوض الاقتصادي والاجتماعية لها، فرهانات السياسة الخارجية في إفريقيا هي متعددة أولها تحديد المكانة الأفريقية للجزائر وهو أمن حدودها خاصة؛ فهي تعيش مأزق أمني حدودي خطير فكل المجال الجغرافي مهدد من تونس والمغرب خاصة بعد سقوط نظام القدافي الذي أصبح وكرا للقاعدة ومصدرا لتجارة الأسلحة وممر لمهربي المخدرات، كما توجت مساعي الجزائر في مكافحة الإرهاب بإنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث في أكتوبر 2004 [126]مقره الجزائر العاصمة، يهدف إلى تنظيم ندوات وملتقيات مع دول القارة الأفريقية وحتى خارجها كالإتحاد الأوروبي من أجل تبادل الخبرات والمعلومات حول الظاهرة الإرهابية

---

[123]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، "**الإتحاد الإفريقي**،" مساهل يشارك في الندوة الدولية لطوكيو حول التنمية في إفريقيا". أنظر الرابط التالي:
http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA_15.aspx 11/01/2018 H 11 :05

[124]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، "**الإتحاد الإفريقي**،" مكافحة الإرهاب الإتحاد الأفريقي التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب تعد رائدة عبر العالم". أنظر الرابط التالي:
http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA_15.aspx 11/01/2018 H 11 :05

[125]. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، "**الإتحاد الإفريقي**،" مكافحة الإرعاب اتفاقية الجزائر لسنة1999 أداة هامة في المكافحة المشتركة ضد هذه الآفة ". أنظر الرابط التالي:
http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA_15.aspx 11/01/2018 H 11 :05

[126]. حسين جمعة،" **بموازاة الإعلان عن إنشاء قوات إفريقية من الدرك في داكار**"، مؤتمر دولي حول الإرهاب والتهريب في القارة السمراء، **جريدة العرب**،(05 أفريل2008)، ص 13.

لدعم وتحقيق تعاون إقليمي ودولي للحد منها، وفي مقر المركز عقد الإتحاد الأفريقي اجتماع خبراء الدول الأعضاء يومي 15 و16 ديسمبر 2010 لبحث مشروع قانون نموذجي إفريقي في مجال مكافحة الإرهاب يهدف إلى ترقية رد شامل منسق ومنسجم على المستوى الوطني والإقليمي والقاري لمكافحة الإرهاب.

كما لعبت الجزائر دوراً بارزا في تخفيض عبء الديون؛ إذ تعتبر الديون أحد التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية فمع نهاية 2004[127] قدرت قيمة الديون بـ 330 مليون دولار وعلى إفريقية مواصلة دفع أكثر من 30 مليون دولار يومياً للدول الدائمة على مر 30 سنة، وفي هذا السياق قام قادة المبادرة بالتفاوض مع الحكومات الدائنة لتخفيض هذه الديون إلى أقل من 10% من مداخيل كل حكومة إفريقية وفي هذا الإطار ظهرت عدة مبادرات لمواجهة مشكلة الديون منها المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المتعلقة بالديون (HIPC) وقمة **Gheneagles جويلية 2005**التي تقرر فيها إلغاء ديون **18**من الدول المتعلقة بالديون من بينها 14 دولة إفريقيا.فقد سعت الجزائر من خلال منظمة النيباد مسح ديون 14[128] دولة إفريقية بقيمة تفوق 900 مليون دولار وقبلها ديون الفيتنام بقسمة 200 مليون دولار في 2005، فهذه المبادرة جاءت تندرج ضمن مواصلة دعم الجزائر للشعوب الإفريقية والعربية خاصة في الأوضاع التي تستدعي أعمالا تضامنية مباشرة تتعلق بدعم إعادة الإعمار وجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمسح الديون الدولة الإفريقية والعربية تكريس للتوجه الإنساني للجزائر في السياسة الخارجية على اعتبار تلك الدول تعاني الفقر والحروب وفق ما تظهره التصنيفات العالمية في هذا المجال وهو شكل من أشكال المساعدة والتضامن بين الدول الإفريقية فمسح ديون البنين والنيجر يكون في المعقول لأنهما يعانيان الفقر المدقع، إلاّ أن مساهمة الجزائر فيمسح ديون دول نفطية غنية أو مرشحة أن تكون من الاقتصاديات الصاعدة كالفيتنام، هنا يبقى السؤال مطروح ما غرض الجزائر من ذلك؟

وفي نفس السياق أثر هذه المبادرة ساعدت في زيادة المساعدات الإنمائية وهذا بإصلاح نظام تسليم المساعدات من أجل ضمان استخدام تدفقاتها بشكل أفضل وترمي هذه المبادرة إلى تشكيل مجموعة دراسة لإعداد وثيقة بشأن إستراتيجيتها لتخفيف حدة الفقر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

---

[127].فلاح أمينة،" دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشاد،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة،2010-2011 ص 30.

[128]. بوديسة أحمد،" الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط ا لإقليمي(2011-2015)"،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،، تخصص: تحليل السياسة الخارجية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، ص 94.

بعد النظر إلى الدور الذي لعبته الجزائر إقليماً سواء على مستوى المغرب العربي أو على المستوى الأفريقي(الإتحاد الإفريقي، مبادرة النيباد) من خلال التطرق إلى أهم المشاركات والإنجازات وما مدى تحقيقها لما كانت تصبو إليه من تنمية شاملة في جميع المجالات؛ يمكننا الخروج بمجموعة من الاستنتاجات يمكن إيجازها فيما يلي:

1) على مستوى أهداف الاتحاد المغاربي،بالرغم من أنه بادر في جميع المجالات حيث نجد أنه ركز على التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والأمنية والدفاعية والاقتصادية والثقافية كمجالات أساسية للاتحاد، وفي سبيل التحقيق الأمثل لهذه الأهداف يتم الاعتماد في ذلك من خلال مؤسسات متخصصة، وعلى مجموعة من الأجهزة، إلا أنه لم يصل إلى تحقيق أهدافه المرسومة ولم يصل إلى حد من الاندماج والتنسيق سواء على مستوى المشاريع المبرمجة أو في مجال النشاط الدائم للمؤسسات؛ فعلى مستوى النشاط الإقتصادي فقد كانت المبادلات التجارية دول الأعضاء لا تتعدى 2% من مجمل المبادلات الخارجية لكل دولة كما أنها تميزت بعدم اللاستقرار واللاتوازن، أما على مستوى السياسي فبعد الثورات العربية سعت الجزائر لضمان أمنها الإقليمي وأمن جيرانها لتكوين علاقات سياسية وأمنية مع دوله باستثناء المغرب التي شهدت علاقات الثنائية توتراً حاداً وعميقاً بسبب السيادة على القارة الأفريقية وتضارب مصالحها الإستراتيجية.

2) إن السياسة الخارجية الجزائرية خلال فترة الممتدة من1999 إلى 2014 عملت على تحقيق أهدافها بما يحفظ لها الأمن الداخلي حيث تبنت توجهات نحو بناء علاقات مع مختلف الدول بغرض تحسين صورتها من خلال تنويع العلاقات في الجوانب الإقتصادية والمالية ومن الناحية الأمنية من خلال تبني خطاب" مكافحة الإرهاب" باعتبارها أكثر الدول المتضررة منه.

3) طبيعة الموقع الجيواستراتيجي للجزائر في القارة الإفريقية والوطن العربي يجعلها مرشحة للعب أدوار مهمة في الساحة الدولية، وذلك من خلال إدارة مختلف الأزمات الإفريقية (مالي، ليبيا) على أساس الوساطة والحكامة والدعوة إلى الحوار الوطني ، حيث قامت الجزائر ببناء استراتيجية معينة للحفاظ على الأمن القومي الجزائري من أي تهديد يمكن أن يطالها وهذا ما فعلته من خلال وساطتها في الحرب الإثيوبية الإريتيرية سنة 1999 وهذا كان لأبعاد سياسية تسعى الجزائر لتحقيقها.

4) حرصت الجزائر على الأمن القومي أو ما يسمى العقيدة الأمني؛ حيث اتبعت الجزائر من خلال سياستها في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2014 **إستراتيجية دفاعية** قائمة على متغيرين أساسيين:

– **المبادئ العامة الموجهة للنيابة الخارجية المستمدة من ركائز قانونية ودستورية** تهدف إلى حفظ الأمن القومي الجزائري الذي يعتبر المصلحة العليا للدولة لا يمكن التخلي عنها لأنها تعبر عن السيادة(مبدأ الحفاظ على الاستقلال الوطني، مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مبدأ حق تقرير المصير، مبدأ حسن الجوار).

– **سياسة المعاملة بالمثل** حيث أن السياسة الخارجية تستغل المبادئ الموجهة لها لتحقيق مكسب عدم تدخل الدول الأخرى في السياسة الداخلية للجزائر في أية قضية كانت.تكتسي، حيث تكتسي عقيدة السياسة الخارجية أهميتها من البعد الأمني الداخلي والخارجي الذي له الأولوية القصوى ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها المبادئ المنظمة التي تساعد الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية للدولة.

5) اهتمام الجزائر بالقارة الإفريقية يقوم على العامل الأمني الذي له الأولوية القصوى في السياسة الخارجية،فالواقع الأمني للساحل الأفريقي اتضح بأن هذه المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر حيث تتكرر الجريمة المنظمة بكل أشكالها والأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات إضافة إلى التنظيمات الإرهابية،لهذا اعتبرت الجزائر منطقة الساحل الأفريقي هي التهديد الأول للأمن القومي الجزائري وهو ما أثبتته حادثة **حقل تقنتورين الغازي** بجنوب شرق عين أمناس بإليزي، وهذا ما أدى إلى توحيد الجهود بين الجزائر ودول منطقة الساحل والصحراء الإفريقية لمواجهة ظاهرة الإرهاب وذلك بتنصيب قيادة عسكرية مشتركة تتولى التنسيق الأمني والإستخباراتي والعسكري بين الأجهزة المكلفة بمقاومة الإرهاب وملاحقة عناصر القاعدة في المنطقة.

6)الاهتمام الجديد للسياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا أصبح يركز على البعد الأمني لاسيما مع انتشار ظاهرة الإرهاب ومختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود ، وهذا يتطلب دبلوماسية أمنية، ويبدو أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قد نجع إلى حد ما .

7) إن قرار مسح الديون لدول القارة الأفريقية لم يعد بالفائدة على الجزائر إلا ما حققته وهو إعادة الاعتبار للنظام المصري في إطار الإتحاد الأفريقي وهو ما استخدمته الجزائر كوسيلة ضغط ومساومة على الدول الأفريقية وهو مسح الديون مقابل الاعتراف بشرعية النظام المصري الجديد في إطار منظمة الإتحاد الأفريقي، فمسح الديون الإفريقية أبرز دليل على محاولة إبعاد كل ما يهدد استقرار وبقاء النظام السياسي الجزائري.

8) لقد اعتمدت الجزائر في علاقتها بدول إفريقيا على مقاربتين، واحدة ثنائية الأطراف وأخرى متعددة الأطراف؛ فالأولى تعتمد فيها على تطوير علاقتها بدول المنطقة سياسياً ودبلوماسياً وأمنياً أما المقاربة متعددة الأطراف؛ فتعمل من خلالها الجزائر على استقطاب أطراف إستراتيجية وتنخرط في مبادرات أمنية إقليمية سواء إفريقياً أو المقترحة من طرف القوى الغربية الكبرى.

الفصل الثالث

دور الجزائر في البيئة الدولية

- دراسة وصفية -

تمهيد

شهدت العلاقات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط الشمالية والجنوبية مجموعة من المتغيرات حاولت من خلالها الدول الأوروبية إقامة علاقة مع دول المتوسط من بينها الجزائر من خلال عقد شراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي التي تهدف إلى إعادة هيكلة اقتصاد دول جنوب وشرق المتوسط من بينها الجزائر عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الإتحاد الأوروبي .

المبحث الأول: دور الجزائر في الشراكة الأورومتوسطية

المطلب الأول: خلفيات الشراكة الأورومتوسطية ومجالاتها

المطلب الثاني: أهداف الجزائر من الشراكة الأورومتوسطية

المطلب الثالث: تقييم دور الجزائر في الفضاء الأورومتوسطي

المبحث الثاني: الجزائر والمبادرات العسكرية

المطلب الأول : الجزائر والحوار المتوسطي في الفضاء المتوسطي

المطلب الثاني: الجزائر ومبادرة 5+5

المطلب الثالث: تقييم دور الجزائر في مبادرة 5+5

المبحث الأول: دور الجزائر في الشراكة الأورومتوسطية

ترجع البوادر الأولى لفكرة الحوار والتعاون بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط إلى سنوات 1960بعد استقلال الجزائر وتحسين العلاقات بين فرنسا والدول العربية وشروع الجامعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك في عقد سلسلة من الاتفاقات التجارية مع بعض الدول الجنوبية الحوض ومن خلال السياسة الديغولية التي رسمها الجنرال شارل ديغول قبل نهاية الحرب العالمية الثانية فقد أعلن الجنرال ديغول أمام الجمعية الاستشارية بمدينة الجزائر سنة 1944 "إن نوع من التجمع الغربي مبني ...على أساس اقتصادي، واسع إلى أقصى درجة، بإمكانه تحقيق منافع كبيرة ...مثل هذا التجمع ممتد نحو إفريقيا وذو علاقات وطيدة مع الشرق ولاسيما مع الدول العربية التي تحاول توحيد مصالحها، بحيث يكون بحر المانشر ونهر الرين والبحر الأبيض المتوسط، بمثابة الشريان له، بوسع تشكيل مركز رئيسي في تنظيم دولي لإنتاج، التبادلات والأمن"[1]

المطلب الأول: خلفيات الشراكة الاورو– متوسطية ومجالاتها

تندرج اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية نظرا لما تعرفه منطقة البحر الأبيض المتوسط من تفاعلات وصراعات خفية بين القوى المؤثرة في المجال الدولي، وهو ما أدى إلى بروز محاولات للهيمنة على المنطقة، إضافة إلى ما تعرفه من مشكلات أمنية زادت من حدة الاهتمام بها كمنطقة تتمركز فيها الكثير من المصالح والإستراتجيات الدولية.

الفرع الأول: خلفيات الشراكة الأورومتوسطية

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ضمن إعلان برشلونة لسنة 1995 والذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط.

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أهم المتعاملين التجاريين مع دول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52% والذي يسعى إلى توسيع أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى بينما لا تمثل التجارة البينية المتوسطية سوى 5%.

والجزائر لا تشدد عن هذه القاعدة استيراداً وتصديراً ويعود ذلك لقربها الجغرافي من أوروبا من جهة ولكونها مستعمرة فرنسية سابقة وما ترتب عنها من وجود لوبي في الجزائر يسعى جاهدا

[1]. كاتب أحمد، **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية**، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013، ص110.

للإبقاء على العلاقات المتميزة بين الجزائر وفرنسا ومن ورائها أوروبا كلها ووجود رغبة فرنسية جامحة للإبقاء على علاقات متميزة مع الجزائر تضمن لها نفوذا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا كبيرا ليس فقط في الجزائر ولكن أيضا في المغرب العربي وإفريقيا.

وبالنسبة للجزائر فان المشاكل الاقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها.سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجية المستخدمة وعدم كفاية مصادر تمويلها وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين: زراعية، صناعية، وخدمية، كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[1]

تكشف الخلفيات التي تقف وراء إعلان الاتحاد الأوروبي لمبادرته الخاصة بالشراكة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط على الأهداف الحقيقية غير المعلنة التي حركت السلوك الأوروبي هذا الاتجاه ونظرا لصعوبة فك أحدهما عن الأخر لتداخلهما وترابطهما، فإنه يمكن رصد تلك الخلفيات على النحو التالي:

1) ضمان الاستقرار السياسي لمنطقة جنوب المتوسط ويعكس هذا المعطي تطلع أوروبا وبحثها عن توفير استقرار دائم لها من خلال سعيها إلى إعادة تنظيم وترتيب محيطها الخارجي، واحتواء كافة مصادر التهديد والخطر المؤكد والمحتملة : الإرهاب والهجرة غير الشرعية، تدفق طلبات العمل واللجوء السياسي والإقامة على أراضيها، مظاهر التخلف والنمو الديموغرافي بالجنوب...الخ.وما يحمله ذلك كله حسب المنظور الأوروبي من مخاطر على استقرارها إذ تري في عرضها لمبادرة الشراكة على دول جنوب المتوسط كأحد أهم الأدوات فعالية لاحتواء هذه التهديدات وذلك عن طريق تشكيل رفاه مشترك بين الضفتين، وترقية مجتمع مدني نشيط .

2) بناءاً على تشكيل الخريطة الجيوسياسية في العالم عموماً، وأوروبا خصوصاً، ونحو عالم بدأت تترسخ فيه التكتلات العملاقة، كما يسعى الاتحاد الأوربي إلى السيطرة والهيمنة على أكبر رقعة جغرافية ممكنة من حيث الأسواق وصرف المنتجات، وإلى ربط مناطق جغرافية قريبة إليها لتشكل مناطق اقتصادية وإستراتيجية كبيرة تقوي موقعها في التنافس على نشر قواعد سلوكها الاقتصادي

[1]. زعباط عبد الحميد،"الشراكة الاورومتوسيطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد: 01، جامعة الجزائر، ص53.

في الاقتصاد المتوجه نحو العولمة، وإن هدف الاتحاد الأوروبي البعيد من مبادرة الشراكة المتوسطية يرمي من الناحية الاقتصادية إلى تحقيق هدفين اثنين هما:

أ) التكيف مع الاتجاه الواسع لأقلمة العالم وضمان حصة أوروبا في الاقتصاد العالمي.

ب) وتقوية المركز الأوروبي في تيار العولمة[1].

الفرع الثاني: مجالات الشراكة الأوروجزائرية

قد كان مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995 البادرة في الإطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الأورورمتوسطية، ووضع أسس جديدة لتعامل الاتحاد الأوروبي مع الدول الواقعة جنوب وشرق الحوض المتوسط في إطار إنشاء منطقة التبادل الحر لتضم جميع الدول المتوسطية بما فيها إسرائيل ودول اتحاد الأوروبي 15 دولة إضافة إلى أقطار العشر الجديدة التي تم قبول عضويتها لصفة نهائية مع منتصف سنة 2004.

وقد مرت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بمرحلتين أساسيتين:

أ) : **المفاوضات الجزائرية الأوروبية**

وافقت الجزائر على مشروع الشراكة الأورومتوسطية سنة 1993 لتؤكد مساندتها في مؤتمر برشلونة 1995م الذي جمع أقطار الاتحاد الأوروبي 15 دولة من أقطار الاتحاد الأوروبي و12 دولة من الحوض المتوسط ولقد تمت سلسة طويلة من المفاوضات جمعت الاتحاد الأوروبي والجزائر وقد اقتصرت المطالب الجزائرية في الدورة الأولى على ما يلي:

- تكثيف وتوسيع مجالات التعاون مع الجانب الأوروبي لضمان الاستفادة من مختلف الفرص المتاحة.
- الانفتاح الاقتصادي التدريجي للفضاء الجزائري اعتبار للخصوصية التي تميزه.[2]

وقد رفضت الجزائر مبدأ إلغاء الحماية الصناعية كما أدرج في بيان برشلونة وعارضت مبدأ إلغاء المستمر لقيود الجمروكية، وبالمقابل ساندت مبدأ المراجعة الدورية كل 3 أو 5 سنوات لإعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري كما سعت للمطالبة بالحفاظ على قوة التعديل الداخلية من خلال:

- التزام اتحاد الأوروبي بالتعاون مع الجزائر بهدف إعادة تأهيل القطاع الصناعي.

---

[1]. بوضياف ياسين" **أثر** الشراكة الأورو جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد: 16، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة ،جامعة شلف، ص176.

[2]. فاطمة الزهراء رقايقية، **الشراكة الأورو متوسيطية رهانات حصيلة وأفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**، ط:1، الجزائر: دار زهران للنشر والتوزيع ، 2015، ص133.

- التزام الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج خاص بالحفاظ على صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات.
- توسيع التعاون المالي المقترح من طرف الاتحاد الأوروبي مع المراعاة نقائص هذا المجال وفيما يتعلق بالملف الزراعي بشأنه لم تلق القبول بسبب استمرار غلق السوق الأوروبية أمام المنتجات الزراعية للدول المتوسطية حتى وإن كان هذا الإجراء مؤقتا إلا أنه يمثل قيد بالنسبة للاقتصاد الجزائري الذي يعتبر مستوردا صافيا للمنتجات الغذائية مما يجعلها في تبعية غذائية كبيرة.

بإبرام اتفاق الشراكة لمدة 5 سنوات بالنسبة للفترة الانتقالية وبسبب عدم وجود التزام أوروبي بإعادة تأهيل القطاع الصناعي بالجزائر باعتباره إجراءا إلزاميا قبل تجسيد الجمركية، مما يستوجب وضع حدود ممكنة للتبادل والتوسع في المجال الزراعي، على اعتبار أن الرفض قائمة حصص الصادرات الأوروبية تزامن مع طلب إعادة تأهيل القطاع الصناعي الجزائري،وهو ما تمت مناقشته في أخر اجتماع ببروكسل سنة 1997 واستمرت الجزائر في انتظار الرد الأوروبي رغم تحفظه على هذه المطالب، مما تسبب ذلك في عرقلة مسار المفاوضات لفترة طويلة، لتستأنف بعدها في افريل 2000 بالمصادقة المبدئية عليه في 2001. ولم يكن التوقيع على اتفاق الشراكة بالأمر السهل، اعتبار للقضايا الشائكة التي تضمنت تباينا معتبرا لتصورات الطرفين سيما فيما يتعلق بالعدالة، الشؤون الداخلية وحرية التعبير.[1]

ب) المصادقة على اتفاق الشراكة الجزائرية- الأوروبية

أعتبر التوقيع على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في 19ديسمبر 2001 تتويجا لسلسلة من المفاوضات الطويلة والتي دار سبع سنوات التقى الطرفين سبع عشرة مرة، وقد اختتم الطرفين جو المفوضات الشاقة، من خلال اللقاء ختامي نوفمبر 2001 حضر عن الجانب الجزائري وزير الخارجية عبد العزيز بلخادم وعن الجانب الأوروبي روماني برودي رئيس المفوضية الأوروبية، التوقيع الاتفاقية بالأحرف الأولى، لم يكن بالأمر الهين، وهذا بالنظر إلى النقاط والقضايا الشائكة التي مثلت اختلافا في وجهات النظر خصوصا تعلق بملف العدالة والشؤون الداخلية، وحرية تنقل الأشخاص، كما ألحت الحكومة الجزائرية على ضرورة إيجاد آليات وط للتعاون في إطار الشراكة لمحاربة ظاهرة الإرهاب وهو احد العوامل الكفيلة بضمان الأمن والاستقرار في المنطقة المتوسط.

ويحدد نص الاتفاقية مجموعة من المحاور الرئيسية أهمها التعاون الاقتصادية والمالي والمحور الاجتماعي والثقافي وتنقل الأشخاص ونقل البضائع، العدالة والشؤون الداخلية كما يمكن أن نلمس هذه

[1]. **المرجع نفسه**، ص 135.

المحاور من خلال ديباجة الاتفاقية التي جاءت معبرة عن سعي الطرفين لتقوية الروح المتينة بينهما، والتي تأتي كنتيجة لعلاقات تقليدية وتاريخية طويلة، تدعو إلى إقامة وتقوية الشراكة في مجالات مختلفة.[1]

ويمكن تحديد مجالات الشراكة الأرومتوسطية بشكل عام فيما يلي:

1) المجالات التجارية

وتبرز في التعاون بين أوربا ودول جنوب المتوسط(الدول العربية)،وقد كان مقتصراً على الجوانب التجارية الاقتصادية، حيث حاولت فرنسا توقيع عدة اتفاقيات ثنائية مع الدول المنتجة للبترول جنوب المتوسط وهذا ما وتر العلاقة بين فرنسا وأمريكا، من جهة كما أدى إلى اختلاف التصورات الأوروبية حول أهم الترتيبات لخلق شراكة أوروبية مع جنوب المتوسط ومن جهة ثانية خاصة بين فرنسا واسبانيا، حيث اقتصرت الرؤية الفرنسية حول دول غرب جنوب المتوسط(المغرب العربي)، وعلى أثره انعقد الحوار، والذي جمع بين دول غرب أوروبا المشاطئة للمتوسط مع دول اتحاد المغرب العربي(ليبيا،الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا) سمى بمجموعة 5+5 و التي تمحورت في مجملها حول قضايا اقتصادية اجتماعية.[2] أما اسبانيا فقد اتبعت صيغة موسعة للتعاون بين ضفتي المتوسط، بحيث تشمل جميع الدول المتوسطية وكان الاختلاف الفرنسي الإسباني قد تمثل في مدى إشراك أكبر عدد ممكن من دول جنوب المتوسط، وقد شهدت الشراكة الأورو–متوسطية انطلاقة حقيقية في 28 نوفمبر 1995 بمدينة برشلونة باسبانيا وضمت دول الإتحاد الأوروبي واثنا عشرة دولة من جنوب و شرق المتوسط، وقد اتسمت هذه الشراكة بالتفوق الاقتصادي الأوروبي في المقابل ضعف البنية الاقتصادية للدول المتوسطية وهذا ما كانت تعتبره أوروبا تهديداً على أمنها (انعدام الأمن الغذائي).

2) المجالات الأمنية

تعتبر العنصر الأساسي في عملية تطوير المسار الشراكي الأورو–متوسطي فالتغيير في تلك العلاقة من علاقات اقتصادية إلى علاقات تشمل أو تتضمن السياسة والأمن والثقافة والاجتماع يعد دلالة على الأهداف الحقيقية لهذه الشراكة في جميع المجالات، حيث حددت أسس قيام الشراكة الجديدة من أجل تحقيق الإستقرار

[1]. هشام صاغور، **السياسية الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، الجزائر: مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، 2010، ص260.

[2]. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**،الجزائر: المكتبة العصرية ،2005، ص 165.

والنمو في المنطقة،على أساس أنها أول سيناريو جيو–سياسي تتم صياغته لخدمة أوروبا في مواجهة التحديات الأمنية[1].

المطلب الثاني: أهداف الجزائر من الشراكة الأورو– متوسطية

يعتبر تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي أهم هدف تسعى الجزائر إلى تحقيقه من خلال توقيعها لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، خصوصا الجزائر تسعى جاهدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: مضمون اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية

استأنفت الجزائر اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي سنة 2000 عن طريق عدة جوالات لتنتهي المفاوضات في 2001/12/19 بالتوقيع على اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية، لتدخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، حيث تضمنت اتفاقية الشراكة الموقعة مع الجزائر ملفين جديدين هما: ملف العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وملف مكافحة الإرهاب وتوابعه.

ويمكن من خلال الاتفاقية إبراز ثلاثة مرتكزات أساسية للشراكة تتمثل في[2]:

1) ضمان إستراتيجية انفتاح اقتصادي كآلية لإصلاح الأوضاع الداخلية.
2) التشديد على الحوار السياسي لضمان التقارب بين المجتمعات والشعوب.
3) إبراز دور المجتمع المدني وترقية حقوق الإنسان لإحداث التغيير.

وقدأكد بيان برشلونة في جانبه الاقتصادي على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الداعم والمتوازن لاستمرار الحوار بين الأطراف حول مشكلة الديون بالنسبة لدول المتوسط في منابر المعنية بها، من أجل خلق منطقة ازدهار مشترك، وقد حدد البيان الأهداف البعيدة المدى التالية:

- تسريع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.
- تحسين ظروف الحياة للسكان ، ورفع مستوي التشغيل ، وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الأوربية المتوسطية، وسعيا إلى بلوغ هذه الأهداف لابد من الارتكاز على ثلاث عناصر أساسية وهي –1 :إنشاء منطقة تجارة حرة، –2 تنفيذ تعاون وتبادل اقتصادي –3 زيادة المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي إلى شركائه.

---

[1]. حسين نافعة، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 492.

[2]. محمد الأمين لعجال أعجال،"إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، نخصص: التنظيمات السياسية والإدارية،2007/2006، جامعة الجزائر، ص 186.

- التسليم بأن التنمية الاقتصادية لابد أن تبني عن طريق المدخرات المحلية والتي توجه للاستثمار وذلك بالإضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.
- خلق بيئة إدارية مشجعة عن طريق تشجيع منشآت الأعمال على الدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض.
- الاهتمام بالثروة السمكية والموارد المائية.
- تحديث القطاعات الزراعية بإعادة هيكلتها وزيادة المعونة الفنية التدريب.
- التعاون الجهوي كعامل مركزي يساعد على خلق منطقة التبادل الحر.
- التعاون الصناعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

الفرع الثاني: أهداف الشراكة الأوروجزائرية

إن اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية لا تختلف في جوهرها عن اتفاقيات التي اعتمدتها كل من تونس والمغرب من خلال تطرقها للمسائل ذات البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى ثقافي، وهذا ما سوف نشير إليه.

وقد حدد اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية خمسة أهداف رئيسية هي:

- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهم والتعاون في جميع المجالات ذات الاهتمام المشترك.
- تنمية المبادرات وضمان مستقبل متوازن للعلاقات التجارية والاجتماعية بين الأطراف وتحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- تشجيع المبادلات البشرية وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية.
- تشجيع الاندماج المغاربي عن طريق تنمية المبادلات والتعاون ضمن المجموعات المغاربية، وبين هذه الأخيرة والاتحاد الأوروبي وكذا الدول العضو فيه.
- تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، المالية.

وقد جاء هذا لاتفاق في 9 فصول و110 مادة تشمل المجالات التالية: الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الاجتماعية والثقافية، وسنحاول دراسة أهم ما جاء في هذه النقاط.[2]

ويمكن تفصيل أهداف الشراكة حسب المجالات التالية:

أولاً: الشراكة الاقتصادية

---

[1]. بوضياف ياسين، **مرجع سابق**، ص174.

[2]. هشام صاغور، **السياسية الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه دول جنوب المتوسط** ،مرجع سابق، ص 260.

غايتها تحضير الجزائر من الناحية الاقتصادية والسياسية والمالية لتتمكن من الدخول في منطقة التبادل الحر في المتوسطية بحلول عام 2010، ومن تم إدماج الجزائر في اقتصاد السوق والاقتصاد العالمي والإنظمام على المدى البعيد في منظمة التجارة العالمية .

وللوصول إلى ذلك على الدولة الجزائرية القيام بالترتيبات التالية:

1) تفكيك جمركي وإلغاء الحواجز والتعريفات الجمركية على مدى 12 سنة، وذلك لتحضير الجزائر للدخول إلى منطقة التبادل الحر الأورو-كتوسطية سنة2010.
2) تخفيض الحقوق والرسوم الجمركية للمواد الأولية والمواد نصف المصنعة خلال 5 سنوات من بداية تنفيذ الاتفاقية.
3) إقرار نظام المنافسة وفتح السوق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية .
4) إنعاش القطاع الصناعي والزراعي وتدعيم القطاع الخاص للاستثمار وجعله يلعب دوره المنوط به في اقتصاد السوق.
5) تأهيل المؤسسات الجزائرية عن طريق إعادة هيكلتها أو تصنيفها لصالح القطاع الخاص الوطني أو الأجنبي أو المشاركة في رأسمالها لإدارتها وتحسين مستوى أدائها.
6) تقديم الدعم المالي من الإتحاد الأوروبي لتأهيل النسيج الصناعي الجزائري وتدعيم الفلاحة وذلك لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتعويض النقص من جراء موجة الإرهاب ومصاحبة الإصلاحات الاقتصادية المكلفة جداً[1].

ثانياً: الشراكة السياسية والأمنية

ترجع العلاقة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي، إلى قرون نتيجة لأسباب جيوسياسية، جيو- إستراتيجية واقتصادية واجتماعية وثقافية، جعلت الترابط بين الطرفين مستمرا، وهاما عبر العصور، ومتزايدة في الأهمية وللتواصل حاليا ولهذا جاءت بنود الاتفاقية لتواكب العصر والقضايا المختلفة التي تحظى باهتمام الجميع فمن ابرز العوامل التي دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تأسيس شراكة مع الجزائر، وباقي الدول المتوسطية، هو تامين الحدود الجنوبية،من مخاطر انتشار الإسلام

[1]. ص حفيظ، " ماذا تجني الجزائر من اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية"، **جريدة الخبر**،عدد: 3351، 2001/12/10، ص 3.

السياسي، والهجرة السرية، وعلى هذا الأساس تم الاتفاق بين الطرفين على ضرورة إقامة تعاون فعلي لمكافحة الإرهاب، وهذا بموجب المادة (90) من نص الاتفاقية.

أما في يتعلق بما تضمنه محور السياسة الأمنية في إطار الشراكة الاورو–جزائرية فيمكن إدراجه في النقاط التالية[1]:

أ) الشؤون الداخلية والعدالة

يجعل موضوع الشؤون الداخلية والعدالة الشراكة الاوروجزائرية أكثر فاعلية في جانب الحوار السياسي الأمني وكذا الاجتماعي ومسالة تدويل حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، فقط أكد الطرفان على ضرورة التعامل في المجال القضائي والقانوني وذلك من خلال دعم التنسيق المتبادل في معالجة المنازعات القضايا ذات الطابع المني والتجاري والعائلي وتبادل الخبرات في هذه المجالات وقد تم تخصيص ما قيمة مليون اورو لثمانية مشاريع جزء منها لإصلاح العدالة وكذا تخصيص مبالغ لتكوين أسلاك الأمن.[2]

ب) حقوق الإنسان والديمقراطية

حيث المادة الثانية من اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر مسؤولية كلا الطرفين في احترام دعم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية وحمايتها خاصة في الجزائر قد خصصت المفوضية الأوروبية نسبة 10.3% من مبلغ إجمالي قدره 10 مليون أورو لمشروعات متنوعة تتعلق بهذه الميادين ويذهب العقد ابعد من ذلك حيث يعتمد على التخلي عن العمل بالاتفاق من جانب واحد (الاتحاد الأوروبي) إذا ما حصلت خلقات بحقوق الإنسان ولأجل تجسيد مبادئ ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وضع الاتحاد الأوروبي برنامج ميد للديمقراطية. Meda– démocratie صيغ هذا البرنامج بهدف مساعدة المجتمع المدني في الدول المستفيدة حسبهم، يساعد هذا البرنامج على تفعيل دور المجتمع المدني وتحسين أدائه بغرض تمكينه من أداء الدور المنوط به. [3]

ت) ملف الهجرة ببعده الأمني – السياسي والاجتماعي

اتفق كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر على ضرورة تسهيل إجراءات تسليم التأشيرة في إطار القوانين الخاصة بالاتحاد الأوروبي، كما اتفقا على التعاون في إجراء مراقبة الهجرة غير الشرعية والاستفحال دون تطويرها باستخدام جميع الوسائل في إطار احترام القوانين الدولية وقد نصت المادة

---

[1]. هشام صاغور، **السياسية الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**. مرجع سابق، ص261.

[2] . **المرجع نفسه**، ص 261.

[3] . صاغور هشام، **السياسية الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، مرجع سابق، ص 262.

82 على أن: "أطراف العقد مدعو إلى احترام حقوق المواطن للبلد الشريف وإلغاء ممارسات التمييز في البلد المستقبل " والتعاون في مجال تبادل المعلومات محل الهجرة غير الشرعية، وفي هذا المجال قد تم تخصيص ما قيمة مليون أورو لثمانية مشاريع يوجه جزء منها لإصلاح العدالة وبالنسبة للمهاجرين الشرعيين في أوروبا فتكفل لهم الشراكة الأمنية الاجتماعية ظروفا سكنية مواتية، وتعليم الأطفال والتأهيل المهني والحماية الاجتماعية والحرية الدينية الثقافية في قوانين الدولة المضيفة.[1]

يتعلق حسب المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية، أو التي تم الاتفاق بشان تحرير مبادلاتها بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وكذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي وخاصة القطاعات المؤدية إلى مستويات النمو وخلق فرص التشغيل وتطوير المبادلات بين الطرفين، والإعطاء الأولوية إلى للقطاعات لتنويع الصادرات الجزائرية وتم التركيز في المواد (50-53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي وذلك كما يلي:

1. دعم التكامل والاندماج الاقتصاديين وتطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية).
2. التعاون في مجال البيئة ومقاومة التلوث والتعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجيا التربية، التعليم، التكوين.
3. تشجيع الابتكار التكنولوجي وتحويل التكنولوجيا الجديدة والمعارف التطبيقية وإقامة مشاريع للبحث والتطوير التكنولوجي وتثمين نتائج البحث العلمي والتقني.
4. التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الشراكة الرقابة والإجراءات الجمركية واستعمال وثائق إدارية موحدة ووضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين (مادة 63).
5. دعم وتشجيع الاستثمار والشراكة الصناعية وإعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6. توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم وتنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية والتصديرية.
7. وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي (المادة 54). [2]
8. العمل من اجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية واعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية و الرقابة المالية (المواد 56_57).

---

[1] . المرجع نفسه، ص 263.

[2]. رضوان إيمان، "**انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر** (2013/2003)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، 2015/2014، ص83.

9. التعاون في مجال توحيد وتقييم مطابقة النوعية والملكية الثقافية والصناعية والتجارية (المادة 55).

10.كما مس هذا التعاون (التعاون الاقتصادي) عدة قطاعات أخرى تمثلت في قطاع النقل بدعم إعادة هيكلته وتحديثه، وكذا قطاع الإعلام والاتصال وقطاع الطاقة والمناجم، السياحة والحرف التعاون في مجال الإحصاء كما اشتمل هذا الجانب التعاون بخصوص المستهلكين.

ث) الجانب الاجتماعي والثقافي

اعتبرت الشراكة في ميدان الاجتماعي والثقافي والإنساني أساسية فالتقاليد الثقافية والحضارة في كلتا جهتي المتوسط، الحوار بين الثقافات والمبادلات الإنسانية العلمية والتكنولوجيا هي بمثابة عامل أساسي في تقارب الشعوب وذلك اعتمادا على:

1. دعم الحوار والاحترام بين والأديان كشرط ضروري للتقارب بين الشعوب.

2. تنمية الموارد البشرية في الميادين التربية والتكوين والتشديد على أهمية التنمية الاجتماعية.

3. تشجيع مبادرات دعم المؤسسات الديمقراطية وتقوية دولة القانون والمجتمع المدني، مع التأكيد على دور هذا الأخير في دعم التعاون غير المركزي وبين.

4. إقامة تعاون في ميدان الهجرة غير الشرعية واتخاذ إجراءات مناسبة للوقاية من الإرهاب وكافة الآفات الأخرى كالمخدرات، الجريمة الدولية، ومظاهر العنصرية، وكره الأجانب.

5. المشاكل السوسيو–سياسية وإفرازاتها نتيجة للركود التنموي بالإضافة للبطالة والفقر.

6. العمل على إصلاح المباشرة والشامل لقطاع التكوين المهني . [1]

ج) الجانب المالي

يقوم التعاون المالي على ما يلي:

1. دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.

2. إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.

3. ترقية استثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.

4. الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع المنطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طرق إعادة التأهيل الاقتصاد.

ح) جانب العدالة والشؤون الداخلية

[1]. هشام صاغور، **السياسية الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، المرجع السابق، ص 267.

يتمثل في التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وذلك من خلال:

1. بتقوية مؤسسة الدولة والقانون.
2. التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).
3. التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.
4. التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.
5. مقاومة تبييض الأموال، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن الأنشطة إجرامية.

هنالك العديد من الدوافع والأهداف التي تمحورت المفاوضات حولها لتجسيد الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

أولا :دوافع وأهداف الجزائر

بالنسبة للطرف الجزائري فإن المشاكل العويصة التي غرق فيها الاقتصاد الجزائري من مديونية خارجية ,تفشي البطالة ,جمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية النمو الاقتصادي وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواء من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي نفور الاستثمار الأجنبي (رغم الفرص الاستثمارية المتاحة في مختلف الميادين) كلها كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي يتيح لها فرصة و ميزات قد تمكنها من تحقيق تنمية اقتصادية شاملة[1].

– طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الإتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها والدخول إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي عن طريق إلغاء العوائق الغير تعريفية وتخفيض الرسوم الجمركية والتخفيف من وطأة التشدد الأوروبي فيما يخص المعايير و المواصفات التقنية الواجب توفرها للدخول إلى السوق الأوروبية.

[1]. عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص 99.

– دخول الجزائر في اتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقعها ضمن المجموعة المتوسطية*، ويمكنها من دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي، والاستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة[1].

– يمكن أن يشكل اتفاق الشراكة للجزائر عامل جذب للاستثمارات الأوروبية المباشرة، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

– يمكن أن يساهم اتفاق الشراكة في إضفاء نوع من المصداقية للسياسات الاقتصادية في الجزائر، ليت توظيفها إقليميا ودوليا خاصة في دعم موقف الجزائر في مفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، حيث أن ثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع دول الإتحاد الأوروبي، ولذلك يشكل اتفاق الشراكة إطارا مهما لتحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية و تحسين كفاءة قطاع الإنتاج[2].

الفرع الثالث: أهداف الشراكة بالنسبة للإتحاد الأوروبي

لقد ترجم إعلان برشلونة في العام 1995 أطروحات الإقليمية الجديدة من منظور الإتحاد الأوروبي، والتي تهدف إلى الجمع بين جنوب وشرق المتوسط النامية ودول الإتحاد الأوروبي الصناعية في تجمع اقتصادي عبر ما يسمى بالشراكة الأوروبية المتوسطية، ذلك من منطلق أن

---

*. لما تملكه الجزائر من موقع متعدد الأبعاد جعل الاهتمام ينصب حول الخصائص الإستراتيجية للجزائر، باعتبارها منطقة متصلة بالبحر الأبيض المتوسط ومحوراً لتلاقي أربعة أبعاد جيو–استراتيجية موسعة ومترابطة هي:

أ) بعد متوسطي وامتداداته الأوروبية من الناحية الشمالية.

ب) بعد أفريقي جنوب الصحراء ومنطقة الساحل من الناحية الجنوبية.

ج)بعد المغرب العربي باعتباره نقطة محورية في فضاء مجالات دولية.

د) بعد اقتصادي تزخر بمجموعة من المواد تجعل منها ركيزة أساسية، فهي من أكبر الدول المنتجة للغاز الطبيعي والنفط في العالم، وتزخر بثروات طبيعية كبيرة ومتنوعة حيث يمثل قطاع المحروقات 95% من صادرات الاقتصاد الجزائري.

[1]. ابراهيم بوجلخة، "دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، 2013/2012،جامعة بسكرة، ص164.

[2]. عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص 99.

هذه الأخيرة تعمل على الرفع من معدل النمو، والاستفادة من نقل التكنولوجي، وتأهيل المؤسسات الاقتصادية للدول الشريكة.

هذا الاتجاه وإن كان في الظاهر تميزه المساعدات المالية والمادية المرتبطة ببرامج خاصة، مثل فإن الباطن منه يظهر أهدافا ذات بعد إستراتيجي تعمل دول MEDA II, و MEDAI برامج الإتحاد الأوروبي على تحقيق نتائجها، والتي يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

أ –تصريف المنتجات الأوروبية:

انطلاقا من البيانات التي تبين الارتباط الشديد في العلاقات الاقتصادية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي، نجد هذه الأخيرة تشكل الشريك الأول في إطار المبادلات التجارية، وعليه فإن مصلحة هذه الدول تقتضي المحافظة على السوق الجزائرية، وإمكانية توسيع نفوذها في المنطقة، إذ أن فتح الحدود الجغرافية، ورفع القيود الجمركية في منطقة التبادل الحر، يحفز هذه الدول على المنافسة في المنطقة.

تعد السياسة التسويقية لدول الإتحاد الأوروبي أحد الرهانات الكبرى لتصريف منتجاتها في المنطقة والمحافظة على الأسواق، ذلك أن مزايا الشراكة بالنسبة للضفة الشمالية هي البحث عن الأسواق، واستهدافها مما يعطيها ميزة تفضيلية في أسواق منطقة المغرب العربي التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية البينية التي تشكل نسبة 2.8 ٪من مجمل مبادلاتها التجارية، علما أن متوسط القوة الشرائية للفرد الجزائري تقدر ب 7612 دولار أمريكي (حسب إحصائيات 2006م) اي أن السوق الجزائرية تحتوي تقريبا على 8 مليون فرد قدرتهم الشرائية أعلى من 5500 دولار، ثم تأتي المغرب و التي يقدر سوقها ب 6.6 مليون فرد، أمام تونس لا يتعدى سوقها 2.7 مليون نسمة.

ب – التحكم في الهجرة نحو دول الإتحاد الأوروبي

يعتبر التغير الديمغرافي في المنطقة الجنوبية من المتوسط بالنسبة للأوروبيين مصدرا محتملا لعدم الاستقرار ,وخاصة أن التوزيع السكاني غير متوازن بين شمال المتوسط وجنوبه، تخشى دول الإتحاد الأوروبي بشكل متزايد ما يسمى ب" القنبلة السكانية "في بلدان المتوسط التي تبلغ نسبة النمو السكاني فيها حوالي 2.4 ٪ ,مقابل 0.5 ٪ في البلدان الأوروبية.

ويؤثر عدم التوازن في النمو السكاني بين ضفتي المتوسط(الشمال و الجنوب) في سياسات الهجرة التي تعتمدها الدول الأوروبية، في إطار حرية الحركة بالنسبة للعمالة، وفي ضوء التأقلم مع

[1]. ابراهيم بوجلخة، **مرجع سابق**، ص165.

إزالة حواجز حركة الأفراد في دول الإتحاد الأوروبي، علما أنه من الناحية الاقتصادية تعتبر كل دول أوروبا دولا ذات كثافة سكانية متقدمة في السن، وهو ما يدفعها للاستعانة باليد العاملة الأجنبية و الشابة، ليس بالصورة التي كانت عليها في السابق عبر إمكانات ملئ ا لفراغ في أسواق العمل لديها، وإنما استغلال هذه العمالة في عقر دارها عبر الفرص التي تمنحها الشراكة الاقتصادية عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الشريكة، وتكون بذلك قد ساهمت في استقرار الهجرة و التقليل منها[1].

المطلب الثالث: : تقييم دور الجزائر في الفضاء الاورومتوسطي.

لقد حققت الشراكة الأورو–متوسطية العديد من الأهداف والتي أخذت منحى سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافة وقد ركزت هذه الشراكة في الحفاظ على الأمن حيث يمثل المحور الأساسي للشراكة الأورومتوسطية،إلا أن هذه الشراكة أفرزت جوانب سلبية وايجابية .

الفرع الأول: تقييم الشراكة الأورومتوسطية

إن تقييم الشراكة الأورومتوسطية قد تأرجح بين مدافع عنها وساخطاً عليها ويمكن توضيح المواقف انقسام الآراء إلى اتجاهين مختلفين، حيث يرى أصحاب المواقف الداعم للشراكة تبقى كأفضل خيار متاح للبلدان العربية، للاستفادة القصوى من المكاسب المختلفة،حيث تعد الشراكة الأورو–متوسطية كمجال لإعادة التوازن فيما يخص علاقات الإتحاد الأوروبي ببلدان الجنوب،وإعطاء نفس جديد للعلاقات مع الإتحاد الأوروبي في إطار الشمولية و الإقليمية التي ميزت خريطة العالم الاقتصادية.

هذه الشراكة تساعد على تنمية قدراتها الاقتصادية عن طريق توفير فرص أكبر لتسريع النمو والتنمية وتحفيز المنافسة، الاستفادة من التدفقات المالية والتكنولوجية واستغلالها في مجالات مختلفة من التنمية وبالتالي تصبح الشراكة خياراً استراتيجياً وأساساً لجميع الأطراف ووسيلة لدعم التعاون لصالح الطرفين، أما الموقف الثاني فهو مناقض للموقف الأول حيث يرى أن الأمل معدوم في هذا الفضاء الأورومتوسطي لأن ارتباط الدول المغاربية بالدول الأوروبية لن يساعدها على أن تصبح أكثر تكاملاً ونمواً، بل يعمل على اندماجها فيما يسمى" بالليبرالية الجديدة" وما يتبع ذلك من أنواع الهيمنة والتبعية على جميع المستويات.

[1]. ابراهيم بوجلخة، **مرجع سابق**، ص165.

ومن خلال ما تقدم يمكن التطرق إلى تقييم الشراكة الأورومتوسطية مبرزين إيجابياتها وسلبياتها تبعاً لأراء ومواقف بعض الكتاب و المؤلفين.

1 آراء بعض المدافعين عن الشراكة الأورومتوسطية

الموقف الأول: حيث يرى الدكتور محمود عبد الفضيل، حيث يشير إلى أن الشراكة الأورومتوسطية تعمل على إدماج بلدان جنوب المتوسط (شرقه وغربه) في الفضاء الاقتصادي الأوروبي بشكل تدريج، يفضي إلى قيام منطقة للتبادل التجاري الحر في غضون عام 2010، وهذا يساعد اقتصاديات جنوب المتوسط من الانتقال من واقعها المجزأ بين أسواق صغرى ومهمشة إلى فضاء اقتصادي أوسع، ويشدد على أن التوجه المتوسطي هو خيار استراتيجي بالنسبة للدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط للمساهمة في إطار "المشروع المتوسطي" بما يساعد على تعظيم المنافع الاقتصادية (الاستفادة من التكنولوجية، التدريب والتأهيل المعلوماتية) من بلدان الشمال المتوسطي الأكثر تطوراً إلى بلدان الجنوب الأقل تطوراً[1].

وفي نفس السياق يرى الدكتور حسن نافعة ميزة ايجابية وأخرى سلبية حول الشراكة؛ فالإيجابية تتمثل في طبيعة هذه الشراكة حيث أنها لا تركز على الجوانب الاقتصادية فقط بل تتعداها إلى إطلاق حوار سياسي بين الأطراف يجمع بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وحتى الثقافي.أما السلبية والأكثر أهمية؛ إذ نجد الإتحاد الأوروبي يدخل طرفاً في الإتفاقيات بوصفه كتلة واحدة يضم 15 دولة قابلة للتوسع المستمر ليشمل دول القارة الأوروبية، عكس الدول المتوسطية ومنها الدول العربية المغاربية فتدخل كل منها كطرف مستقل في هذه العلاقات أي بمفردها وبالتالي يستحيل ايجاد توافق و تكافؤ الطرفين[2].

أما الأستاذ مختار شعيب ففي تقييمه للشراكة الأورومتوسطية وخاصة العربية ، يرى أن هذه الشراكة تتضمن مصالح متبادلة وتراثاً روحياً؛ فمنطلقات المبادئ الكبرى لهذه الشراكة تكون أمام رمز الشراكة والتعاون بدل الحروب والتطاحن ومن هنا يسهل تبادل المصالح المشتركة والعمل على انجازها بالوسائل المتاحة من قبل الطرفين، حيث تعتبر الشراكة الأورومتوسطية أفضل الصيغ المطروحة من الناحية السياسية مقارنة مع أطروحات الشرق الأوسط تدور منظوماتها حول إسرائيل

---

[1]. محمد عبد الفضيل، " مصر والعرب والخيار المتوسطي: الفرص والمحاذير"، **مجلة الساسة الدولية**، عدد: 124، 1996،ص 123.

[2]. حسن نافعة،" اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بين الفرص والمحاذر"، محاضرة لقسم العلوم السياسية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، الموسم الجامعي 1994-1995، ص193.

كقطب رئيسي يدور في فلكها باقي دول المنطقة، بينما نجد الشراكة الأورومتوسطية تحاول تشجيع العرب على تعزيز التلاحم الاقتصادي فيما بينهم، وقيامها على قاعدة الاستفادة المتبادلة قدر الإمكان، كما يجسد المشروع المتوسطي رؤية الإتحاد الأوروبي لبلدان الجنوب القريبة منه وهي معظمها دول عربية[1].

2 أراء المعارضين للشراكة الأورومتوسطية

أنصار هذا الموقف يرفضون هذا النوع من الشراكة جملة وتفصيل، ومنهم من يشكك في محتواها ولهذا يمكن التطرق إلى الموقف الثاني من خلال العديد من وجهات النظر المختلفة للوقوف على الأسباب الحقيقية:

يطرح الدكتور **سمير أمين**[2] جملة من الانتقادات مؤكداً فشل هذا المشروع بناءاً على أسس غير مقبولة وعديمة المصداقية وبالتالي يستحيل تطبيقها ، حتى وإن كانت تحمل بعض النوايا الصادقة وذلك راجع إلى تركيبة الطرفين، فنجد 15 دولة من الإتحاد الأوروبي تتفاوض ككتلة واحدة، مقابل 12 دولة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه،تتفاوض كل دولة متوسطية على حدا، بالإضافة إلى الإستراتيجية الأوروبية، حيث يعتبرها مكملة لإستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وذلك تزامناً مع انعقاد مؤتمر برشلونة 1995 مع بداية تنفيذ اتفاقيات أسلو.

كل هذا يجعل الدول المتوسطة تنصهر في العولمة النيوليبرالية وفي جانب آخر يرى الكاتب عن جدوى ربط شروط اتفاقيات الشراكة بما يسمى احترام حقوق الإنسان والحكم الراشد والتدخل باسم الديمقراطية في شؤون الدول الخاضعة للشراكة الأورومتوسطية[3].

ومن جهة أخرى يرى سمير أمين الخوصصة هي عملية تفكيك القطاع العام والاستيلاء عليه لحساب جماعة المتموقعين في السلطة(مافيا السياسة،والمال).

أما الدكتور **عامر لطفي**[1] فيرى أن مفهوم الشراكة الأورومتوسطية من حيث مدلولها وأهدافها، فعن مفهوم الشراكة بالنسبة له لابد أن تستند على طرفين اثنين وذلك بإقامة تعاون حقيقي ومتطور

---

[1]. مختار شعيب،" المشاركة العربية المتوسطية– رؤية تقييمية" **دراسات استراتيجية خليجية**، عدد: 25، جويلية 1999، ص 15.

[2]. سمير أمين.....وآخرون،" **العلاقات العربية الأوروبية– قراءة عربية ناقدة**–"ط:01، القاهرة: مركز البحوث الدراسات العربية، 2002، ص 95.

[3]. سمير أمين،**مرجع سابق**، ص 110.

يعتمد على "**مبدأ المصالح المشتركة**"، فإن غاب هذا المبدأ يصبح التعاون عبارة عن مساعدة من طرف الطرف للآخر وهذا ما نلاحظه من خلال الشراكة الأورومتوسطية حيث يغلب عليها طابع المساعدات لرفع وثيرة التنمية الاقتصادية لما يخدم مصالح الدول الأوروبية، حيث تفقد هذه الشراكة مفهومها الأصلح لأنها طرحت من جانب واحد وهو الطرف الأوروبي وعلى الطرف الثاني التكيف وقبول المقترحات، وهنا يتجسد لنا مركز وأطراف؛ فالمركز الإتحاد الأوروبي والأطراف تتمثل في الدول المتوسطية ولهذا تبقى الدول المتوسطية تابعة تدور في فلك هذا المركز الأوروبي.

أما الدكتور **عبد الحميد الإبراهيمي**[2]يصف التجمع المتوسطي بأنه فكرة أوروبية نيوكولونيالية حيث تميزت بالهيمنة الاقتصادية والثقافية وتظهر الفكرة النيوكولونيالية في اختيار أوروبا ليوم 27 نوفمبر 1995 لافتتاح الندوة الأورومتوسطية (برشلونة)، وهذا التاريخ يصادف الذكرى 900 لانطلاقة الحروب الصليبية الأولى حيث يعتبر مبادرة من قبل العالم المسيحي/اليهودي للوقوف في وجه الصحوة الإسلامية.

كما يصف إبراهيمي الشراكة الأورومتوسطية بأنها عملية احتواء للضغط الديمغرافي وموجات الهجرة من الجنوب، ووقف الحركة الإسلامية من أجل رفاهية أوروبا[3].

أما **محمد أبو عينين**[4] يرى أنها لها علاقة بالدور الأمني،فالشراكة الأورومتوسطية تعزز الدور الأمني المتزايد للإتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط والشمال الأفريقي لمواجهة التهديدات الجنوبية المتمثلة في الزيادة السكانية والتهديد العقيدة الإسلامية، وذلك لضمان المصالح الأوروبية في المنطقة والمتمثلة في تدفق الموارد البترولية والغاز والاحتفاظ بخطوط المواصلات البحرية والجوية.

---

[1]. عامر لطفي،" الدائرة المتوسطية ،العلاقات العربية–الأوروبية في ظل برشلونة"، **مجلة قضايا إستراتيجية**،دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية،1997، ص 08....12.

[2]. عبد الحميد براهيمي،" **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** "، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.ص 387.

[3]. عبد الحميد براهيمي،**مرجع سابق**، ص 389.

[4]. محمد أبو عينين،العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد:140،2000، ص 23.

أما الكاتب الدكتور **عماد جاد**[1]فيركز انتقاداته للشراكة الأورومتوسطية على الشكل المؤسساتي، محتوى التنمية، الخيار المتوسطي؛ فعن الشكل المؤسساتي هناك قصور في هذا المجال حيث تميزت مؤسسات الإتحاد الأوروبي ذات الضخامة ومؤسسات المتوسطين على الضعف والهشاشة وبالتالي تصبح هذه الأخيرة تابعة للأولى.

أما من جانب التنمية هناك فجوة بين جانبي الشراكة المتوسطية إذ نجد أن الإتحاد الأوروبي يمثل أحد الأقطاب الرئيسية للاقتصاد العالمي، بينما تمثل دول المتوسط 03% من التجارة العالمية وبالتالي التنمية الاقتصادية بالدول المتوسطة.

وعن الخيار المتوسطي، هناك تردد في الخوض في هذا الميدان عن طريق التأخر في توقيع وتصديق معظم الدول على اتفاقيات بين المخاوف من التحرير المتبادل للتجارة في ظل تفوق دول الإتحاد وما يترتب عنه آثار سلبية.

وكذلك مشروطية الإتحاد بأن يسير الخيار المتوسطي وفق ظروف كل من بلدان المتوسط بحيث يمنح له مساعدات مالية إلى ما يبذله الشركاء من جهد لتحقيق أهداف الاتفاقية المبرمة.

أما السيد إسماعيل حمداني، فيقدم لنا قراءة برلمانية في مسار إعلان برشلونة عبر تجربته كنائب بمجلس الأمة الجزائري، حيث يركز على الجانب الأمني السياسي والاقتصادي والثقافي، فمن الناحية السياسية والأمنية يركز على أن يكون وجود توازن حقيقي للمصالح بين ضفتي المتوسط بدون إقصاء أي أحد كان عبر اعتماد حوار سياسي حقيقي للقضايا المتصلة بالأمن في منطقة المتوسط، تنجم عنه سياسية مشتركة للسلم والاستقرار.

أما الجانب الاقتصادي فيراها انزلاق نحو وضع استعماري جديد حيث اقتصرت الشراكة على الجوانب التجارية، وكذا تهميش المنتجات الفلاحة القادمة من المتوسط وانعدام المنافسة وذلك لفضل حماية السياسة الفلاحية الأوروبية، وكذا قلة الإستثمار في دول الجنوب من قبل المستثمر الأوروبي، ما دامت أرباحه مضمونة من خلال تحديد منتجاته الصناعية لدول الجنوب.

أما الجانب الاجتماعي والثقافي، حيث يركز الإتحاد الأوروبي على الجانب الاجتماعي والثقافي في مسألة الهجرة ويهمل الجانب الاجتماعي المرتبط بمسائل البطالة والفقر في بلدان المتوسط[2].

---

[1]. عماد جاد.....وآخرون،" **الإتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط – الواقع واحتمالات المستقبل**"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،2001، ص 31.

[2]. اسماعيل حمداني،" قراءة برلمانية في مسار إعلان برشلونة،مساهمة في تحديد الرؤية العامة الدبلوماسية البرلمانية"،**مجلة الفكر البرلماني**، ديسمبر 2004،الجزائر، ص 46.

الفرع الثاني: تقييم الشراكة الأورو-جزائرية

بعد تقييم الشراكة الأورومتوسطية والنظر إلى أهدافها الكبرى التي أخذت أبعاد مختلفة جمعت بين المجال الاقتصادي والسياسية والاجتماعي وحتى الثقافي والتي أفرزت منحى سلبي إيجابي لدى دول المتوسط، حيث ركزت سياسة الإتحاد الأوروبي على المسائل الأمنية وحقوق الإنسان بدل من تركيزها على المسائل الاقتصادية، حيث ترجم ذلك عقب إبرام اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية وتضمنت المسائل التالية:

أ) **إيجابيات الشراكة الأورو-جزائرية**

يمكن التطرق إلى المكاسب السياسية والاقتصادية المنجزة عن توقيع اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية بالنسبة للجانب الجزائري كالتالي:

1) المكاسب السياسية: تعتبر الاتفاقية خياراً استراتيجياً لإعادة الاعتبار للجزائر في محيطها الجهوي والدولي، بحيث تسمح للجزائر بالخروج من دائرة العزلة الإقليمية التي عانتها منذ سنوات، وإدماجها في الساحة الدولية في المغرب العربي وأوروبا وأفريقيا. وذلك عن طريق استغلال الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، بما يتيح للجزائر بلعب دور ملائم في المنطقة والعالم في ضوء التكتلات الكبرى.

2) المكاسب الاقتصادي: تتمثل في إمكانية الجزائر من توظيف أوراق رابحة فيما يتعلق بخض الحواجز والتعريفات الجمروكية على المواد الأولية ونصف المصنعة بحيث تمكن من أن تخفف من أعباء المؤسسات. وبالتالي تقلص من تكلفة الإنتاج، كما أن فتح الأسواق نظريا يمكن أن يعطي حافزاً إضافياً للمؤسسات التي تستفيد من التأهيل على مستويات مختلفة. وكذلك إقامة مشاريع استثمار مشتركة مع الطرف الأوروبي في عدة مجالات مثل الاتصالات والمنظومة المصرفية والخدمات، التي تحقق فائض قيمة سريع على غرار ما تم عمله مع التجربة المغربية والمصرية والتونسية مع الإتحاد الأوروبي، الاستفادة من تموقع الجزائر من خلال استقطاب استثمار داخلي وأجنبي عن طريق شراكة صناعية وتجارية، تنقذ المؤسسات التي لا يمكن أن تبقى بمفردها بدون دعم. تمهد الاتفاقية لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي تمكنها من الاندماج في حدود سنة 2010 في منطقة التبادل الحر المتوسطية، وتنشيط الصادرات الجزائرية حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول ، حيث 70 من الصادرات الجزائرية توجه إلى أوروبا في حين أن أكثر من 60 من وارداتها تأتي من أوروبا، في حين أن الميزان التجاري بين الطرفين كان لصالح الطرف الجزائري وهذا

راجع بالدرجة الأولى إلى صادرات الجزائر من محروقات إلى أوروبا، أما على صعيد الواردات الجزائرية من سلع الأوروبية فإن أكثر من 60 من إجمالي الواردات هي عبارة عن سلع التجهيز والمنتجات المصنعة [1].

3) كما تعتبر هذه الشراكة أداة لفك العزلة على الجزائر التي عاشتها في فترات سابقة،وحتى تتمكن تحسين ظروفها الأمنية والإقتصادية بهدف تقوية مكانتها التفاوضية التي تسمح بافتكاك ما تصبوا إليه من هذه الشراكة.

4) تكريس البعد الأمني للشراكة الأورو-جزائرية وذلك لإدراكها لرهانات وأهداف الشراكة الأوروبية واستراتيجياتها الأمنية في المنطقة، حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، حيث جاء فيه:"...تؤيد الجزائر تأيداً تاما الأهداف والإجراءات المعنون والمنصوص عليها في قرار الجمعية العامة55، وتعزيز الأمن والتعاون في هذه المنطقة "، المؤرخ في نوفمبر2000.

5) أما البعد السياسي فقد ركزت الجزائر في شراكتها مع أوروبا على تحقيق الإستقرار في منطقة شمال حوض المتوسط، وخلق مناخ مناسب للتعاون الجزائري المتوسطي، يقوم على تسوية الخلافات وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي،الذي يشكل العقبة الأساسية أمام هذا التعاون وكذلك الربط بين الأمن في المنطقة للجزائر والأمن الأوروبي [2].

ب) سلبيات الشراكة الأورو-جزائرية

بالرغم من الأهداف الإيجابية التي حققتها الشراكة الأورو-جزائرية في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، إلا أن هناك عدة سلبيات ومشاكل تنجم عن توقيع الاتفاقية، حيث يمكن حصرها فيما يلي:

1) إن المدة المقررة للتفكيك الجمركي وإلغاء الحواجز الجمركية والمحددة بـ 12 سنة نظرياً، غير كافية بل تعتبر مدة قصيرة من الناحية الواقعية، حيث كان تاريخ سريان الاتفاقية ابتداءاً من 2005 وأن منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطية قد كانت سنة 2010 والتي يجب أن تنخرط فيها الجزائر، ولهذا الواقع سيفرض الإسراع في التفكيك الجمركي والذي لم يبق من مدته سوى خمس سنوات، وهي مدة قصيرة وغير كافية نتيجة للوسائل المنعدمة المصاحبة لذلك.

2) إن إقرار نظام المنافسة وفتح السوق أمام المنتجات الأوروبية وفق لمبدأ التعامل بالمثل يفقد الجزائر الاستفادة من المعاملة التفضيلية التي كانت تطبق في تعاملاتها مع الإتحاد الأوروبي بالنظر لاتفاق 1976،

[1]. فيصل بهلولي،" التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، **مجلة الباحث**، العدد: 11، 2012، ص 114.

[2].جهاد الغرام، " **البعد الأمني الجزائري في المتوسط** ،التحديات والرهانات " مقالة، ص 23،ص26،ص27.

حيث كانت الجزائر تستفيد من إمكانية تصدير منتجات دون اشتراط التعامل بالمثل، وهذا سوف يؤدي إلى الضرر بالصناعات الإلكترونية والميكانيكية الناشئة المحلية والصناعة النسيجية.

3) قد تبرز مضاعفات على الاقتصاد الوطني رغم بنود" الإنقاذ" و" الدعم" الموجهة لحماية المنتوج المحلي وبعض القطاعات الحساسة، وعليه يمكن أن تستفيد المؤسسات الجزائرية من التأهيل وإيجاد آليات جديدة من خلال الشراكة أو البيع، مما يؤدي إلي التضحية بعدد من المؤسسات العاجزة وغير قادرة على المنافسة وهذا يؤدي بدوره إلى تفاقم البطالة والتي تظهر على المدى المتوسط والبعيد.

4) إن إنعاش القطاع الصناعي سيأخذ وقتاً طويلاً بسبب طبيعة القطاع الصناعي غير المؤهل، وأما بالنسبة للقطاع الزراعي الذي يمثل 11% من الناتج المحلي الخام، ويشغل 24% من اليد العاملة يتأثر بصورة مباشرة لأنه لا يستفيد من الدعم الكافي حوالي 4%مقابل 40 %إلى 70% في أوروبا.وهذا ما يترتب عليه رفع قيمة المواد الأولية المستوردة مثل البدور، وبالتالي ترتفع من جرائه أسعار المواد الزراعية والتي لا يمكن أن تصمد أمام المنتجات الأوروبية[1].

5) بروز تباين في الأهداف وتجاهل للمصالح المشتركة على المدى المتوسط والبعيد، بسبب الاستغناء عن الامتيازات التفضيلية وإرساء السياسة الحمائية في المجال الزراعي وتحرير التجارة الخارجية وتنقل البضائع والتضييق على تنقل الأشخاص. فالجزائر تطالب بأربعة ملايين دولار قصد تأهيل جهازها الإنتاجي والقاعدي حتى تشارك في تكامل واندماج متوسطي وبالتالي تفادي التحول إلى السوق للسلع الأوروبية أو برميل نفط،إذ نجد الجزائر هي الممول رقم 1 لأوروبا بالغاز الطبيعي نسبة 34 من الاحتياجات الأوروبية في هذا المجال.

6) كما تعتبر هذه الشراكة خطوة تمهيدية لإبرام اتفاق أمني مع حلف شمال الأطلسي وذلك لوجود مجموعة لا بأس بها من دول الإتحاد الأوروبي بحلف شمال الأطلسي والذي أطلق ما يعرف بالحوار من أجل أمن المتوسط نتيجة تصاعد الموجات الإرهابية،حيث يشكل الحوار السياسي مع الحلف الأطلسي"الناتو" تعاونا دفاعيا يتمثل في تبادل المعلومات وتنسيق العمليات في مجال الأمن والدفاع خاصة في مجال محاربة الإرهاب والتهديدات الأمنية بالمتوسط.

المبحث الثاني : الجزائر والمبادرات العسكرية

تكتسي السياسة الخارجية الجزائرية أهمتها من البعد الأمني سواء الداخلي أو الخارجي الذي يشكل الأولوية القصوى باعتباره يمثل المبادئ المنظمة التي تسعى الدولة إليها لتحقيق المصالح

[1]. محمد عباس، اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، **مجلة أسبوعية الوسط**، العدد: 24،517- 2001/12/30، ص 7.

الجيوسياسية كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات التي تواجه أمنها، ولهذا سعت الجزائر مؤخراً بمبادرات عسكرية التصدي لها.

المطلب الأول: الجزائر والحوار المتوسطي في الفضاء المتوسطى

يستعمل مصطلح" الحوار "للتعبير عن ظواهر عدة أبسطها التحاور البسيط وصولا إلى التفاوض في المواقف المتأزمة، والتعبير عن التقابل والتوجه في إطار معين مستلزما ضرورة الالتقاء معا لإيجاد حل.

الفرع الأول: مفهوم الحوار المتوسطي ومبادئه.

I. مفهوم الحوار المتوسطي

ويطلق مصطلح" الحوار "على علاقة معينة، مما يعني بالضرورة وجود نقاش معين يدور حوله، سواء عن طريق الرغبة الإرادية لذلك أو الإرغامية؛ فالحوار من الناحية الاجتماعية هو اعتراف بالعلاقة مع الأخر وإعطاءه الشرعية لهذه العلاقة والإعلان عنها؛ مما يسهل عملية إيجاد الحلول وزوايا التوافق والتفاهم المتعلقة بجوهر الحوار، وهذا عن طريق الرغبة المتبادلة، فالحوار بهذا الشكل إذن هو نداء للعمل العقلاني والسلمي والهادف إلى تغير الوضع نحو الأحسن. ولقد جاء في إعلان برشلونة[1] 1995 عن مفهوم الحور في المتوسط أنه " : **إعطاء أهمية وأولوية للفهم المتبادل بين الثقافات والتبادل مابين المؤسسات المدنية** "مما يعاكس تماما نظرة صامويل "هنتنغتون "الذي يحاول أن يضع الإسلام والغرب في حالة صدام فالشراكة الأورومتوسطية تطرح نوع أخر من العلاقات مابين الطرفين المبنية أساسا على" حسن الجوار "، للتصدي لمحاولات جعل المتوسط مخبرا للدراسة كونه يعبر عن فضاء ويعبر في الآن نفسه عن تواجه و تمازج الثقافات والحضارات[2].

فالحوار المتوسطي هو إذن التفكير المشترك حول أسباب فشل التبادل وحول النقائص التي تعيق التعاون والشراكة مابين الدول المحيطة ببحر المتوسط قصد الوصول إلى أهداف مشتركة واتفاق حول المشاكل والأزمات وغيرها مما يهدد المصالح المشتركة، بحيث تكون جسور التواصل

[1]. عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص ص 184 – 185.

[2]. برد رتيبة، الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى5 +5، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع :علاقات دولية، 2009/2008، ص34.

أداة أساسية لتحقيق غايات جميع الدول المحيطة، وضمان التفاعل الإيجابي لإيجاد حلول حقيقية لما يهدد الأمن والاستقرار التنمية المشتركة.

الحوار في المتوسط يعبر إذن عن عملية تبادل المنافع بين أطراف ضفتيه، وهي أطراف متعددة الثقافات والهويات والتجارب الاجتماعية والسياسية، والتي تعيش حالة من الترابط الواقعي بفضل الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاجتماع.

جاء الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي في سياق توجه استراتيجي غربي جديد تجاه الجناح الجنوبي للمتوسط عمومًا، وللمنطقة العربية بكيفية خاصة. فقد دشنت أوروبا مسار برشلونة في1995م الذي رمت من خلاله إقامة علاقات جديدة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط عنوانها العام الحوار والشراكة، كما غيرت الولايات المتحدة من نمط علاقاتها مع دول" شمال إفريقيا والشرق الأوسط"، عبر مشاريع إستراتيجية مهمة؛ الشرق الأوسط الكبير والشرق الأوسط الجديد ...لذلك فقد كان الحوار المتوسطي للحلف الأطلسي نتيجةً حتميةً لهذه التوجهات الغربية الجديدة.

كما يهدف الحوار إلى تأسيس العلاقات الجدية المبنية على الثقة في الحوض المتوسط وتشجيع أواصر حسن الجوار والتفاهم المتبادل لدحض الأفكار الخاطئة التي تدور حول أهداف الحلف كما يضع فرصة المشاركة الواسعة لكل دولة متوسطية لصناعة أرضية للتشاور من أجل السلام، وتعد قمة مدريد حلف في أفريل 1997، المرجعية الأساسية لتفعيل وتنشيط الحوار بشكل متدرج ومنتظم قابل للتقدم إلى شراكة مؤسساتية، ثم جاءت قمة واشنطن في أفريل 1999 لتجسيد وتكريس هذه القيم من أجل مقاربة المتوسطية المشتركة، كما أشار البيان الختامي للقمة بأن الأمن في أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن عسكرياً وعلمياً بين الضفتين وقد حصرت في دول المغرب العربي فقط منذ 1994، وتم توسيع العضوية الشراكة لاحقا إلى الجزائر بعدما كانت مقصاة في بداية العملية.[1] ويعود سبب الإقصاء إلى عاملين الأول هو عدم اتفاق الدول الحلف حول طبيعة الأزمة الجزائرية والثاني غياب الرؤى السياسية حول الحوار الأطلسي.

وإلى غاية 1999 قابلت كل من مصر، المغرب، تونس، إسرائيل، موريتانيا، الأردن المبادرة بشكل فردي، باعتبار أنها وسيلة للاستقرار وإدارة أزمات ومناقشة مختلف الميادين التي تحفز عملية التنمية ومهما يكن من الأمر فان الحوار المتوسطي بكل أبعاده هو جزء من مجموعة كاملة من الرهنات العالمية الخاصة وأنها تتزامن في نفس الوقت مع السياسة الأوروبية للأمن والدفاع ومشروع

[1]. برد رتيبة، **مرجع سابق**، ص 35.

الشرق الأوسط الكبير من اجل امتصاص الخصوصية المتوسطية واحتكارها، وما يزيد في تعقيد فهم أبعاد الحوار هو أن الأقاليم المتوسطية تعرف عدة أزمات واختلافات في الهوية والأنظمة.

II. المبادئ التي يقوم عليها الحوار المتوسطي

أولاً: ملكية مشتركة

ليس من شأن الحوار أن يفرض أفكارا عن البلدان الأخرى بل يفضل أن تأخذ في الحسبان الخصائص الإقليمية والثقافية والسياسية لكل من الشركاء من أجل بناء علاقة التعاون الملائمة والتي تخدم المصالح المشتركة.

ثانياً: عدم التمييز ومفاضلة الذات

يحصل كافة الشركاء على نفس الأسس للنقاش وتنفيذ الأنشطة المشركة، غير أن مستوى المشاركة يختلف من بلد لأخر تبعا للاحتياجات والمصالح الفردية.

ثالثاً: التكامل

يكمل الحوار المبادرات دولية أخرى متصلة ولكن متميزة مثل تلك التي يتخذها الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة الدول الثمانية الكبرى. ويجلب الناتو قيمة إضافية عبر خبرته في تنسيق السياسات والتعاون الأمني العملي بين عدة بلدان أعضائه وشركائه.

رابعاً:التقدم

تسمح الطبيعة المتطورة للحوار بزيادة أبعاده السياسية والعلمية بشكل منتظم وباتساعه بضم عدد متزايد من البلدان المشاركة[1].

الفرع الثاني:دور الجزائر في الحوار المتوسطي

على مستوى الفضاء المتوسطي، في إطار الشراكة والتعاون العسكري فقد تلقت الجزائر في 14 مارس 2000 دعوة للانضمام إلى مجموعة الدول الست(06) لجنوب المتوسط التي تجندت في حوار سياسي مع حلف شمال الأطلس، وتعد هذه الدعوة بمثابة الإقرار بمصداقية الأطروحات الجزائرية التي لطالما حثت على ضرورة تكاثف الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، وهو ما عبر عنه رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة خلال الزيارة الأولى لمقر الحلف بأهمية هذا النوع من التعاون قائلا:" إن الانضمام للحلف يشكل خياراً إستراتيجياً يأتي من قناعتنا بأن التشاور والتعاون وحدهما

[1]. عبد النور بن عنتر، **مرجع سابق**، ص 185.

يمكنهما أن يشجعان على التقارب بين الدول ويضمنان السلام والإستقرار"، أكد رئيس الجمهورية في نفس المحفل على الإرادة الكاملة لدولته بالانضمام للحلف والمساهمة في بناء السلام و الاستقرار في المنطقة....في مساهمتها في تحديد وإقامة علاقات أحسن في الفضاء الأورومتوسطي"، وقد تطلعت الجزائر من وراء هذه الخطوة إلى كسب جملة من الميزات خاصة في **المجال العسكري**[*].

انعكست أحداث 11 سبتمبر 2001 على الاتفاق الأمني بين الجزائر والحلف ببركسل مرتين في سنة 20 ديسمبر 2001 و10 ديسمبر2002، زيارة الأمين العام للحلف إلى الجزائر نوفمبر 2004 ، وكان الهدف من تبادل الزيارات ترقية الحوار وهو ما تم البحث من خلال اجتماع وزراء خارجية الحلف مع نظائرهم المتوسطين في بروكسل يوم 08 ديسمبر 2004، وفي العلاقات الجزائرية– الأمريكية في مجال مكافحة الإرهاب، فقد كانت الجزائر من أولى الدول التي أدانت الاعتداء الإرهابي الذي شهدته نيويورك، فالجزائر عانت من ويلات الإرهاب لأكثر عقد من الزمن اكتسبت من خلاله خبرة في مجال مكافحة الإرهاب، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية السباقة لإبرام شراكة مع الجزائر.

فقد لعبت الجزائر دائما وباستمرار دوراً فعالا لتنشيط الشراكة الأورومتوسطة في جميع الميادين، وذلك لإدراكها الأهمية التي تكتسيها هذه الشراكة، ومن جهته يدرك الإتحاد الأوروبي أن أمنه واستقراره لا يمكن أن يكون بمعزل عن جيرانه في الجنوب، وفي مجال مكافحة الإرهاب فقد وقعت الجزائر مع نظيرها الإتحاد الأوروبي اتفاق الشراكة،وتعتبر مسألة الإرهاب بين الطرفين بعدا جديداً لم يؤخذ بعين الاعتبار من قبل حيث تردد الإتحاد الأوروبي في الاعتراف بالطابع العابر للأوطان الذي يميز الظاهرة الإرهابية[1]، وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر ليتجسد هذا الاعتراف ضمن اتفاق شراكة مع الجزائر خصوصا في البند المعنون بـ "**العدالة والشؤون الداخلية**" والذي

---

[*]. أ) تحسين مستوى أداء القوات المسلحة الجزائرية على المدى البعيد بغرض بلوغ الانسجام تدريجياً معا القوات المسلحة الأمريكية وقوات حلف الأطلسي.

ب) استغلال وسائل الأعمال ومصادر المعلومات التي تحوزها الدول المنتمية للحلف شمال الأطلسي المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وكذا بنشاطات شبكات دعم الإرهاب المتواجدة في الخارج.

ج) الحصول على التكنولوجيا العسكرية الجديدة والمتطورة في مجال مكافحة الإرهاب .

د) تعدد إقتناء أجهزة وأنظمة التسليح.

[1]." العلاقات الجزائرية الأوروبية اتفاق جزائري أورو–متوسطي"، **مجلة الجيش**،العدد: 453(فيفري 2002)، ص 10.

يقر ضمنيا بشرعية محاربة الجزائر للإرهاب[1]، وبحضور رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة تم توقيع اتفاق الشراكة بتاريخ 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، دخل الاتفاق حيز التنفيذ سنة 2002، وتعتبر الشراكة بمثابة إرادة شاملة ومشتركة لتأمين الجهة الجنوبية لأوروبا، وكذا استقرار وتنمية دول جنوب المتوسط،على نحو يسمح لها ببلوغ الديمقراطية والرفاهة بشكل دائم[2].

كما أعطت أحداث 11 سبتمبر 2001 مصداقية وثقة أكبر لما كانت تدعوا إليه الجزائر للحذر من ظاهرة الإرهاب، وهو ما أدى إلى تثمين التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب إقليمياً ودولياً، وهذا ما قام به رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في خطابه حيث دعا رؤساء الحكومات والدول خلال المؤتمر العالمي لقمة الأمم المتحدة لعام 2005 إلي ضرورة تبني إستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب حيث قال:" المجموعة الدولية مدعوة أكثر من أي وقت مضى أن تتصدى لآفة الإرهاب،عبر إستراتيجية مكافحة شاملة متضامنة وفعالة"، كما أكد على دور الأمم المتحدة قائلاً:"...وتبقى الإطار الأمثل لترقية تعاون دولي صادق يتوخى باستعمال المواتي من الوسائل القانونية متابعة مقترفيها، من يقف ورائها، وتجفيف مصادر تمويلها والقضاء على شبكات دعمها اللوجيستيكي وقنوات الدعاية المدافعة عنها والمجمدة"[3].

كما سعت الجزائر في إطار دبلوماسيتها إلى إقناع المجتمع الدولي بقمع تمويل الأعمال الإرهابية وتجريم دفع الفدية، وفي إطار مسعاها لإقناع المجتمع الدولي لإبراز مدى خطورة هذه الظاهرة على الأمن الدولي، فقد كللت مجهوداتها بمصادقة مجلس الأمن على اللائحة رقم 1904 المتعلقة بتجريم دفع الفدية شهر ديسمبر 2009، والتي تعتبر مكملة للائحة رقم 1373 المتعلقة بتمويل الإرهاب ومكافحته واللائحة رقم 1267،المتصلة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية، وبمناسبة انعقاد الاجتماع الثاني لمنظمة الأمم المتحدة حول الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بنيويورك في الفترة الممتدة من 7 إلى 9 سبتمبر 2010، حذرت الجزائر على لسان ممثليها " كمال رزاق بارا" مستشار لدى رئيس الجمهورية من التهديد الخطير للأمن الدولي بسبب ظاهرة احتجاز الرهائن ودفع الفدية، ودعا إلى اتخاذ إجراءات لإجبار الدول على احترام التزاماتها،كما دعا المجتمع الدولي إلى التكفل من جديد بهذا المشكل من خلال تعزيز كافة الإجراءات التي، تم اتخاذها،

---

[1]. " الخيارات الإستراتيجية للجزائر من خلال إدراك أمنها في المتوسط"، **مجلة الجيش**، العدد: 490،(ماي 2004)، ص 19.

[2]. " العلاقات الجزائرية الأوروبية اتفاق جزائري أورو–متوسطي"، **مرجع سابق**، ص 11.

[3]. " التعاون الدولي ضد الإرهاب ، تثمين التجربة"،**مجلة الجيش**، العدد:543،(أكتوبر 2008)، ص 21.

مضيفاً إلى أن " وضع قواعد جديدة وترتيبات تنبيه إزاء الدول التي لا تحترم التزاماتها يصبح حاسما، الأمر الذي يتطلب التزاما أقوى من قبل الدول وكذا إسهامها أكبر من منظومة الأمم المتحدة".وقد استطاعت الجزائر في هذا المحفل استصدار النص القانوني لقرار مجلس الأمن رقم1904، والذي يجرم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن وهو يشكل انتصاراً دبلوماسياً للجزائر في إطار إستراتيجيتها الدولية لمحاربة كل أشكال تمويل الجماعات الإرهابية[1].

وقد استفادت الولايات المتحدة الأمريكية من التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وفق مخطط لدعم التعاون والتنسيق العسكري والأمني واللوجيستيكي وحتى الدبلوماسي، من خلال تشكيل هيئات مشتركة مضادة للإرهاب المتمثلة في الوحدات الخاصة التي تعمل في الميدان، من أجل استئصال الإرهاب من جذوره[2]، ولهذا جاءت مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء TSCTI التي أنشئت سنة 2005، وتهدف هذه المبادرة إلى مساعدة دول الأعضاء لبناء القدرات المحلية وتدعيم التعاون بين دول المنطقة في مواجهة التطرف الإسلامي، كما تهدف أيضاً إلى تعزيز القدرات الإقليمية وكذا التعاون بين قوات الأمن في المنطقة لمكافحة الإرهاب، و قد خصص لهذه المبادرة ما بين 120و132 مليون دولار لسنة2005، وما بين 350و400 مليون دولار لتغطي خمس سنوات ما بعد 2005 ، حيث تميزت هذه المبادرة بالرفع من وثيرة التعاون بين القوات الأمريكية وقوات هذه الدول بهدف تعزيز التعاون العسكري تم إجراء مناورات عسكرية مشتركة على مدار ثلاث أسابيع أطلق على هذه العملية اسم " فلينتلوك" و في 6 جويلية2005 حيث كانت تهدف إلى التدريب على مكافحة الإرهاب و شملت هذه المناورة إضافة إلى الجزائر والولايات كل من مالي، النيجر، موريتانيا[3].وعموما فإن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت على عاتقها في إطار شراكتها أو تعاونها مع الجزائر في مكافحة الإرهاب تدريب وتجهيز القوات الأمنية في المدارس الحربية

---

1. " التزام الجرائم الدائم"،**مجلة الجيش**،العدد: 579(أكتوبر 2011)،ص 20-21.
2. " وحدات مكافحة الإرهاب في العالم، فرق متعددة والهدف واحد"،**مجلة الجيش**،العدد:473،ديسمبر2002،ص 29- 30.
3. عبد العالي حور،" االتدخل الفرنسي في مالي استكمال للدور الإمريكي السابق"، في:
https://www.maghress.com/lakome/22037 04 /01/2018 H 12:45

الأمريكية والجامعات، كما تم تزويد القوات الخاصة بأسلحة متطورة خصوصاً تلك المرتبطة بعتاد الرؤية الليلية[1].

المطلب الثاني : الجزائر ومبادرة 5+5

تعود الفكرة في أصولها إلى مبادرة الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتيران خلال زيارته للرباط سنة 1983، عندما اقترح مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط، يضم المملكة المغربية، الجزائر، تونس، ايطاليا، فرنسا واسبانيا، كمبادرة فرنسية تقوم على معطيات المتوسط خلال الثمانينيات في عز الحرب الباردة وضعف نتائج الحوار العربي الأوربي، وعلى خلفية تاريخية تؤهل فرنسا، وبدرجة أقل من اسبانيا وايطاليا لقيادة قاطرة الأمن والتعاون في غرب المتوسط كمرحلة أولى، ولم تلق المبادرة الترحيب من بعض دول المنطقة، خاصة الجزائر المحملة آنذاك في سياستها الخارجية بشيء من الإيديولوجية والقومية،حين اعترضت على المبادرة، كونها أقصت ليبيا ويوغسلافيا، وكذا عدم اكتراثها بمسألة جوهرية قومية" الصراع العربي الإسرائيلي."

ولم تر هذه المبادرة النور من جديد، إلا بعدما توفرت معطيات وسياقات دولية وإقليمية جديدة، حيث عقد اجتماع في 1990/10/10 في روما لوزراء خارجية كل من ايطاليا، فرنسا، اسبانيا والبرتغال ودول اتحاد المغرب العربي (الجزائر، المملكة المغربية تونس ليبيا وموريتانيا)، وحضرت مالطا كعضو مراقب، لتنظم رسميا في اجتماع الجزائر لوزراء لخارجية سنة 1991 وتصبح المجموعة تعرف ب 5+5 الخاصة بغرب المتوسط، ويعتبر اجتماع، روما اجتماعا مؤسسا منشأ لمجموعة تعرف ب 5+5 للحوار والتعاون في غرب المتوسط.

الفرع الأول: أهداف مبادرة 5+5

– بعث مسار مكثف للحوار والتواصل اعتبارا للتطورات الايجابية التي عرفتها أوربا ومنطقة المغرب العربي، والتي ساعدت على توجيه المجهودات المشتركة، ويقدرون على أنه من الأهمية بما كان وضع الإمكانيات المتاحة عبر السياق الإقليمي الجديد في غرب المتوسط، لوضع إطار للحوار والتعاون على أسس دائمة.

[1]. لزهر عبد العزيز،" السياسية الأمنية الجزائرية 1962–2010"، **إستراتيجية مجلة دراسات الدفاع ةالإستقبالية**،العدد: 01،(السداسي الأول 2014)، ص 142.

– ارتباط دول غرب المتوسط بمبدأ شمولية الأمن في المتوسط، والالتزام بالعمل في إطار ترقية السلم والتعاون في المنطقة، على اعتبار أن الأمن في المتوسط لا ينفصل عن السياق العام للأمن الدولي، ويجب استفادة دول المتوسط من المسارات الممكنة للأمن والتعاون التي تعرفها أوربا.

– أخذ خصوصية غرب المتوسط وتثمينها لجعل المنطقة فضاء للسلم والتعاون والاستقرار واستفادة كل أطراف المنطقة من ذلك في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي[1].

– اعتبار مسار كل من الإتحاد الأوربي وإتحاد المغرب العربي كمسارين للاندماج الإقليمي، للمساهمة في خفض التوترات وتعزيز حسن الجوار.

– إن المنطقة تمتلك إمكانيات كبيرة لتعميق روابط التعاون بين دول غرب المتوسط من جهة، وبين الإتحاد الأوربي ودول المغرب من جهة ثانية.

– اعتبار الفوارق بين ضفتي غرب المتوسط عوامل اختلال تؤدي إلى صعود عديد التهديدات والإشكاليات، التي تعرّض الاستقرار والرخاء في المنطقة إلى الخطر، وبالتالي التعاون في غرب المتوسط يوّلد نوعا من التضامن لامتصاص فوارق التنمية وتجنيب المنطقة التهميش، وأن مسار التعاون والاندماج للاتحاد الأوربي سيرافقها مجهود موازي في مجال التعاون تجاه المتوسط.

– بناء على هذه الاعتبارات المشتركة، توصل وزراء الخارجية في هذا الاجتماع إلى وضع إطار خاص، موجه لتعزيز الحوار السياسي وترقية الحوار والتعايش والالتزام بمجهود جماعي لترقية وتطوير التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على مستوى المتوسط الغربي.

ولهذا، وللحفاظ على تواصل الحوار وحيويته، يلتقي وزراء الخارجية مرة كل سنة في اجتماعات تكون دورية، وتقوم على ميزة عامة بدمج المعطيات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الثقافية، الإنسانية، والبيئية:[*]

---

[1]. " مبادرة 5+5 دفاع، فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، **مجلة الجيش**،العدد: 594، جانفي 2013، ص ص 12-13 .

[*]. – تبني برامج ومشاريع متوسطية خاصة.

– تشجيع التنمية الاقتصادية والحوار الثقافي والسياسي والأمني بين دول الحوار العشر.

– تبادل الرؤى والمعلومات التي تقود الحوار والنقاش السياسي وبرامج التعاون لضمان التماسك والفعالية.

– التعاون في غرب المتوسط يتطلب المشاركة الفعلية للمؤسسات، الشركاء الاجتماعيين، المسيرين الخواص، الجماعات المحلية، والمؤسسات الثقافية، وتلتزم الحكومات بتوفير المناخ السياسي الملائم، وتشجيع التعاون الاقتصادي، الثقافي والعلمي.

كانت هذه الخطوط العريضة لإعلان روما لاجتماع وزراء الخارجية للمجموعة والذي تضمن 3 مسائل وهي، المسائل السياسية والأمنية، مسائل التنمية الاقتصادية والمسائل الاجتماعية والثقافية، وبناء على تنظيم اجتماعات دورية سنوية لوزراء الخارجية، عقد الاجتماع الثاني بالجزائر يومي 27/26 أكتوبر 1991م، وفي هذا الاجتماع،تم التأكيد على النقاط التي تناولها – بالجزائر يومي اجتماع روما، مع التشديد على أهمية الديمقراطية والحريات السياسية والاقتصادية، وتوفير الشروط الضرورية للحفاظ على الاستقرار والأمن الإقليمي، كما تبنّت ندوة الجزائر جملة من المبادئ أهمها : الحفاظ على أمن دول المنطقة والمساهمة في توطيد استقرارها، وترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار تضامني لتقليص الفوارق بين ضفتي المتوسط الغربي لكن ما أشار إليه إعلان الجزائر والذي يبدو مميزا إلى حد ما، هو دعوة الجزائر دول المجموعة5+5 التمسك بمبادئ الأمم المتحدة، وحل النزاعات سلميا دون اللجوء إلى القوة، واحترام سيادة كل دولة، ووحدتها الترابية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.[1]

وكان الاجتماع الموالي قد برمج لينعقد في تونس، إلا أنه لم يتم بسبب تأثير تداعيات بعض الأحداث الإقليمية والدولية، ولعل أبرزها حرب الخليج الثانية سنة 1991 وتأييد بعض دول القوس اللاتيني(أعضاء في مجموعة 5+5) لهذه الحرب والمشاركة فيها، وأبرزها فرنسا، كم تأثرت اجتماعات المجموعة بأزمة ليبيا مع الغرب خاصة ما يعرف حادثة لوكربي 1 وحادثة الطائرة

– ترقية الحوار للمساهمة في حل المسائل السياسية والأمنية ذات المكاسب المشتركة، وتطوير تعاونهم على قاعدة التعاون المتوازن .

– إنشاء بنك المعلومات والمعطيات يربط بين دول المجموعة لتبادل المعلومات؛ العمل على إنشاء مؤسسة مالية خاصة بالمتوسط.

– التعاون في المجال الاجتماعي والإنساني(التعارف، الاحترام، التفاهم بين الشعوب والثقافات، دراسة مسائل الهجرة، الإقامة، حركة الأشخاص والعمل).

– ترقية الحلول الملائمة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية للدول المغاربية، والبحث عن آيات لتشجيع إنشاء فرص الشغل.

– ترقية إطار قانوني ومالي خاص بإنشاء مشاريع في دول المغرب العربي، لدفع الشراكة والمناولة ونقل التكنولوجيا.

– تثمين الحوار والتعاون الثقافي والعلمي والتقني بين دول المجموعة، ببرامج عمل تسمح بتطوير التعاون بين الجامعات والمؤسسات العلمية، الثقافية والتربوية، بتكوين الإطارات والتبادل بين الشباب وحماية وتأهيل التراث.

– إنشاء مجموعات عمل في المجالات ذات الأولوية التالية مؤسسة مالية متعددة ذات بعد متوسطي، الاكتفاء الذاتي الغذائي، محاربة التصحر، مسألة الديون، مسائل الهجرة، حماية التراث الثقافي.

[1].**مرجع سابق** ص 16 .

الفرنسية، ناهيك عن مشاكل وعراقيل أخرى داخلية وبينية، أهمها تصاعد العنف في الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي، وكذا تفجيرات مراكش بالمملكة المغربية في صائفة 1994 وتوجيه أصابع الاتهام نحو الجزائر، والتي أعقبتها السلطات المغربية باشتراط التأشيرة على الرعايا الجزائريين المتوجهين إلى المملكة، وجاء الرد الجزائري سريعا بغلق الحدود، وزاد سجال البلدين حول قضية الصحراء الغربية العلاقات تسمما، مما عطل نشاط اتحاد المغرب العربي والحوار في إطار المجموعة 5+5 لغرب المتوسط.

كذلك من التداعيات المؤثرة على سير اجتماعات المجموعة هو انطلاق مسار برشلونة سنة 1995، والذي بدوره فتح حوارا موسعا من حيث المضامين والجغرافيا، وكان من بين الدول المنضوية تحته، الدول الأوربية الخمس الأعضاء في الإتحاد الأوربي، باستثناء مالطا التي التحقت بالإتحاد سنة 2004 [1]والدول المغاربية باستثناء ليبيا، للأسباب سالفة الذكر، فالإطار الموسع لبرشلونة غطى لفترة من الزمن على نشاطات وحوارات 5+5 وكأنها جاءت كبديل في ذلك الوقت، لانخفاض سقف الحوافز في مجموعة 5+5 باستثناء اجتماعات وزراء الداخلية، ومن ثمة تعطل هذا الحوار لحوالي 10 سنوات، ولم تعد له الحرارة من جديد إلى سنة 2001 في شهر جانفي بمدينة لشبونة في البرتغال، ومن دون شك، هذه العودة لم تكن صدفة، بل جاءت تبعا لمعطيات جديدة في المتوسط، على مستوى الحوار عبر المسارات الأخرى وخاصة الحوار في إطار اتحاد أوربا الغربية وفي إطار مسار برشلونة، إضافة إلى مؤشرات إقليمية، كفشل عملية السلام في الشرق الأوسط، وتغّير المشهد السياسي والأمني في الجزائر، والديناميكية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية إقليميا ودوليا.

وإلى جانب اجتماعات وزراء الخارجية، شهدت اجتماعات مجموعة 5+5 توسعا ليشمل قطاعات تعاون أخرى، أهمها اجتماعات وزراء الداخلية في تونس2002 والمملكة المغربية 2003 ، والجزائر2004 واجتماعات رؤساء المجالس البرلمانية بطرابلس 2003، وباريس 2004 وما يكاد يلمس في معظم هذه الحوارات واللقاءات التي سقفت طموحاتها وغاياتها بالاستقرار والأمن في المتوسط الغربي، والتنمية الاقتصادية والاندماج المغاربي، والتبادل الإنساني والهجرة، هو التقاء الرؤى بين أطراف الحوار في شمال غرب المتوسط وجنوبه.

---

[1]. توفيق المديني،" قمة 5+5 في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية"، للإطلاع أكثر أنظر الرابط التالي:
https://www.wahdaislamyia.org/issues/131/tmadini.htm,12/02/2018 H 10 :30

الفرع الثاني: دور الجزائر في مبادرة 5+5

مصادقة الجزائر على قرار مجلس الأمن رقم 1373 في 28 سبتمبر 2001، وقد ألزم القرار جميع الدول بمكافحة تمويل الإرهاب وتجميد الاعتمادات المالية والأصول الأخرى والموارد الاقتصادية للدول التي تصنع الإرهاب أو تشجع الإرهاب أو تسهل ذلك بصورة مباشرة أو غير المباشرة.

ومصادقة الجزائر على الاتفاقية لقمع تمويل الإرهاب في جانفي 2002، حيث تضمنت الاتفاقية عدة نصوص خاصة بالتعاون الدولي وتسليم المجرمين وتبادل المعلومات المتعلقة بتمويل الإرهاب[1].

شاركت الجزائر في هذه المبادرة بعد توقيع إعلان النية المنعقد في باريس يوم 24 ديسمبر 2004، وتعتبر بمثابة منتدى حوار يجمع عشرة دول في ضفتي الحوض الغربي للمتوسط وهي(الجزائر ،إسبانيا،فرنسا،مالطا،تونس، المغرب، ليبيا، البرتغال، إيطاليا، موريتانياً) تهتم هذه المبادرة بمجالات أربع هي[2]:

- المراقبة البحرية
- مساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية
- الأمن الجوي
- التكوين والبحث

وفي اجتماع وزراء الدفاع البلدان مبادرة "5+5 دفاع" الذي انعقد في موريتانيا بالعاصمة نواكشط يوم 11 ديسمبر 2011 بمشاركة وحضور الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني السيد"عبد المالك قنايزية"، حيث تم التطرق إلى العديد من القضايا التي تهم شعوب المنطقة، لاسيما منها تنسيق الجهود بشكل أفضل في محاربة الإرهاب في منطقة الساحل من خلال تعزيز القدرات العملياتية المشتركة ما بين دول ضفتي المتوسط[3].

---

[1].بوحنية قوي وكروشي فريدة،" دور الجزائر الدولي والإقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من مدخل تجريم دفع الفدية"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد: 16، جانفي 2017، ص ص 10-11.

[2]. "مبادرة 5+5 دفاع بعد سبع سنوات"، **مجلة الجيش**، العدد:581،(ديسمبر 2011)، ص 9.

[3]. " تكريس الأمن والإستقرار في المنطقة في أجندة عمل المبادرة"، **مجلة الجيش**، العدد:581، ديسمبر 2011، ص 18.

كما اجتمع قادة دول وحكومات خمس دول أوروبية وأخرى من المغرب العربي، يومي الجمعة والسبت 5 و 6 أكتوبر 2012 في مالطا لإعطاء زخم جديد للحوار بين مجموعة 5+5 في قمة هي الأولى منذ تسع سنوات وطغت عليها الثورات العربية. وهى أول قمة كذلك لقادة 5+5 منذ سقوط نظامي الرئيس التونسي زين العابدين بن على الذي فر إلى السعودية مطلع 2011 والزعيم الليبي معمر القذافي الذي قتل بعد أن قبض عليه ثوار في سرت في 20 أكتوبر 2011. وتطرقت القمة 5+5 ، التي تضم خمسة بلدان من اتحاد المغرب العربي (الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا) وخمسة بلدان من الاتحاد الأوروبي (فرنسا وايطاليا واسبانيا والبرتغال ومالطا)، إلى مختلف المواضيع على غرار الملف الأمني والدفاع والتعاون الاقتصادي وكذا إلى تقييم مجالات التعاون الأخرى مثل التربية والبيئة والطاقة[1].

ومن جهة أخرى صادق وزراء بلدان المبادرة على برنامج مخطط العمل سنة 2012 حيث يعبر عن استمرارية دعم تلك الجهود المشتركة التي تبدلها الدول العشرة، وتم استعراض مختلف النشاطات المزمع الشروع فيها كاجتماعات رؤساء أركان الجيوش وتمارين أخرى من نوع"CANALE"و"SEABORDER"[2] وما فتئت هذه النشاطات لتعرف تزايد مستمرا ساهم في تعزيز التنسيق العملياتي بين قوات المسلحة للدول الأعضاء، وتعزيز أواصر الثقة والتفاهم بينها، قصد الاستجابة بشكل فعال للتحديات الراهنة وجعل منطقة المتوسط فضاء للسلم والاستقرار، وقد أخذت المبادرة كمثال ونموذج للتعاون الإقليمي منذ نشأتها خاصة سنة 2012 حيث تضاعفت أنشطتها أكثر من ذي قبل[3].

المطلب الثالث: تقييم دور الجزائر في المبادرة 5+5

في إطار الجهود الدبلوماسية للجزائر دولياً، قد أثبتت حضورها في المحافل الدولية من خلال البحث عن المكانيزمات والآليات الكفيلة لذلك وخاصة في المجال العسكري من خلال مكافحة الإرهاب، ولهذا يمكن تقييم المبادرة وفق النقاط التالية:

---

[1]. توفيق المديني،" قمة 5+5 في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية"، للإطلاع أكثر أنظر الرابط التالي:
https://www.wahdaislamyia.org/issues/131/tmadini.htm,12/02/2018 H 10 :30

[2].**مرجع سابق** ، ص 18.

[3]. " مبادرة 5+5 دفاع، فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، **مجلة الجيش**،العدد: 594،(جانفي 2013)، ص ص 18- 19.

1) قد لعبت الجزائر دوراً بارزاً في محاربة ظاهرة الاتجار بالسلاح، من خلال مراقبة الحدود الشاسعة التي تصل إلى6 آلاف كلم، حيث تتقاسم مع ليبيا والنيجر فقط أكثر من 2000 كلم بينها وبين مالي ما يفوق 1400كلم، مما جعلها تنتهج إستراتيجية تأمين الحدود، بوساطة انتشار وحدات الجيش الوطني في المناطق الحيوية، ومكافحة تنقل الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة عبر كل الحدود الجزائرية، ونشير هنا على سبيل المثال ما أنجزته قوات الجيش الوطني الشعبي الجزائري في حصيلة السداسي الأول لسنة 2015، في مجال مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة بحيث تم " تحييد 120 إرهابياً بالقضاء على بعضهم وتوقيف آخرين فيما سلم آخرون أنفسهم وتمكنت وحدات الجيش الوطني الشعبي من استرجاع 150 وحدة من الأسلحة وتدمير 653 عبوة متفجرة كما تم استرجاع كميات كبيرة من الذخيرة و هواتف نقالة وأجهزة "جي بي أس" مع تدمير عدة مخابئ للإرهابيين[1].

2) إن نجاح الجزائر في ترسيم قرار إدانة دفع الفدية الذي أقره المجلس الأمن بتاريخ ديسمبر 2009 في لائحة تحت رقم 1909جاء تتويجاً للجهود التي ظلت الجزائر تبدلها منذ مدة من خلال عرض مشروع التجريم على الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والمنظمات الإقليمية، وقد ثمنت الجزائر لائحة مجلس الأمن على أساس أنه انتصار للدبلوماسية الجزائرية وجاء هذا الانتصار بعد مجهودات جبارة أقرتها ندوة رؤساء دول وحكومات الإتحاد الأفريقي في سيرت الليبية في جويلية 2009 جاءت ندوة اللائحة لتعزيز بنود وقف تمويل الأعمال الإرهابية وكذا الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني[2].

3) أيدت العديد من الدول مقترح الجزائر بشأن تجريم دفع الفدية وكانت الولايات المتحدة من بين الدول الداعمة للمقترح الجزائري، واستطاعت الجزائر تنظيم اجتماعياً دولياً حول مكافحة الإرهاب في 23 فيفري 2015 حيث عرفت مشاركة دولية واسعة،و يكتسي هذا المؤتمر أهمية بالنظر للوضع الأمني الذي شهدته المنطقة[3].

4) أما على المستوى الاقتصادي؛ ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خصوصا نحو دول الإتحاد الأوروبي من خلال تحسين الإنتاج الوطني ومطابقته لشروط الجودة العالمية وتطوير وكفاءة وفعالية

---

[1]. مصطفى صايج،" التحديات الأمنية والإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، ص 37.

[2]. جمال لعلامي" الجزائر تنجح في إقناع مجلس الأمن الدولي بتجريم تمويل الإرهاب بالفدية:
http://www/echorok online /com arat feed/articles/45887/txt/23/01/2018 H 11:45

[3]. " الجزائر تصدر على مكافحة الإرهاب بكل حزم : لا تفاوض مع الإرهابيين"،**مجلة الجيش**،العدد:594، (2013) ص ص 14-15.

التنافسية في الأسواق العالمية، وخلق مناخ استثماري مناسب للقضاء على الأساليب البيروقراطية وإدخال المزيد من المرونة على القوانين الاستثمارية مما يشجع على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا الشركات المشتركة مع الشركات الأوروبية، تغيير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ يعتبر ذلك بمثابة تأمين وضمان تقليص من خطر الدولة ويشكل ضمان للإستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب، الاستفادة من المساعدات المالية والتقنية الممنوحة من طرف الإتحاد الأوروبي قصد تحسين مختلف القطاعات موضوع الاتفاقية.

5) أما من جانب الآثار السلبية ؛ فهناك خسائر فادحة في الميزانية العامة حيث يؤدي التفكيك إلى تخفيض وتقليص الإيرادات العامة نتيجة التفكيك الجمركي وإلغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للموارد الأوروبية ، تزايد الضغوطات على الميزان التجاري نتيجة زيادة الواردات من دول الإتحاد الأوروبي بسبب تفكيك الرسوم الجمركية بينما لا يوافق ذلك حدوث زيادة في الصادرات كون الرسوم الجمركية في دول الإتحاد متدنية وليس لها الأثر على الواردات نحو أوروبا،الإضرار بالنسيج الصناعي الوطني خاصة الصناعة غير المؤهلة والتي لا تستطيع الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية سواء من ناحية السعر أو الجودة مما يؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات والتخلي عن بعض الصناعات وما يترتب ذلك من آثار سلبية كتسريح العمال وارتفاع نسبة البطالة وتراجع الإنتاج الوطني وانخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة خصوصا لدى الفئات والأسر الفقيرة ومحدودة الدخل.

بعد النظر إلى الدور الذي لعبته الجزائر دولياً سواء على مستوى الأورومتوسطي أو مبادرة 5+5 من خلال التطرق إلى أهم المشاركات والإنجازات وما مدى تحقيقها لما كانت تصبو إليه من تنمية شاملة في جميع المجالات؛ يُمكن للقارئ أو الباحث ملاحظة بعض الاستنتاجات التي يمكن إيجازها فيما يلي:

1) انتهجت الجزائر في سياستها الخارجية أسلوب الانفتاح والمشاركة والتفاعل الإيجابي حيث كان لها مواقف واضحة وصريحة مع مختلف القضايا الدولية، فالعمل الدبلوماسي آلية إستراتيجية لتوضيح سياسة الدولة والحفاظ على مصالحها وإبرازها كعنصر فعال في المجتمع الدولي من خلال المشاركة في مختلف المؤتمرات والتظاهرات الإقليمية والعالمية، حيث كانت دوماً عضوا نشيطاً في أغلب المنظمات الدولية والإقليمية في القمة الأورومتوسطية والإتحاد الإفريقي ومبادرة النيباد.....الخ.

2) مرت الشراكة الأوروجزائرية بثلاثة مراحل أساسية؛ فقد تم التوقيع على اتفاقية الشراكة يوم 19 ديسمبر 2001 ثم التوقيع الرسمي عليها في 22 أفريل بمدينة فالنسيا(valence) الإسبانية ومن تم المصادقة عليها من البرلمان الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005، ودخلت حيز التنفيذ في 01 ديسمبر 2005، ولكن ما ميز هذه الاتفاقية تضمنها لملفين جديدين هما: العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وبند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة ، وبالرغم من أن الاتفاقية تضمنت قضايا عدة من حوار سياسي وأبعاده وأهدافه وأهميتها، وكذا الجانب المالي والاقتصادي الذي يخص حرية تنقل السلع والخدمات وكذا حرية تنقل رؤوس الأموال ثم الجوانب الاجتماعية والتعاون الثقافي، إلا أنها كانت أكثر تركز على البعد الأمني.

3) وفي نفس السياق تحتاج الشراكة الأورو–جزائرية من أجل توفير الأمن الوطني بالنسبة للحدود إلى تفعيل القوى الاقتصادية والاجتماعية العسكرية المشكلة من المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني من أجل توحيد الرؤى وتذليل الصعوبات ووضع البرامج اللازمة لتشكيل فكر موحد هدفه التوعية والتحسيس بمخاطر الانحدار وراء التحديات التي تهدد أمن واستقرار الدولة الجزائرية.

4) من حيث المبادرات العسكرية ودور الجزائر في الحوار المتوسطي؛ ركزت الجزائر على البعد الأمني وذلك لإدراكها رهانات وأهداف الشراكة الأورومتوسطية وإستراتيجيتها الأمنية في المنطقة حول تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط حيث جاء فيه:" تؤيد الجزائر تأييد تاماً الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة، وتعزيز الأمن في هذه المنطقة"، من أجل تعميق البعد لرد الإعتبار لدورها المحوري في المتوسط، إذ اعتمدت في إستراتيجيتها الأمنية في الجمع بين تصورين الأول أن الأمن والتعاون في المتوسط يجب أن يكون في إطار شامل، ولثاني قدرة المتوسط أن يطور الأمن والتعاون الخاص به.

خاتمة

عرفت السياسة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2014 نشاطا مكثفا مقارنة بالسنوات الماضية والتي تميزت بالركود خاصة في ظل تظهور الأوضاع الأمنية ، والحصار المفروض عليها فقد ظلت محافظة على استقرارها الداخلي بالرغم من أللإضرابات الأمنية الخطيرة بالجوار المغاربي والساحل الصحراوي كما أنها تمكنت من تحقيق إنجاز دبلوماسي معتبر بصفة عامة، وعلى الصعيد الإفريقي خصوصا.

حيث تظهر لنا الدراسة أنه بالرغم من أن الجزائر تمتلك قدرات وإمكانيات هامة والمتمثلة في الموقع الإستراتيجي؛ فهي مركز المغرب العربي ودولة متوسطية تجاور أوروبا عبر دول المتوسط،حيث تحتل موقعا متميزاً في المنطقة العربية والإفريقية ، بالنظر أيضاً إلى شساعة مساحتها وامتلاكها موارد طبيعية (طاقوية،معدنية، زراعية) ومورد بشري يؤهلها لأن يكون لها قوة إقتصادية وعسكرية في فعالية سياستها الخارجية، إلاّ أنه يتضح ضعف سياستها الخارجية بسبب عدم الإستغلال الأمثل للقدرات والإمكانيات، ولهذا تبقى مكتسابات الجزائر محدودة نظراً لقلة كفاءة أدوات التنفيذ وذلك بسبب ضعف قوتها الإقتصادية المنافسة للدول الكبرى، حيث كان نتيجة اعتمادها على الإقتصاد الريعي (البترول،الغاز) نسبة 98% وكذلك افتقارها للمخططات و التكنولوجية المتطورة و هذا ما يعكس سلبية المنافسة الإقتصادية المبنية على المساومات و الضغوطات و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى من الدراسة أن ضعف أو قوة السياسة الخارجية الجزائرية مرتبط بمدى الاستغلال الامثل للقدرات والإمكانيات وكفاءة أدوات التنفيذ في هذا المجال.

من جانب آخر توضح الدراسة من خلال التطرق إلى عمل السياسة الخارجية والدور الذي قامت به على المستوى الإقليمي أو الدولي، فقد امتزجت ما بين النجاح والفشل؛ فالنظر للدور الذي قامت به الجزائر إقليميا(الإتحاد المغاربي) وخاصة مع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلي إعادة الجزائر مكانتها وهذا من خلال المشاركة المكثفة في مختلف المؤتمرات والتظاهرات الإقليمية والعالمية حيث كانت دوما عضوا نشيطاً في أغلب المنظمات الدولية و الإقليمية وهذا كله من أجل كسب البعد الأمني خاصة وهذا ما حققته في التصدي لهجوم تيقنتورين، أما أفريقيا فقد بادرت الجزائر بمساعي أخذت منحى اقتصاديا وعسكريا وسياسياً ويتضح ذلك أولاً؛ من خلال السعي إلى استعادة مكانة الجزائر إفريقياً من خلال فتح باب المفاوضات وكسب الصداقة وثانياً توطيد العلاقات الإقتصادية مع الدول الكبرى على مستوى القارة مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا وثالثاً؛إعطاء أهمية

للبعد الأمني وخاصة اتجاه دول الساحل، ولهذا كانت الجزائر السباقة في إبرام اتفاقية ضد الإرهاب على المستوى الإفريقي، بالإضافة إلى رفض الجزائر التدخل العسكري في الأزمة الليبية 2011، واحترافية الجزائر بحل النزاع بالطرق السلمية(إريتيريا، إثيوبيا)؛ أما فشل السياسة الخارجية على المستوى الإقليمي فقد اقتصرت على المجال الإقتصادي و خاصة في مبادرة النيباد؛ فبالرغم من أنها ركزت على البعد الإقتصادي إلاّ أنها اكتفت بمسح الديون والحصول على المساعدات الانمائية من طرف الدول الكبرى الغربية بعيدا عن تطوير الإقتصاد الجزائري وهذا راجع إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري الهش؛ أما على المستوى الدولي فيمكن النظر إلى نجاح الشراكة الأورومتوسطية أرتبط إلى حد ما في مكاسب سياسية ؛ من خلال إعادة الاعتبار للجزائر في محيطها الجهوي و الدولي حيث سمحت للجزائر بالخروج من دائرة العزلة الإقليمية وإدماجها في الساحة الدولية ، أما المكاسب الإقتصادية؛ فتتمثل في خفض التعريفات الجمروكية على المواد الأولية و النصف المصنعة و بالتالي تقليص من تكلفة الإنتاج وخلق مشاريع استثمارية مع الشريك الأوروبي في عدة مجالات ، وكذا تنشيط الصادرات الجزائرية حيث تعتبر الجزائر الشريك التجاري الأول لأوروبا ، و كذا تكريس البعد الأمني للشراكة الأورو–جزائرية وذلك لإدراكها لرهانات وأهداف الشراكة وإستراتيجيتها الأمنية في المنطقة، لأن الجزائر أدركت أن أمنها الداخلي مرتبط بتوطيد علاقتها مع الدول،أما فشل سياستها كان في الخسارة الفادحة في الميزانية العامة حيث يؤدي التفكيك الجمروكي إلى تخفيض و تقليص الإيرادات العامة وتزايد الضغوطات على الميزان التجاري نتيجة زيادة الواردات من دول الإتحاد الأوروبي، وبالنظر إلى الدور الذي لعبته الجزائر إقليميا ودولياً والمساعي التي قامت بها وهذا راجع إلى الدبلوماسية المحنكة والحكمانية للرئيس، وهذا ما كان له أثر إيجابي في نجاح السياسة الخارجية الجزائرية إلى حد ما وخاصة في بعدها الأمني؛ وهذا ما يؤكد على صحة الفرضية الثانية من الدراسة على أن نجاح أو فشل السياسة الخارجية الجزائرية إقليمياً ودولياً مرتبط بفعالية الدبلوماسية ومنفذيها.

كما تظهر لنا الدراسة أيضا أن نجاح الدبلوماسية الجزائرية إقليميا ودوليا كان بفضل الحياد و الموضوعية الذي اتسمت به السياسة الخارجية وهذا ما تضمنه الدستور 1989 و1996 فقد اختصر على ثلاثة نقاط كبرى تقوم عليها السياسة الخارجية للبلاد،فقد جاء في الفصل الثالث من دستور 1989 ما يلي:

أ) المادة25: تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها وتبدل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

ب) المادة 26: الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرير السياسي والإقتصادية والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري.

ت) المادة 27: تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه.

ولعل ابرز مثال على ذلك اتسامها بالحياد بشان ما حدث في ليبيا ودعمها للقضية الصحراوية وتحقيق الإعتراف الدولي بالجمهورية العربية الصحراوية.

وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة على أن اتسام السياسة الخارجية بالحياد والموضوعية والفعالية أدي إلى نجاح الدبلوماسية الجزائرية إقليمياً و دوليا.

إن نجاح السياسة الخارجية الجزائرية مرتبط بتفعيل القوى الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وتحتاج الدولة في هذا الشأن إلى إعداد برامج جادة يشارك فيها الجميع تنطلق من تسخير القدرات المادية والبشرية للمجتمع لخدمة أبنائها جميعاً وتطوير الاقتصاد الوطني .

أما على صعيد الدفاع الوطني فقد اعتمدت على إستراتيجية قائمة على إعداد مؤسسة عسكرية احترافية تضطلع بمهام محددة دستوريا لمواجهة أي توريط للجزائر في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وأن لا تخرج عن نطاق توفير الظروف الملائمة لتكثيف الأمن واستمرار أداء مؤسسات الدولة لمهامها في جو من الاستقرار والأمن.

لقد حرصت الجزائر بما تملكه من موقع استراتيجي ومكانة إقليمية دولية الحفاظ على وجودها وتأمين نفسها من المخاطر المحيطة بها من جهة أطماع أوروبا ومن جهة أخرى رسم خطط لمواجهة التهديدات الحدودية سواء كان من الشمال في البحر الأبيض المتوسط أو من الجنوب في العمق الأفريقي الذي يهدد أمن واستقرار البلاد وهذا ما جعلها في اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي مع مراعاة الجانب الأمني بكل أبعاده.

إن السياسة الخارجية الجزائرية ركزت على البعد الأمني وخاصة مع التهديدات والتحديات التي عرفها العالم بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ولهذا اهتمت بالأمن نتيجة المخاوف والمخاطر ولذلك

فالإستراتيجية في بعدها الأمني تفترض أن تقوم على مجموعة من الآليات للتكيف الإيجابي وهي كالتالي:

1) الانخراط الفعال في بناء السلم والإستقرار من أجل مواجهة الأزمات الإقليمية خاصة مع تشكل الأزمة الليبية و قد انخرطت في محور التعاون والتنسيق لدعم مسار الأمم المتحدة لاستكمال مسار الانتقال الديمقراطي وبناء الدولة.

2) محاربة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود (داعش،تنظيم القاعدة وفروعها) اقتلاعها من جذورها من خلال دور المجتمع الدولي .

3) إن الأمن غير قابل للتفكيك الموضوعي وذلك بسبب تداخل ميادين التهديدات فهناك تحالف عضوي ووظيفي بين الجماعات الإرهابية وجماعة الجريمة المنظمة ويتضح ذلك من خلال تمويل الجماعات الإرهابية عبر تجارة المخدرات والاتجار بالبشر.

4) إن الأمن غير قابل للتجزئة الجغرافية و الموضوعية حيث يستوجب تفعيل الآليات المشتركة ضمن إستراتيجية شاملة تهدف إلى وقف التدخلات الخارجية التي ساهمت بتصاعد التهديدات الإرهابية وهو الهدف الذي سطرته الجزائر.

بالنظر إلى السياسة الخارجية التي انتهجها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يبدو أنه قد نجح إلى حد ما في الجانب الأمني خاصة مع تجاوز ثورات الربيع العربي والتصدى بنجاح لحادثة تفجير تيقنتورين، وهنا أثبتت الجزائر كفاءتها وجدارتها لتجربتها في مكافحة الإرهاب ولهذا فقد بات إهتمام السياسة الخارجية الجزائرية يركز على البعد الأمني لاسيما مع انتشار ظاهرة الإرهاب ومختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود(جريمة منظمة،تجارة مخدرات،الإتجار بالبشر،.....) وزيادة على ذلك تزايد الهجرة غير الشرعية لاسيما الساحل والصحراء الكبرى وهذا يتطلب التشديد على " الدبلوماسية الأمنية" .

ما يمكن ملاحظته أن الجزائر إذا ارادت تعزيز أمنها القومي إقليمياً ودولياً؛ عليها العمل جدياً في إطار إقليمي مغاربي؛ أي الاندماج الحقيقي في اتحاد المغرب العربي والتنسيق مع باقي أعضائه لبناء إتحاد مغاربي متكامل قادر على مجابهة الأخطار الأمنية من الساحل الأفريقي والتنمية ضمن المشاريع التي تقترحها القوى الكبرى وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية

والقدرة على التفاوض معها بما يضمن تجنب الضغوط التي تفرضها من أجل تحقيق مكاسب حقيقية وفعلية.

قائمة المراجع

قـائـمـة الـمـراجـع

أولاً:الكتب

I. باللغة العربية-

1) الندوي محسن ، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في العصر العولمة**، ط:01، بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،2011.

2) الفيلالي مصطفى ، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، ط2، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1989.

3) السيد حسين عدنان ، **نظرية العلاقات الدولية** ، بيروت : الجامعة اللبنانية، 2003

4) السيد سليم محمد ، **تحليل السياسة الخارجية**، ط: 02، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية،1989.

5) السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** ،بيروت: دار الجيل، 2001.

6) أمين سمير.....وآخرون،" **العلاقات العربية الأوروبية- قراءة عربية ناقدة**-"ط:01، القاهرة: مركز البحوث الدراسات العربية، 2002.

7) بدوي محمد طه، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، بيروت: دار النهضة ، 1990.

8) بوعشة محمد، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الإرثيرية**، الجزائر : دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004.

9) بوحوش عمار ومحمود محمد الذنيبات، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،ط: 04، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007.

10) بوشعير السعيد،**النظام السياسي الجزائري**،الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع 1990.

11) بن عنتر عبد النور، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**،الجزائر: المكتبة العصرية ،2005.

12) براهيمي عبد الحميد ،" **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** "، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996.

13) بخوش صبيحة ، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية (1989-2007)**، ط: 1، القاهرة: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2010.

14) جاد عماد.....وآخرون،" **الإتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط – الواقع واحتمالات المستقبل**"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،2001.

15) دوفرجيه موريس، **مدخل إلى علم السياسة**، تر:الأتاسي وسامي الدروبي، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر والتوزيع،1997.

16) زبير يحي،**الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب،** بيروت: مركز الجزيرة للدراسات،2012.

17) كاتب أحمد، **خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية،** ط1،الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013.

18) كعبوش الحواس،**اتحاد المغرب العربي كآلية لمواجهة التحديات الداخلية،** ط 1،القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2017.

19) مدني توفيق،**اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل، دراسة تاريخية سياسية،** دمشق:اتحاد كتاب العرب، 2006.

20) نافعه حسين، **الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

21) صاغور هشام، **السياسية الخارجية للاتحاد الاوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**،الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط 1، 2010.

22)_____، **دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي،** ط1، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانوني، 2014.

23) رزيق المخادمي عبد القادر، **منظمة الوحدة الأفريقية: التحدي والأمل،** الجزائر:دار النشر والتوزيع، 2000.

24) رقايقية فاطمة الزهراء، **الشراكة الأورو متوسيطية رهانات حصيلة وأفاق التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**،ط:1،الجزائر: دار زهران للنشر والتوزيع ، 2015.

25) بلقاسم واسماعيل قيرة وعلي غربي، **المجتمع العربي: التحديات الراهنة وآفاق المستقبل،** قسنطينة: منشورات جامعة منتورى، 1997.

26) جبارستار الجابري، **مشاريع التعاون والشراكة العربية الاوروبية،** ط:01، القاهرة: دار المجد للنشر والتوزيع،2015.

27) تومي محسن، **تصور جغرافي لوحدة المغرب العربي،** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ومركز دراسات العربية المتوسطة، 1987.

28) نوري أحمد النعيمي، **السياسة الخارجية،** ط01، عمان، دار الزهران للنشر والتوزيع، 2010م.

29) غالي بطرس وآخرون ، **المدخل إلى علم السياسة** .ط.7 ، المكتبة االنجلو مصرية. القاهرة، 2001.

II. الكتب: اللغة الأجنبية – الفرنسية–

1) Martinez Luis ,**la guerre civile en Algérie**, Edition khartala,1998

2) Mouhoubi Salah، **le NEPAD une chance pour l'afrique** ? Algerie : office des publications universitaires ، 2005.

ثانياً: الدوريات والمجلات

I. باللغة العربية

1) أبو عينين محمد ،العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد:140 ،2000.

2) الأسعد محمد،" السكان و التنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي"، **المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد: 155، (جانفي 1992).

3) الغرام جهاد، " البعد الأمني الجزائري في المتوسط ،التحديات والرهانات "، PDF.

4) فيصل بهلولي فيصل،" التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، **مجلة الباحث**، العدد: 11، 2012.

5) بوحنية قوي وفريدة كروشي،" دور الجزائر الدولي والإقليمي في مكافحة تمويل الجماعات الإرهابية من مدخل تجريم دفع الفدية"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد: 16،(جانفي 2017).

6) بوضياف ياسين،" **أثر** الشراكة الأورو جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والطموح"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد: 16، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة ،جامعة شلف.

7) بوشاقور جمال،" مسار برشلونة أية حصيلة ؟"،**مجلة الجيش**، العدد 510،(جانفي،2006).

8) بن عائشة محمد الأمين،" تصور الأزمة في منطقة الساحل الأفريقي وأبعاد اهتمام الجزائر بالمنطقة"،مجلد: 01، العدد: 05، **مجلة العلوم السياسية والقانون(المركز الديمقراطي العربي)**،(ديسمبر 2017).

9) جمعة علاء،" المبادرة الجديدة للتنمية الإقتصادية الأفريقية "، **السياسة الدولة**،العدد: 149،(أفريل 2002).

10)_____ ،"قمة النيباد: مبادرة ثلث سنوات"،**مجلة السياسة الدولية**، العدد:159 ،2005.

11) جنس لوريد، ترجمة: محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم، **تفسير السياسة الخارجية** ، الرياض: عمادة شؤون المكتبات ،1989.

12) زعباط عبد الحميد،"الشراكة الاورومتوسيطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد: 1، جامعة الجزائر.

13) حمداني إسماعيل،" قراءة برلمانية في مسار إعلان برشلونة،مساهمة في تحديد الرؤية العامة الدبلوماسية البرلمانية"،**مجلة الفكر البرلماني**، ديسمبر 2004.

14) لادمي محمد عربي،" السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم،التوجهات والمحددات"، **المجلة العربية في العلوم الإنسانية والإجتماعية**، العدد: 25 ديسمبر 2016.

15) لزهر عبد العزيز،" السياسية الأمنية الجزائرية 1962-2010"، **إستراتيجية مجلة دراسات الدفاع والإستقبالية**، العدد: 01،(السداسي الأول 2014).

16) لطفي عامر،" الدائرة المتوسطية ،العلاقات العربية-الأوروبية في ظل برشلونة"، **مجلة قضايا إستراتيجية**،دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية،1997.

17) لمواري رسيد ،" تحرير الاقتصاد نتائج وتطلعات"، **مجلس الأمة**، العدد 26،(ماي، جوان 2006).

18) صايج مصطفى،" التحديات الأمنية والإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، PDF.

19) عباس محمد، اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، **مجلة أسبوعية الوسط**، العدد: 24،517-2001/12/30.

20) عبد الفضيل محمد، " مصر والعرب والخيار المتوسطي: الفرض والمحاذير"، **مجلة الساسة الدولية**، عدد: 124، 1996.

21) عبيد الله مصباح زايد،" إتحاد المغرب العربي: الطموح والواقع"، **المستقبل العربي**، العدد: 236، بيروت (98/10).

22) عيساني نور الدين،" ظاهرة الشيخوخة للسكان في الجزائر وعوامل تطورها"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية** ، العدد: 19،جوان 2015.

23) قط سمير، السياسة الخارجية الجزائرية في إفريقيا: التطورات والمحددات"، **مجلة العلوم السياسية والقانون**،العدد: 01، (جانفي 2017).

24) شعيب مختار،" المشاركة العربية المتوسطية- رؤية تقييمية" **دراسات استراتيجية خليجية**، عدد: 25، جويلية 1999.

25) " العلاقات الجزائرية الأوروبية اتفاق جزائري أورو-متوسطي"، **مجلة الجيش**،العدد: 453(فيفري 2002).

26) " الخيارات الإستراتيجية للجزائر من خلال إدراك أمنها في المتوسط"، **مجلة الجيش**، العدد: 490،(ماي 2004).

27) " التعاون الدولي ضد الإرهاب، تثمين التجربة"،**مجلة الجيش**، العدد:543،(أكتوبر 2008).

28) " التزام الجرائم الدائم"،**مجلة الجيش**،العدد: 579(أكتوبر 2011).

29) "وحدات مكافحة الإرهاب في العالم، فرق متعددة والهدف واحد"،**مجلة الجيش**،العدد:473،(ديسمبر2002).

30) "مبادرة 5+5 دفاع بعد سبع سنوات"، **مجلة الجيش**، العدد:581،(ديسمبر 2011).

31) " تكريس الأمن والإستقرار في المنطقة في أجندة عمل المبادرة"، **مجلة الجيش**، العدد:581،(ديسمبر 2011).

32) "مبادرة 5+5 دفاع، فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، **مجلة الجيش**،العدد: 594،(جانفي 2013).

33) "مبادرة 5+5 دفاع، فضاء للتشاور والتعاون الفعال"، **مجلة الجيش**،العدد: 594،(جانفي 2013).

34) "الجزائر تصدر على مكافحة الإرهاب بكل حزم : لا تفاوض مع الإرهابيين"،**مجلة الجيش**،العدد:594،(2013)

2) باللغة الفرنسية

.1) André Dessens,**les forces armees mondiales**(1976-1977), notes et etudes documentaire,n :4362, 08 fevrier 1977

رابعا:**الرسائل الجامعية والمحاضرات**

أ) الرسائل الجامعية

1) العايب سليم،"الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدبلوماسية والعلاقات الدولية، باتنة: جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية (2010-2011).

2) بوديسة أحمد،"الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المحيط الإقليمي(2011-2015)"،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،، تخصص: تحليل السياسة الخارجية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس(2014-2015).

3) دلع وهيبة،"دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية(1999- 2006) "،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية ، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام ، (2007-2008).

4) برد رتيبة،" الحوار الأورومتوسطي من برشلونة إلى منتدى5 +5"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية فرع :علاقات دولية، (2008 – 2004).

5) بروسي رضوان، "الدمقرطة والحكم الراشد بإفريقيا، دراسة في مدخل النظرية"، الآليات والعمليات، والمؤشرات قياس نوعية الحكم، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية،جامعة باتنة، 2009/2008.

6) ويس إبتسام،" دور المؤسسة العسكرية في صنع السياسات الأمنية في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في السياسات العامة والتنمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة دكتور مولاي الطاهر – سعيدة–،(2015– 2016).

7) أسماء حني أسماء ،"مبادرة النيباد وأثرها على القارة الإفريقية"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر،(2016–2017).

8) لعجال محمد الامين،"إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه دول المغرب العربي"، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، نخصص: التنظيمات السياسية والإدارية،2007/2006، جامعة الجزائر.

9) مسالي نسيمة، التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي واستراتيجيات مواجهتها، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية،(2009–2010).

10) فلاح أمينة،" دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد والتنمية المستدامة في إفريقيا"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع: الديمقراطية والرشاد،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري قسنطينة،(2010–2011).

11) قريقة عبد السلام ،"دور الجزائر في إطار المغرب "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والإعلام، تخصص: العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والأعلام، (2004–2003).

12) رضوان إيمان، "انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر (2013/2003)"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، (2014–2015).

باللغة الفرنسية

1) .Mohamed Hadef ,**la politique exterieure de l'algerie à l'egand du tiers monde**(these doctorat),Institut de sciences politique de paris,

ب) المحاضرات

1) حسن نافعة،"اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية بين الفرص والمحاذر"،محاضرة لقسم العلوم السياسية ، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، الموسم الجامعي 1994–1995.

خامساً: الوثائق القانونية

1)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرسوم رئاسي رقم 02-403 المؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، **الجريدة الرسمية**،العدد:79، 12/01/ 2002.

2)الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،مرسوم رئاسي رقم 02-406 المؤرخ في 2002/10/26 يحدد صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية، **الجريدة الرسمية**،العدد: 79، 2002/12/01.

سادساً: الجـرائــد

1) عبد الجبار تونسي،" الجزائر تشدد على التعاون الأمني بين البلدان المغاربية"، **جريدة الأيام**، العدد: 2301، (28 ماي 2013).

2) "ميزانية الجيش الجزائري ضمن أقوى 20 ميزانية في العالم"،**جريدة الصوت**،عدد: 4298، 2016/12/13

3) جمعة حسين،" **بموازاة الإعلان عن إنشاء قوات إفريقية من الدرك في داكار**"، مؤتمر دولي حول الإرهاب والتهريب في القارة السمراء، **جريدة العرب**،(05 أفريل2008).

4) ص حفيظ، " ماذا تجني الجزائر من اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية"، **جريدة الخبر**،عدد: 3351، 2001/12/10.

سابعاً: المراجع الإلكترونية

1) أبو حسن سوسن،" قمة الإتحاد الأفريقي تؤكد على إعلان سيرت – اليوم الالتزام بالحكم الراشد-"، **الشرق الأوسط**، (05 جويلة 2005)، أنظر الرابط التالي:
http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=309957&issueno=9716 04/03/2018 H 22:35

2) أيسر عميرة،"دور الجزائر في الأمن الإقليمي المغاربي"، **جريدة تايمز**،أنظر الرابط التالي:
http://www.algeriatimes.net/algerianews37070.html 15/02/2018 H 12:45

3) بابا عربي مسلم ،" المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر"، ص 4-5 PDF أنظر الرابط التالي:
http://www.ingdz.net/vb/showthread.php?t=53439 *22/01/2018 H 16:45*

4) برد رتيبة ،"إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لاستعادة الهيمنة على القارة الإفريقية "، **دراسات وبحوث، قراءات إفريقية**، أنظر الرابط التالي:
http://www.qiraatafrican.com/home/new/ 23/02/2018 H 15 :40

5) لعلامي جمال." الجزائر تنجح في إقناع مجلس الأمن الدولي بتجريم تمويل الإرهاب بالفدية" أنظر الرابط التالي:
http://www/echorok online /com arat feed/articles/45887/txt/ 23/01/2018 H 11:45
6) حور عبد العالي،" االتدخل الفرنسي في مالي استكمال للدور الإمريكي السابق"، أنظر الرابط التالي:
https://www.maghress.com/lakome/22037 04 /01/2018 H 12:45

7) سالي يوسف وكوثرمبارك،" دور ومستقبل النيباد في القارة الأفريقية"،**المركز الديمقراطي العربي**،(11 أوت 2012)،أنظر الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية الرابط التالي:
https://www.politics-dz.com/search/ 23/02/2018 H 09:14
8) توفيق المديني،" قمة 5+5 في مالطا ومأزق الشراكة المتوسطية"، للإطلاع أكثر أنظر الرابط التالي:
https://www.wahdaislamyia.org/issues/131/tmadini.htm,12/02/2018 H 10 :30
9) النيباد الشراكة الجديدة للتنمية، القارة السمراء"،موسوعة الجزيرة، أنظر الرابط التالي:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/23/01/2018 H12 :10
10) "مؤسسات الإتحاد المغاربي "، أنظر الرابط التالي:
www .eeni .org /arab-maghreb-union.shtml 20/02/2018 H 10 :34
11) "اتحاد المغرب العربي"، أنظر الرابط التالي :
https://ar.wikipedia.org/wiki/ 27/02/2018 H 22:30
12) الإتحاد الإفريقي" ،أنظر الرابط التالي:
http://www.Sudantv.tv/Africa/alathadalafrigi.php 24/03/2018 H 13 :45
13) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية، **الإتحاد الأفريقي**،" الجزائر تنضم بشكل تام إلى كافة الجهود الرامية إلى تكريس الحوار والمصالحة في ليبيا". أنظر الرابط التالي:
http://www.mae.gov.dz/ALGERIE-UA_15.aspx 11/01/2018 H 11 :05
14) قمة مجموعة الثمانية تناقش التنمية فى إفريقيا أنظر الرابط التالي:
http://arabic.people.com.cn/31663/6441940.html 23/02/2018 H 15 :40

الملاحق

جدول يوضح حجم مبيعات الأسلحة وأنواعها لدولة الجزائر في الفترة الأخيرة

حجم مبيعات الأسلحة و أنواعها لدولة الجزائر في فترة ما بين(2006-2010)

الدولة المستوردة	الدولة الموردة	تاريخ الطلب	تاريخ الأستلام	أنظمة الأسلحة و المعدات	قيمة العقد
الجزائر	روسيا	2006	-	300 تي- 90أس أم بي تيس (احتمال تأخير التسليم بسبب الأمر بالتوقيف المؤقت) T-90 SMTS 300 (potential delay in delivery due to order suspension)	01 مليار دولار أمريكي
الجزائر	روسيا	2006	-	250 تي – 72 أم بي تي مطور (احتمال تأخير التسليم بسبب الأمر بالتوقيف المؤقت) T-72 MBT 250 Upgrades (potential delay in delivery due to order suspension)	200 مليون دولار أمريكي
الجزائر	روسيا	2006	-	400 بي أم بي – 2 أي أف في مطور(احتمال تأخير التسليم بسبب الأمر بالتوقيف المؤقت) BMP-2 IFV 400 Upgrades (potential delay in delivery due to order suspension)	200 مليون دولار أمريكي
الجزائر	روسيا	2006	-	8 بطاريات أس – 300 بي أم يو 2- (احتمال تأخير التسليم بسبب	01 مليار دولار

					أمريكي
الجزائر	روسيا	2006	-	24 تونجوسكا- أم (سا-19) أي دي أنظمة الصواريخ الموجهة(احتمال تأخير التسليم بسبب الأمر بالتوقيف المؤقت) Tunguska-M1 24(SA-19) AD guided missile systems) (potential delay in delivery due to order suspension)	
الجزائر	روسيا	2006	-	216 أنظمة كورنات - أي(أي تي- 14)أي تي جي أم (احتمال تأخير التسليم بسبب الأمر بالتوقيف المؤقت) Kornet – E(AT-216 14) A TGM systemses (potential delay in delivery due to order suspension)	50 مليون دولار أمريكي
الجزائر	روسيا	2006	-	أنظمة ميتيس - أم 1 (أي تي- 13) أي تي جي أم(احتمال تأخير التسليم بسبب الأمر بالتوقيف المؤقت) Metis-M1(AT-13) ATGM systems (potential delay in	50 مليون دولار أمريكي

	delivery due to order suspension)				
الجزائر	روسيا	2006	2010	28 طائرة مقاتلة – أرض من نوع سو – 30 أم كا أي SU-30 MKA 28 Ground attack fighters	1,50 مليار دولار أمريكي
الجزائر	روسيا	2006	2009	16 ياك – 130 للتدريب والمحاكاة YAK-130 trainers 16 AND SIMULATORS	200 مليون دولار أمريكي
الجزائر	روسيا	–	2010	38 أنظمة دفاع جوي من نوع بانتسير أس 1 Pantsyr S 1 air 38 Defense systems	500 مليون دولار أمريكي
الجزائر	فرنسا	2008	2009	21 طائرة تفقد سريع من نوع أف بي بي 98 FPB 98 fast patrol 21 craft	200 مليون دولار أمريكي
الجزائر	المملكة المتحدة	2009	2010	100 طائرة هيليكوبتر من نوع أي دبليو 101 مارلين/ أي دبليو 139 A W 101 100 Merlin/ A W 139 Helicopters	5 مليار دولار أمريكي

Anthony H.cardes man,Arom Nerguizian charles loi, **the North African Military Balance: Force Developments et Regional challenges**, rapport centre fore strategie and anternational studies CSIS, 7Decembre,2010, p 36-37.

معاهدة انشاء الاتحاد المغربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية،

وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم، العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة. واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها. ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم.

وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى :

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية: يهدف الاتحاد إلى:

. تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

. تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

. المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

. نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

. العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال بينها.

المادة الثالثة:

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

–**في الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها يقوم على أساس الحوار.

– **في الميدان الاقتصادي:** تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماع للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

– **في الميدان الثقافي:** إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على كافة مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

– يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

– تكون رئاسة المجلس لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

– يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل سنة و له أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة:

– لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

– للوزراء الأولين للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة:

– يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

– تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد، تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

– يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها(1).

المادة الحادية عشرة:

– يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أمينا عاما لها(2).

المادة الثانية عشرة:

– يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

– يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

– يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.

– يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة(3).

المادة الثالثة عشرة:

– تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات، وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

– تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

– كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

– تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

– يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة(4) القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة : – كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

– تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أونظامها السياسي.

– كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

– للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

– للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

– يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة:

– تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

– وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد: 1409هـ1398، و.ر الموافق لـ17 فبراير 1989

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	**الشاذلي بن جديد**
عن المملكة المغربية	**الحسن الثاني**
عن الجماهيرية العربية العظمى الليبية الاشتراكية	**معمّر القذافي**
عن الجمهورية التونسية	**زين العابدين بن علي**

إعلان تونس" للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حوار 5 زائد 5

إنّ رؤساء دول وحكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا – فرنسا وإسبانيا وإيطاليا ومالطا والبرتغال)، المجتمعين في القمة الأولى لحوار 5+5 يومي 5 و 6 ديسمبر 2003 بتونس بدعوة من رئيس الجمهورية التونسية، زين العابدين بن علي، وبحضور ضيفي القمة السيدين رئيس المفوضية الأوروبية والأمين العام لاتحاد المغرب العربي،

وعيا منهم بأهمية ما يجمع بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط من إرث تاريخي وحضاري مشترك ومن تطلعات إلى مزيد من السلم والاستقرار والإزدهار،

–يعتبرون حوار 5+5 منبرا إقليميا للتشاور والتعاون والتفكير الشامل من أجل خدمة المصالح المشتركة وإرساء شراكة عميمة النفع على أساس التضامن فيما بينها،

–يعربون عن ارتياحهم لاستمرار وتعزيز حوار 5+5 وفقا لروح إعلان روما في 10 أكتوبر 1990 وإعلان الجزائر في 27 أكتوبر 1991 وإعلان لشبونة في 26 جانفي 2001،

وعلى إثر تبادل وجهات النظر حول المحاور المدرجة في جدول أعمال القمّة، يعلنون ما يلي:

مبـادئ عامــة

اقتناعا منهم بأن تطوّر الوضع السياسي والأمني والاقتصادي على الصعيد الدولي يفرز تحديات جديدة،

–يؤكّدون مجدّدا الإرادة التي تحدوهم إلى تدعيم إجراءات بناء الثقة في جميع المجالات والتشاور والحوار بين بلدانهم من أجل بلورة رؤية مشتركة للقضايا القائمة بما يساعد على حلها سلميا ويسهم في تلبية تطلعات شعوب الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط،

–يتفقون على أهمية ترافق مسار توسيع الاتحاد الأوروبي مع مجهود أوروبي مواز لدعم الضفة الجنوبية للحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. وفي هذا الإطار، يرحبون بسياسة الجوار الجديدة المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي، معتبرين أنها ينبغي أن توفر فرصا جديدة تعزّز العلاقات بين ضفتي الحوض الغربي للمتوسط، وترسي بالاعتماد على الوسائل الملائمة، شراكة شاملة متضامنة متوازنة تستند إلى مبادئ حسن الجوار والاحترام والثقة المتبادلة.

الأمـن والاستقـرار

وعيا منهم بتلازم الأمن والاستقرار والتنمية،

–يجدّدون إدانتهم الشديدة للإرهاب بكافة أشكاله وللجريمة المنظمة عبر الوطنية ولاسيما الاتجار بالمخدرات وبالأسلحة وتبييض الأموال،

–يؤكدون التزامهم بالعمل جماعيّا على مكافحة هذه الآفات، نظرا لما تشكله من خطر على الأمن والاستقرار في المنطقة،

–يرحّبون بمبادرات دول فضاء 5+5 الرامية إلى تعزيز العمل المشترك وتكثيفه من أجل القضاء على هذه الآفات ويؤكدون ضرورة مزيد التنسيق فيما بين بلدانهم قصد اعتماد هذه المبادرات على المستويين الإقليمي والدولي،

–يجددون التزامهم بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات الدولية ذات العلاقة لا سيما قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1373،

–يؤكدون الأهمية التي تكتسيها الاقتراحات المتصلة بإبرام اتفاقية أممية عامة حول الإرهاب وبالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي حول هذه الظاهرة بإشراف منظمة الأمم المتحدة، كما يعربون عن اهتمامهم بمبادرة الرئيس زين العابدين بن علي الداعية إلى وضع مدونة سلوك دولية لمكافحة الإرهاب بما يساعد على تعزيز التوافق الدولي وعلى استبعاد كافة أوجه الخلط، وذلك في كنف الاحترام الكامل للمواثيق الدولية ذات العلاقة،

–يعربون عن عزمهم على مزيد تدعيم التعاون في مجال الأمن بين دولهم من ناحية وفي المجال السياسي بين اتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى، وعلى تكثيف التعاون في

مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يساهم في تعزيز دعائم الأمن والاستقرار في منطقة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط،

–ينوهون بأهمية التعاون الوثيق القائم بين وزراء داخلية بلدان حوار 5+5 ويدعونهم إلى مزيد تكثيفه،

–يأخذون علما بمشروع "ميثاق السلم والاستقرار في الحوض الغربي للمتوسط" المقدم من طرف الجماهيرية العظمى.

الاندماج الإقليمي والتعاون في المجال الاقتصادي

إدراكا منهم لعمق الترابط الاقتصادي والاجتماعي في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط،

–يجدّدون تشبثهم بمسار الاندماج الاقتصادي الجهوي والإقليمي وذلك من خلال إقامة منطقة مغاربية للتبادل الحر كإحدى الأدوات الكفيلة بتحقيقه،

–يشددون على أهمية تجسيم التعاون في كنف التضامن من أجل تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين ضفتي الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط،

–يرحبون باعتماد سياسات معززة للتعاون بين المغرب العربي والاتحاد الأوروبي التي من شأنها أن تعطي دفعا جديدا للاندماج الاقتصادي المغاربي،

–يؤكدون الحاجة إلى تكثيف التعاون المثمر على أساس تبادل المنافع في المجالات ذات الأولوية ولا سيّما تطوير الاستثمارات من خلال إنشاء منتدى متوسطي للأعمال والاستثمار في غرب المتوسط ينعقد سنويا ودعم الحركة السياحية وتيسير المبادلات وحماية المحيط ودعم البنية الأساسية والقدرات المتاحة في قطاعات الطاقة والبيئة والمياه والنقل والاتصالات وذلك بهدف توفير القاعدة الضرورية للتنمية المستديمة بالمنطقة،

–يؤكدون أهمية تطبيق التسهيلات الأورومتوسطية في مجالي الاستثمار والشراكة وذلك في أفق إنشاء المصرف الأورومتوسطي الذي من شأنه أن يسهم في دعم الاندماج الإقليمي في هذا الفضاء.

التعاون في المجال الاجتماعي والإنساني

وعيا منهم بأهمية التواصل البشري بين ضفتي الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وحرصا منهم على تعميقه وإثرائه،

–يعربون عن ارتياحهم لاعتماد المقاربة الشاملة والمتوازنة لظاهرة الهجرة في إطار إعلان تونس الصادر في شهر أكتوبر 2002 عن الندوة الوزارية المكلفة بقضايا الهجرة والوثيقة المتعلقة بتطبيق هذا الإعلان التي اعتمدها الاجتماع الوزاري الثاني بالرباط في شهر أكتوبر 2003، ويرحبون باستضافة الجزائر للدورة الثالثة للمؤتمر الوزاري للهجرة للحوض الغربي للمتوسط خلال سنة 2004،

–وإذ يستذكرون نتائج القمة المغاربية السادسة المنعقدة بتونس في شهر أفريل 1994، ومن ضمنها تلك المتعلقة بمسألة الهجرة، يجمعون على أهمية تدعيم اندماج المهاجرين المقيمين بصفة شرعية في بلدان إقامتهم، والعمل على حماية حقوقهم وفقا للتشريعات الوطنية المعمول بها في هذه البلدان، ويعلنون مساندتهم لكافة الجهود الرامية إلى تأمين الظروف الملائمة لتيسير تنقل الأشخاص وظروف الإقامة،

–يعربون عن قناعتهم بأن تنظيم الهجرة باتجاه أوروبا يشكل عاملا اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا مهمّا سواء بالنسبة إلى البلدان المضيفة أو إلى البلدان الأصلية،

–يؤكدون أن مجابهة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تستدعي القيام بعمل مشترك وتعاون منسق بما في ذلك المجال العملياتي وكذلك معالجة أسبابهما الحقيقية في نطاق الحرص على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية.

الحوار بين الثقافات والحضارات

إدراكا منهم للأهمية التي يكتسيها الإرث الحضاري المشترك لشعوب الحوض الغربي للمتوسط بوصفه فضاء للتسامح الديني ومهدا لحضارات وثقافات عريقة ساهمت في التقدم البشري،

–يرحبون بإحداث المؤسسة الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات والحضارات، ويعربون عن اهتمامهم بتجسيم مشروع "سنة المتوسط" باعتباره حدثا يبرز هذا الإرث الحضاري المشترك،

–يدعون إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات لإشاعة قيم التسامح والاعتدال التي من شأنها أن تساهم في تطوير التفاهم المتبادل بين الشعوب، على أساس التعايش والوفاق، في كنف احترام التنوع الثقافي في إطار كونية القيم والوحدة الترابية للدول،

-يشدّدون على ضرورة إنجاز مشاريع مشتركة تشجع على الإبداع في مختلف الميادين الثقافية،

-يؤكدون الدور الهام لمختلف مكونات المجتمع المدني في فضاء دول 5+5 من أجل مزيد ترسيخ ثقافة الحوار وبما يدعم الإرث الحضاري المشترك لشعوب المنطقة.

التشـاور السياســي

إثر استعراضهم للوضع الدولي الراهن والتبادل المعمّق للآراء بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وما تفرضه من تحديات على السلم والأمن في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط وفي العالم،

-يؤكدون أهمية تكثيف التشاور بين بلدانهم من أجل المساهمة في التسوية السلمية لمجمل هذه القضايا،

-يدعون إلى تفعيل مسيرة السلام في الشرق الأوسط طبقا للشرعية الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن الدولي 1515 بما يعزز حظوظ التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ونهائية للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي،

-يعربون عن دعمهم لاستعادة العراق لسيادته والحفاظ على وحدة شعبه وسلامة أراضيه وفقا لقرار مجلس الأمن الدولي 1511 من أجل إحلال السلام فيه والشروع في إعادة إعماره والإسراع في نقل السلطة إلى العراقيين،

-يجدّدون الإعراب عن إرادتهم المشتركة للتعاون من أجل جعل منطقة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط فضاء سلم واستقرار وتضامن وازدهار وحرية وعدالة، على أساس احترام القيم المشتركة للديمقراطية وحقوق الإنسان وتكريس دولة القانون،

-إيمانا منهم بضرورة تعزيز التعاون من أجل تنمية مستديمة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، يدعون الاتحاد الأوروبي، في إطار سياسة الجوار الجديدة، إلى اعتبار هذا الفضاء منطقة استراتيجية بحاجة إلى مواصلة العمل المشترك من أجل تعزيز أسباب أمنها واستقرارها واندماجها الجهوي.

متـابعة القمّـة

اقتناعا منهم بأن حوار 5+5 هو عماد من أعمدة السلام والأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة،

-يؤكّدون الأهمية التي يولونها لعقد القمة القادمة لهذا الحوار،

-يدعون وزراء الشؤون الخارجية إلى متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن القمة الحالية،

الفهرس

فهرس المحتويات

العنــوان	الصفحة
بسملة	/
آية	/
شكر وعرفان	/
إهداء	/
مقدمة	11-1
الفصل الأول: محددات وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية-إطار نظري-	
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية الجزائرية	14
المطلب الأول:المحددات الجغرافية	14
المطلب الثاني: المحددات الإقتصادية	17
المطلب الثالث: المحددات العسكرية	21
المبحث الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية	25
المطلب الأول: الأدوات الدبلوماسية	25
المطلب الثاني: الأدوات الإقتصادية	33
المطلب الثالث: الأدوات العسكرية	37
الفصل الثاني: دور الجزائر في البيئة الإقليمية – دراسة وصفية-	
المبحث الأول: دور الجزائر في الإتحاد المغاربي	44
المطلب الأول: نشأة الإتحاد المغاربي وأهم مؤسساته	44
المطلب الثاني: أهداف إنضمام الجزائر للإتحاد المغاربي	51
المطلب الثالث: تقييم دور الجزائر مغاربيا	53
المبحث الثاني: دور الجزائر إفريقياً مبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا(النيباد)	
المطلب الأول: الجزائر والإتحاد الإفريقي	58
المطلب الثاني: الجزائر ومبادرة الشراكة من أجل تنمية إفريقيا(النيباد)	66

المطلب الثالث: تقييم دور الجزائر إفريقياً	73
الفصل الثالث: دور الجزائر في البيئة الدولية- دراسة وصفية-	
المبحث الأول: دور الجزائر في الشراكة الأورومتوسطية	
المطلب الأول: خلفيات الشراكة الأورومتوسطية ومجالاتها	82
المطلب الثاني: أهداف الجزائر من الشراكة الأورومتوسطية	87
المطلب الثالث: تقييم دور الجزائر في الفضاء الأورومتوسطي	96
المبحث الثاني: الجزائر والمبادرات العسكرية	
المطلب الأول: الجزائر والحوار المتوسطي في الفضاء المتوسطي	104
المطلب الثاني: الجزائر ومبادرة 5+5	110
المطلب الثالث: تقييم دور الجزائر في مبادرة 5+5	116
خـــاتـــمـــــة	121
قائمة المراجع	127
الملاحق	136
فهرس المحتويات	150
ملخص الدراسة	152

ملخص الدراسة

لقد سعت الدبلوماسية الجزائرية في فترة حكم عبد العزيز بوتفليقة لإسترجاع مكانتها دوليا و إقليميا، كما اثبتث تواجدها وترسيخ دورها الريادي على مستوى القارة الإفريقية والدولية، ولعل أبرز ما يؤكد هذا الحضور، تلك المواقف المسجلة من قبل الدبلوماسية الجزائرية في المحافل الدولية، سواء من خلال تكليفها من قبل الأعضاء الأفارقة، مثل الدفاع عن القضايا المتعلقة بالقارة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم والتدخل كوسيط لحل النزاعات والإعتراف بها دوليا وقد ركزت على البعد الأمني على حساب المقاربة الإقتصادية والتنموية، إلا أن السياسة الخارجية الجزائرية مهما قامت بادوار لترسيخ تواجدها على المستوى المغربي والإقليمي فإن التحدي الأبرز لها هو من شأنه أن يتعدي قدراتها نظرا للمشاكل المستعصية التي تواجهها في علاقاتها مع بعض دول الجوار كالمغرب وتونس بالإضافة للمشاكل التي تستهدفها المنطقة كالإرهاب و الهجرة الغير شرعية و موجات الغضب ضد النظام والتهريب و الفساد السياسي .

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : محددات وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية

المبحث الأول : محددات السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب 1 : المحددات الجغرافية

المطلب 2 : المحددات الاقتصادية

المطلب 3 : المحددات عسكرية

المبحث الثاني : أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب 1 : الأدوات الدبلوماسية

المطلب 2 : الأدوات الاقتصادية

المطلب 3 : الأدوات العسكرية

الفصل الثاني : دور الجزائر في البيئة الإقليمية

المبحث الأول :دور الجزائر في المغرب العربي

المطلب 1 : نشأه اتحاد المغرب العربي و اهم مؤسساته

المطلب 2 : أهداف انضمام الجزائر لاتحاد المغرب العربي

المطلب 3 : تقييم دور الجزائر مغاربيا

المبحث الثاني : دور الجزائر إفريقيا (مبادرة النيباد)

المطلب 1 : الجزائر والاتحاد الإفريقي

المطلب 2 : الجزائر و مبادرة النيباد

المطلب 3 : تقييم دور الجزائر افريقيا

الفصل الثالث : دور الجزائر في البيئة الدولية

المبحث الأول :دور الجزائر في الشراكة الاورومتوسطية

المطلب 1 : خلفيات الشراكة الاورومتوسطية و مجالاتها

المطلب 2 : اهداف الجزائر من الشراكة الاورومتوسطية

المطلب 3 : تقييم دور الجزائر في الفضاء الاورومتوسطي

المبحث الثاني : الجزائر و المبادرات العسكرية

المطلب 1 : الجزائر و الحوار المتوسطي في الفضاء المتوسطى

المطلب 2 : الجزائر و مبادرة 5+5

المطلب 3 : تقييم دور الجزائر في مبادرة 5+5

خاتمة